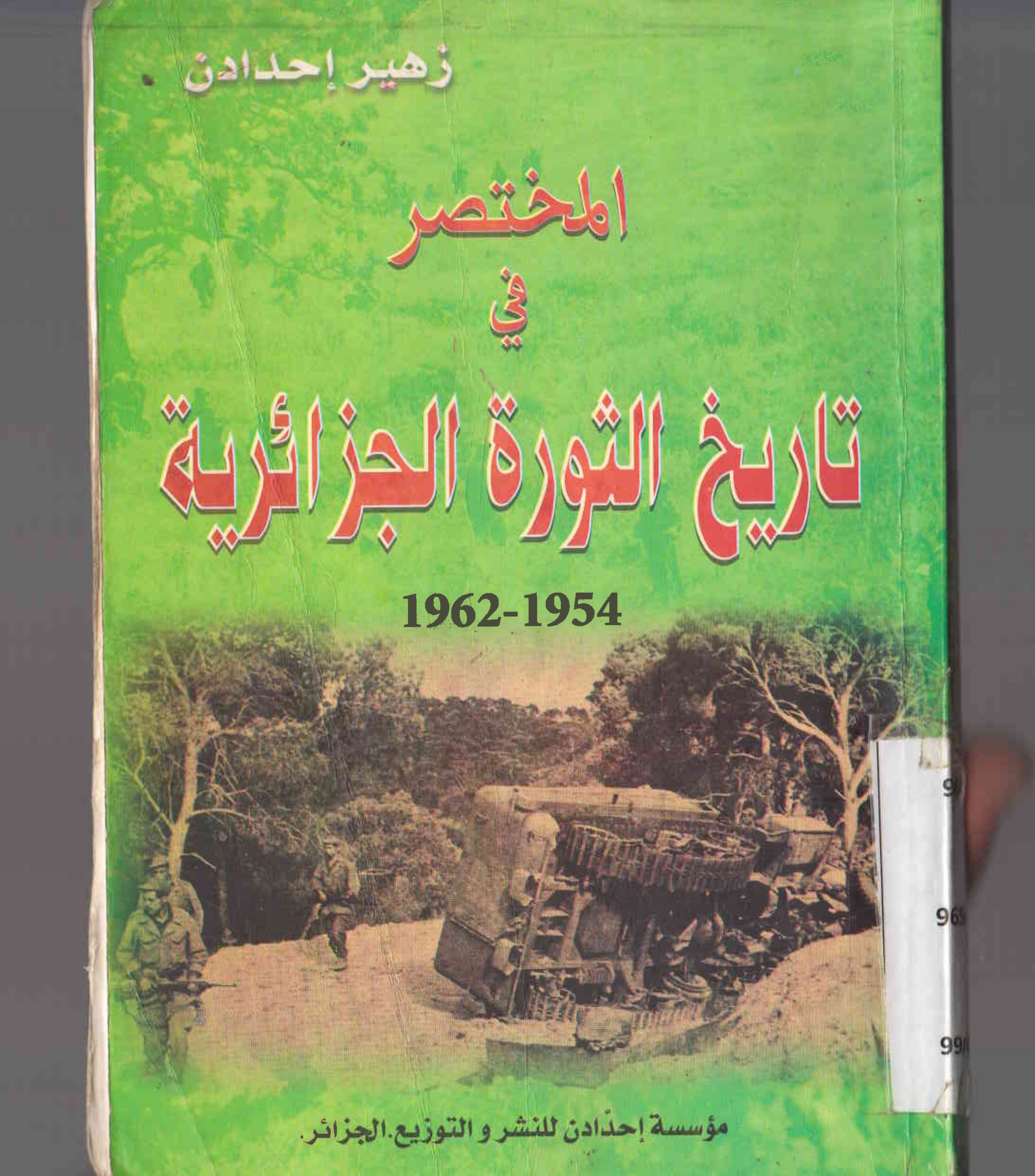

زهير إحدادن
المختصر
في
تاريخ الثورة الجزائرية
1962-1954
مؤسسة إحدّادن للنشر و التوزيع. الجزائر.

زهير إحدّادن

المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 - 1962



رقم الإيداع: 2003-377
ر.د.م.ك: 978-9961-751-13-8
مؤسّسة إحدّادن للنشر والتوزيع
90 - لحج بن دالون. حسين داي/ القبة
الطبعة الأولى: 2007

تقديم

هذا الكتاب يروي الأحداث الهامة والأساسية الّتي وقعت أثناء الثورة التحريرية من بدايتها في فاتح نوفمبر 1954 إلى نهايتها مع تحقيق الاستقلال في 5 يوليو 1962 وهو بهذا تاريخ الثورة الجزائرية وسمّيته (**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية**) لأنه لا يتعرّض لهذه الأحداث إلاّ باختصار ولا يذكر التفاصيل والجزئيات منها ولا يذكر الأحداث الأقل أهمية لأنّ ذكرها يتطلّب العديد من المجلّدات ومشاركة العديد من المؤرّخين نرجو من الله أن يوفّقنا لذلك في يوم من الأيام.

وهدفنا من هذا الاختصار هو من جهة أن نعطي صورة كاملة و صادقة لمسيرة الثورة من أوّلها إلى آخرها حتّى يستطيع القارئ من الأجيال القادمة أن يفهم هذه المسيرة وأن يقدّرها أحسن تقدير و من جهة أخرى أن نروّج عند شبابنا اليوم الصورة الكاملة للثورة الجزائرية لأنّ ما يعرفون عنها هو صور متقاطعة كأنّها منفصلة لا صلة بينها وهو ما يجعلهم لا يقدّرون هذه الثورة ولا يشعرون بقيمة ما حقّقته ومن جهة ثالثة نريد أن نبيّن للمتشكّكين كيف استطاعت الثورة برجالها المخلصين وبتضحيّات أفراد شعبها المؤمنين أن تصل إلى هدفها المنشود وهو الاستقلال.

وقد اعتمدت في هذه المهمّة الصّعبة و الخطيرة أوّلا على ذاكرتي لأنّني من الجيل الّذي واكب هذه الثورة عن كثب من أوّلها إلى آخرها ولكنّ الذّاكرة قد ضعفت فرجعت إلى الصحف الّتي ظهرت في هذه الفترة - المقاومة الجزائرية والمجاهد-و كذلك الصحف الفرنسية- ليكو دالجي، لو موند وغيرهما ورجعت إلى كلّ ما كتب عن الثورة الجزائرية بالعربية وبالفرنسية وهي قائمة طويلة يجدها القارئ في آخر الكتاب ضمن المراجع الّتي اكتفيت بذكر الأهم منها.

ثمّ قسمت الموضوع إلى عشرة فصول كلّ فصل يبدأ بحدث هامّ مثل هجوم 20 أوت 1955 أو تأسيس الحكومة المؤقّتة وأوردت بين الفصلين جميع الأحداث الّتي وقعت في مسيرة الثورة بتسلسلها التاريخي ووزّعت هذه الفصول بين ثلاثة أبواب، الأوّل

سمّيته(**تحقيق الأهداف الداخلية: توحيد الشعب وراء جبهة التحرير**) والثاني (**تدويل القضيّة الجزائريّة**) والثالث (**المفاوضات – تحقيق الاستقلال**) و هي فترات زمانية محدّدة تمتدّ إلى ما بين السّنتين والثّلاثة وتشمل تحقيق الأهداف الثلاثة الّتي ذكرها بيان أوّل نوفمبر.

وبعد إتمام المخطوط عرضته على بعض من الإخوة المجاهدين لقراءته وإبداء ملاحظاتهم وبالأخص على **الأمين خان** وهو عضو في المجلس الوطني للثّورة وعضو في الحكومة المؤقّتة وقد قرأه رغم ظروفه الصحّية بإمعان وأدلى بملاحظات هامة وأشار إلى عدّة نقط بالتصحيح لأنّه يعرف خفاياها وأشار إليّ بالاتصال مع بعض المجاهدين الّذين ما زالوا على قيد الحياة و الّذين يعرفون تفاصيل بعض الأحداث وقد أخذت بملاحظاته الّتي أغنت المخطوط بمعلومات قيّمة في كثير من الأحيان أو جاءت بتصحيح أساسي لما جاءت به المراجع و بهذا قد اقتربنا ما أمكن من الحقيقة التاريخية.

ويبقى أنّ لكلّ عمل نقصا أو تقصيرا والكمال للّه وقد اجتهدنا ونرجو من قرّائنا الكرام أن يمنحونا على الأقلّ حقّ الاجتهاد.

نرجو من اللّه التوفيق و نتمنّى للقارئ حسن الاطلاع و الاستفادة.

تمهيد

جذور الثّورة الجزائرية ترجع أوّلا إلى طبيعة الشعب الجزائري الحرّ الّذي يأبى الخضوع للأجنبي المحتلّ لبلاده كما يشهد بذلك تاريخه العميق ويرجع ثانيا فيما يخصّ الاحتلال الفرنسي مباشرة إلى وجود هذا الاحتلال من طرف دولة لا تنتمي إلى الدين الإسلامي وإلى نشاط الحركة الوطنية المتمثلة في نجم شمال إفريقيا الّذي ظهر في سنة 1926 في باريس والّذي تحت قيادة الحاج أحمد مصّالي تنكّر للمقولة (الجزائر فرنسية) وعارض المطالبة بالجنسية الفرنسة السّائدة في ذلك الوقت في الميدان السياسي وطلب باسترجاع السيادة الجزائرية وباستقلالها وهي الكلمة الّتي كان الجزائريون يتلفظون بها بخوف كبير لأنّها كانت محرّمة من طرف الفرنسيين وكان مصّالي يقول إنّ ما أخذ بالقوّة لا يسترجع إلاّ بالقوّة.

وقد انتقل هذا التنظيم إلى الجزائر في 35-1933 وتحوّل إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1937 ثمّ بعد حلّه من طرف السلطات الاستعمارية إلى حركة انتصار الحريات الديموقراطية سنة 1946 وهو تاريخ حافل بالنشاط و الكفاح لسنا بصدد سرده في هذا التمهيد وفي سنة 1947 تطبيقا لما كان يقوله مصّالي كما أشرنا إليه من قبل أسّست داخل الحركة ما يسمّى بالمنظّمة الخاصّة و هي منظّمة سرّيّة عسكرية مكوّنة من بعض مناضلي الحزب الأشدّاء وهدفها القيام بعمليّات عسكرية لتحرير الجزائر وهي المهد الّذي تولّدت منه المجموعة الّتي فجّرت الثورة في 1954 وقد عرفت هذه المنظّمة تطورات لسنا بصدد ذكرها هنا.

وقد عرفت حركة انتصار الحريات الديموقراطية تطوّرا أدّى إلى ظهور سنة 1953 انشقاق داخله بين رئيس الحركة الّذي هو مصّالي الحاج وبين أعضاء اللّجنة المركزية للحركة وهو ما أحدث أزمة كبيرة وتسبّب في شلل الحركة وكان المناضلون في المنظّمة الخاصّة متابعين من طرف السلطات الاستعمارية ومشرّدين يتستّرون وينتقلون من مكان إلى آخر وفي هذه الأثناء قام مناضل من بين هؤلاء وهو محمد بوالضياف وباتّصال مع بعض قيادي اللّجنة المركزية منهم لحول حسين ومحمد دخلي و سيد علي عبد

الحميد بتكوين لجنة أعطي لها اسم اللّجنة الثورية للوحدة والعمل وهدفها توحيد صـفوف الحركة المنقسمة والدفع بها إلى القيام بالثورة ولكن باءت مساعي هذه اللجنة بالفشل.

وبعد هذا الفشل سعى بو الضياف إلى جمع ما أمكن من مناضلي المنظّمة الخاصة المشرّدين وتمكّن من الاتصال ب21 منهم وجمعهم في المدنية في بيت مناضل هـو إليـاس درّيش في شهر يوليو 1954 وقرّروا القيام بالثّورة فكانت البداية وهو ما نتعـرّض لـه في فصول هذا الكتاب الّذي سنحاول فيه حسب المنهجية الّتي شرحناها في التقديم استرجاع الرّوح والطّموح الّذي غمر قلوب هؤلاء المناضلين حتّى حقّقوا الاستقلال للجزائر سـنة 1962.

الباب الأوّل

تحقيق الأهداف الدّاخلية

توحيد الشعب وراء جبهة التحرير الوطني

1954 - 1957

الفصل الأوّل
اندلاع الثورة

بعد فشل المساعي التي كان يقوم بها محمد بوالضياف ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتوحيد صفوف حزب الشعب المنقسم بين المركزين والمصّاليين قرّر بوالضياف في ربيع سنة 1954، أن يتصل بعدد من مناضلي الحزب التابعين للمنظمة الخاصّة التابعة للحزب والذين كانوا متابعين من طرف السلطات الاستعمارية كما ذكرناه في التمهيد وكانوا يستترون في مختلف أنحاء الوطن وأعطى لهم موعدا لاجتماع عامّ يقع بحيّ (Salembier) المدنية حاليا بمدينة الجزائر.

وفي شهر جوان 1954 تمّ هذا الاجتماع بمنزل مناضل وهو إلياس دريّش بحيّ المدنية. وقد حضر المناضلون الآتي أسماؤهم: **مختار باجي، عثمان بلويزداد، رمضان بن عبد المالك، مصطفى بن عودة، مصطفى بن بو العيد، العربي بن مهيدي، الأخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بو عجاج، سليمان بو علي، أحمد بو شعيب، محمد بو الضياف، عبد الحفيظ بو الصوف، مراد ديدوش، عبد السلام حبشي، عبد القادر العمودي، محمد مشّاطي، سليمان ملاّح، محمد مرزوقي، بو جمعة سويداني، يوسف زيغود**، بالإضافة إلى صاحب المنزل و هو **إلياس دريّش**.

وقد تمّ هذا الاختيار بالمشاورة بين بو الضياف وديدوش وبن مهيدي المتواجدين في مدينة الجزائر وقد أخذوا بالاعتبار التمثيل المنصف لجميع مناطق الوطن ونظرا لضيق الوقت وصعوبة التنقل لم يكن من الممكن الاتصال بجميع المناضلين الذين تمّ اختيارهم.

وقد عيّن بالإجماع مصطفى بن بو العيد رئيسا للاجتماع ثمّ قدّم بوالضياف عرضا شاملا لأسباب الفشل الذي آلت إليه اللجنة الثورية للوحدة والعمل وختم قوله بأنّه لم يبق هناك حلّ إلاّ القيام بالثورة ثمّ تمّ استعراض شامل من طرف جميع الحاضرين للإمكانيات المادية والبشرية وخصوصا السلاح المتوفّر فتبيّن أنّ السلاح قليل والكثير منه عبارة عن بنادق صيد و مسدّسات و بعض المفرقعات و عدد قليل من بنادق حرب و أنّ

عدد المناضلين لا يتجاوز ألفا وخمسمائة في التراب الوطني كلّه تغمرهم إرادة قوية في القتال والاستشهاد واتفقت الأغلبية على أنّه - وإن كان الاستعداد غير كاف- يجب القيام بالثورة في العاجل دون انتظار واتفق الجميع على أن يكون الهدف الأول هو الحصول على عدد كبير من الأسلحة بطريق الهجوم على ثكنات العدو وتجنيد المناضلين وراء الثورة وعلى كل واحد الشروع في ناحيته للتحضير لهذا الحدث الهامّ.

وممّا وقع عليه الإجماع بين الأعضاء هو محاربة الزعامة مؤكّدين أنّ التجربة الّتي عرفها حزب الشعب مع زعامة مصّالي كافية و لن تعود مرّة أخرى وأنّ القيادة لن تكون إلاّ جماعيّا وفي الأخير عيّن مصطفى بن بوالعيد لمواصلة التحضير ولكنّه تنازل وكلف بو الضياف بذلك وقام بو الضياف بتعيين لجنة متكوّنة من بن بوالعيد وبوالضياف وبن مهيدي وديدوش وبيطاط للقيام بالنقط التالية:

1) تعيين منسق للثورة على أنّ المبدأ الذي يجب أن تسير عليه الثورة هو القيادة الجماعية و الابتعاد عن الزعامة الفردية لتفادي الموقف الذي وقفه مصّالي الحاج .

2) الاتصال بكريم بلقاسم وجماعة القبائل الّذين لم يحضروا الاجتماع لإقناعهم بالانضمام إلى الثورة.

3) تحديد تاريخ اندلاع الثورة.

وممّا يلاحظ أنّ مبدأ القيادة الجماعية هو محور أساسي في مسيرة الثّورة وبدونه يصعب فهم هذه المسيرة و يصعب كذلك إدراك سرّ نجاحها وهو ما جعل بعضا ممّن كتبوا وحاولوا أن يؤرّخوا للثّورة أن ينسبوا هذا النجاح للشعب بصفة مبهمة أو لديغول بدون مبرّر ثمّ يتساءلون كيف نجحت هذه الثورة وكلّ شيء يوحي بفشلها والحقّ أنّ هذا المبدأ - القيادة الجماعية - هو الخيط الّذي يربط بين الأحداث الّتي عرفتها الثّورة والّتي جعلتها تستمرّ وتنجح رغم الأزمات المختلفة كما سنراه في الفصول القادمة.

ومن جهة أخرى فإنّ هذا المبدأ جعل المسؤوليّة في نوع من الغموض والتمييع وهو أمر يجب التّأكيد عليه: من هو المسؤول عن القيام بالثّورة؟ الجماعة؟... مع أنّ الكلّ يعلم أنّ بو الضياف كان المحرّك الأساسي. من هو المسؤول عن مؤتمر الصّومام؟ الجماعة؟... مع أنّ المحرّك الأساسي هو عبّان. من هو المسؤول عن اتفاقيات إفيان (الاستقلال)؟ الجماعة؟... من هو المسؤول عن مقتل عبّان؟ الجماعة؟... المسؤولية ليست فردية ولكنّها

جماعية وهذا لا يسهّل من مهمّة المؤرّخ إنّنا لا نستطيع أن نكتب التّاريخ دون أن نذكر الأشخاص الذين كانوا وراء الأحداث ولا أن نفهم هذه الأحداث إذا عزلناها عن الأشخاص الّذين كانوا وراءها.

والحقّ يقال إنه ليس هناك في الثّورة أمر هامّ ينسب إلى شخص معين وكان التشاور والنقاش الحادّ يفرز التوازن والاتّجاه الأصلح ويبرز بالتالي القرار النهائي و هو نوع من الديموقراطية وليس له علاقة بالجهوية ولا بالعروشية ولا بالحزبية وغير ذلك ممّا مال إليه كثير من الكتّاب الفرنسين ومن حذا حذوهم من الجزائريين.

اجتماع بولوغين.

في شهر أكتوبر 1954 وقع اجتماع في منزل بو قشّورة بحيّ (Pointe Pescade) رايس حميدو حاليا بعد أن تمّ الاتصال بكريم بلقاسم وموافقته على الانضمام إلى الجماعة للقيام بالثورة وحضر في هذا الاجتماع من يعرفون بمجموعة الستة وهم بوالضياف، بن بوالعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط وكريم وقد تمّ الاتفاق على القرارات التالية:

1) تعيين بو الضياف منسقا للثورة .

2) تقسيم التراب الجزائري إلى ستّ مناطق وتعيين المسؤولين على هذه المناطق وهم:

- مصطفى بن بوالعيد على المنطقة الأولى (الأوراس) وهو يختار خليفته وكان شيهاني البشير
- مراد ديدوش على المنطقة الثانية(شمال قسنطينة) ونائبه يوسف زيغود وبعده مختار باجي والأخضر بن طوبال
- بلقاسم كريم على المنطقة الثالثة (القبائل) ونائبه عمار أُوعمران
- رابح بيطاط على المنطقة الرابعة (وسط الجزائر) ونائبه بو جمعة سويداني
- العربي بن مهيدي على المنطقة الخامسة (وهران) ونائبه عبد الحفيظ بو الصوف
- والمنطقة السادسة (الجنوب و الصحراء) أجّل تعيين المسؤول عليها

3) حدّد تاريخ اندلاع الثورة بفاتح نوفمبر 1954 على الساعة الصفر يعني ليلة 31 أكتوبر في جميع المناطق بدون تأخير أو تقديم على الوقت المحدّد.

4) كلّف بو الضياف بتبليغ هذه القرارات إلى الإخوة الثلاثة الموجودين في القاهرة بعد

مطاردهم من الجزائر من طرف السلطات الاستعمارية لسبب نشاطهم الثوري وهم أحمد بن بلّة ومحمد خيضر وحسين أيت أحمد.

5) إصدار بيان موجّه للرأي العام الجزائري والعالمي يخبر باندلاع الثورة و بتحديد هدفها وبميلاد حركة تسمّى جبهة التحرير الوطني وهو نداء فاتح نوفمبر.

6) اتفق الجميع على أنّ تحديد الأهداف الّتي يقع عليها الهجوم يتكفّل به مسؤول المنطقة بمساعدة نوابه وهي ترمي إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما الإعلان عن قيام الثورة وجمع ما أمكن من السلاح من عند العدو.

وافترقت المجموعة على أن تلتقي بعد عام لتقييم العمل الثوري.

وبعد هذا الاجتماع اتصل بوالضياف بالإخوة الثلاثة بالخارج وأخبرهم بالقرارات وذهب المسؤولون للالتحاق بمناطقهم و التحضير لليوم المحدّد.

الهجوم

- في ليلة فاتح نوفمبر على الساعة الصفر كما وقع الاتفاق عليه قام المناضلون بتنسيق محكم بعمليات مختلفة من تنفيذ الإعدام في بعض الخونة ونصب كمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش وهجمات على ثكنات العدو وبعض مصالحه الإدارية والتقنية وعلى مزارع المعمرين وقد بلغت هذه العمليات كلّها حوالي مائة عملية في أكثر من ثلاثين موقعا في المناطق الخمسة باستثناء المنطقة السادسة والكثير منها وقع في الأوراس وفي القبائل وفي شمال قسنطينة، وأمّا في المنطقة الرابعة فقد وقعت هجمات محدودة في مدينة الجزائر وفي سهل متيجة وفي المنطقة الخامسة تمركزت العمليّات حول مدينة مستغانم وقرب الحدود المغربية وبالتالي فإنّ النصف من التراب الوطني قد وقعت فيه العمليات وهذا النصف توجد فيه الأغلبية من السكان.

بيان فاتح نوفمبر

واقترانا بهذه العمليات المسلّحة وزّع منشور وهو بيان أوّل نوفمبر ينصّ على النقاط التّالية:

□ الإعلان عن قيام الثورة ضدّ الاستعمار وميلاد **(جبهة التحرير الوطني)** لقيادتها

□ شرح الأسباب التي دفعت إلى القيام بهذه الثورة وخاصة منها الأزمة الّتي عرفها حزب الشعب وانقسامه بين المصّاليين والمركزيين -

□ هدف الثورة هو استرجاع السيادة الوطنية المتمثّلة في استقلال الجزائر

□ الهدف الأوّلي هو توحيد الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني ثمّ التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج

□ استعمال جميع الوسائل السياسية والعسكرية للوصول إلى هذا الهدف.

ولقد جاء في هذا البيان بخصوص طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة الّتي ترمي إليها الثّورة ما يلي: **(إقامة دولة جزائرية مستقلّة ديموقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو عقائدي)**.

- وفيما يخصّ التفاوض مع السلطات الاستعمارية فهو يطرح ثلاثة شروط: - الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية من طرف فرنسا والتخلّي عن زعمها بأنّ الجزائر أرض فرنسية - فتح مفاوضات مع الممثّلين الحقيقيين للشعب الجزائري يعني جبهة التحرير الوطني - إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السيّاسيين..

وبالمقابل تلتزم جبهة التحرير الوطني بثلاث نقاط:-احترام جميع المصالح الفرنسية الثقافية و الاجتماعية واحترام الأشخاص والعائلات - تحديد العلاقات بين الجزائر وفرنسا في اتفاق بينهما على أساس المساواة بينهما - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر مخيّرون بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة الأخيرة فإنّهم يتمتّعون بجميع الحقوق والواجبات مثل الجزائريين الآخرين (أنظر النص الكامل للبيان في الملاحق).

- نتيجة الهجوم.

ونتائج هذه العمليات هي : قتل عدد من الخونة والمعمرين وأعوان وجنود السلطات الاستعمارية وحرق بعض المزارع وهدم عدد من الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط التليفون والكهرباء والاستيلاء على كمية كبيرة من بنادق حرب و رشاشات خفيفة و مفرقعات وذخيرة.

وكانت المفاجأة مطلقة بحيث لم يتمكن العدو من المقاومة ورجع المناضلون سالمين إلى أماكنهم المحدّدة.

- وفي الصباح من نفس اليوم لم تتمكّن الصحافة الاستعمارية من نشر الخبر,ولكن أذاعته الإذاعة الجزائرية المحلية ثمّ نشرته الصحف المسائية وقد تفاجأ الرأي العام الجزائري والفرنسي بهذه الأحداث التي لم يكن يتوقعها نظرا للضعف الذي آلت إليه الأحزاب

الوطنية ولهذا أصابت الدهشة الجميع وامتنعت هذه الأحزاب من الإدلاء برأيها وبالحكم عليها.

والدهشة الكبرى أصابت السلطات الاستعمارية التي أصبحت تتخبط في تأويلات خاطئة جعلتها تقدم على أعمال فوضوية وتسير في ضلال كبير فقامت بحل (حركة انتصار الحريات الديموقراطية) التي كانت منقسمة على نفسها وبإلقاء القبض على قادة جناح المركزيين ومن بينهم بن خدّة ولم تطلق سراحهم إلاّ بعد خمسة أشهر بعد أن تبيّن خطؤها ثمّ أخذت تشير إلى التدخل الأجنبي وخصوصا المصري واستنفرت قواتها في التراب الجزائري ولكن بصفة عامّة لم تعر اهتماما كبيرا للحدث إلاّ بعد أيّام واعتبرته كالأحداث العادية.

تطوّر الوضع في المناطق بعد فاتح نوفمبر.

في المنطقة الأولى. كان تمركز الثورة ونجاحها في المنطقة الأولى (الأوراس) أكثر ممّا شاهدناه في المناطق الأخرى لأنّ عدد المناضلين كان يقرب الألف وكان سلاحهم أحسن لما فيه من بنادق حرب ومفرقعات ورشّاشات وقد شملت هجمات فاتح نوفمبر جميع منطقة الأوراس وتمكّن المناضلون من الاستيلاء على مراكز الجيش وقطع بعض الطرقات وعزل بعض المدن الصغيرة والتمركز فيها عدّة ساعات وقتل عدد كبير من جنود الاستعمار وأعوانه وغنم كمّية كبيرة من السلاح والذخيرة ونظرا لوضعية المنطقة من حيث الطرقات وضعف تواجد السلطات الاستعمارية في المنطقة لم تتمكّن هذه الأخيرة من المقاومة الفورية واستطاع المناضلون من مواصلة هجماتهم بنجاح في الأيام التي أعقبت فاتح نوفمبر في عدّة نواحي من المنطقة، في أريس وفم الطوب وأمشونش وتكوت وإشمول وفنتيس وغيرها وبرهنوا على تمركز الثورة في المنطقة.

وهذه الوضعية جعلت السلطات الاستعمارية تحشد قواتها فيما بعد وتطلب إمدادات جديدة من الحكومة الفرنسية وتحاصر هذه المنطقة لاسترجاع نفوذها وواجه المناضلون العدّو بكل قوّة ووقعت معارك في عدّة أماكن وانضمّ الشعب إلى الثورة ولكن نظرا لازدياد قوات العدوّ شعر قائد المنطقة مصطفى بن بوالعيد بضرورة توفير كمية أكبر من السلاح لتجنيد عدد أكبر من المناضلين فقرّر مغادرة المنطقة والذهاب إلى المشرق والاطلاع على الأسباب التي جعلت السلاح لا يصل إلى المنطقة فعيّن شيهاني خلفا له وغادر المنطقة ولكن ألقي عليه القبض في الحدود التونسية ووضع في سجن قسنطينة.

في المنطقة الثانية. في فاتح نوفمبر بدأت العمليات بحوالي 200 مناضل موزعين في أماكن كثيرة منحصرة ما بين شرق جيجل حتى عنابة وتمتد جنوبا إلى مدينة قسنطينة وكانت الهجمات استهدفت الثكنات والمراكز الأمنية والإدارية والاقتصادية الاستعمارية وكذلك إتلاف وحرق المزارع وقطع أعمدة التليفون والكهرباء وتمكّن المناضلون من تحقيق الكثير من هذه الأهداف ورجعوا إلى أماكنهم سالمين غانمين كمية معتبرة من السلاح الحربي والذخيرة واستطاعوا من بعد أن يسلّحوا عددا أكبر من المناضلين وأن يقوموا في الأيام التي جاءت من بعد أن يقوموا بهجمات جديدة خصوصا في ناحية الميلية والقل وبعمليات فدائية في عدّة مدن و بالأخص في قسنطينة.

استشهاد مختار باجي و مراد ديدوش. و في 18 من شهر نوفمبر 1954 وقع اشتباك قوي بين مجموعة من الثوار والجيش الفرنسي في شرق مدينة عنابة استشهد من خلاله مختار باجي وهو من مجموعة 22 و في 14 شهر جانفي 1955 وقع اشتباك عنيف قرب اسمندو شمال قسنطينة استشهد أثناءه قائد المنطقة مراد ديدوش و خلفه زيغود يوسف واستمرت الهجمات ومختلف العمليات و أخذت تتسع إلى أماكن جديدة واستطاع المجاهدون أن يقوموا بعمليات جريئة تمكّنوا من خلالها أن يغنموا كمية كبيرة من السلاح الحربي وأن يجندوا عددا متزايدا من المناضلين.

في المنطقة الثالثة. خلافا لما وقع في المنطقتين الخامسة والرابعة فإنّ عمليّات فاتح نوفمبر في المناطق الأخرى قد حقّقت أهدافا ومكّنت المناضلين من مواصلات نشاطهم الثوري بنجاح ففي المنطقة الثالثة، حيث كان عدد المناضلين يربو على الخمسمائة وقعت عدّة هجمات متنوّعة على الخونة وأعوان السلطات الاستعمارية وعلى المراكز العسكرية والإدارية والاقتصادية في ناحية تيزي وزّو وذراع الميزان والبويرة وتازمالت وأزّفون وغيرها تمكّن المناضلون من خلالها على قتل عدد من المعمرين وأفراد الجيش الاستعماري وأعوانه والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة الحربية والذخيرة ورجع جميع المناضلين إلى أماكنهم سالمين.

والمفاجأة كانت كبيرة و نظرا لاتساع رقعة الهجمات لم تستطع السلطات إلاّ أن تتيقّن من خطورة الموقف فقامت بعدّة اعتقالات وعزّزت قواتها العسكرية ولكن دون العثور على أماكن المناضلين في حين أنّ هؤلاء استطاعوا بفضل الغنائم التي أخذوها من

العدوّ أن يرفعوا من قدراتهم القتالية ومن تجنيد عدد كبير من المناضلين وإرسال المدد من الرجال والسلاح إلى المنطقة الرّابعة وقاموا من جهة أخرى بعدّة هجمات جديدة على مراكز العدوّ طيلة الأشهر التي تلت فاتح نوفمبر ممّا يؤكّد للجميع أنّ الثورة مستمرّة وأنّ قدرتها في تزايد متواصل وأنّ انتشارها في المنطقة يتّسع من مكان لآخر.

- **في المنطقة الرابعة.** قامت مجموعة المنطقة الرابعة معزّزة ببعض مناضلي المنطقة الثالثة (القبائل) بعدّة عمليات منحصرة في مدينة الجزائر ومدن متيجة لم تتمكّن من خلالها على الاستيلاء على السلاح ولا على الذخيرة واستطاعت أن تشعل حرائق صغيرة في بعض المزارع وفي محطّة إذاعة الجزائر وبذلك حقّقت الإعلان عن وجودها في المنطقة ونظرا للمفاجأة تمكّن جميع المناضلين من الرجوع إلى أماكنهم سالمين غير أنّ أيّاما قليلة من بعد استطاعت قوات الأمن الاستعمارية من إلقاء القبض على عدد من المناضلين منهم بلويزداد ومرزوقي و بوعجّاج والثلاثة أعضاء في مجموعة الـ22 التي قرّرت القيام بالثورة واختفى المناضلون الآخرون وأخذ رابح بيطاط بمساعدة بو جمعة سويداني وأحمد بوشعيب في إعادة الصفوف وتنظيم الخلايا والقيام بعمليات جديدة من قطع أعمدة الكهرباء والتليفون وإتلاف الكروم و حرق مزارع المعمّرين وتكوين الخلايا وغير ذلك وفي شهر فبراير 1955 تمكّنت قوات الأمن الاستعمارية أن تلقي القبض على بيطاط قائد المنطقة في مدينة الجزائر وبقي سويداني في متيجة يواصل نشاطه.

وفي نفس الشهر يعني فبراير وصل المناضل **عبّان رمضان** إلى مدينة الجزائر موفدا من طرف كريم ليشرف على النشاط في هذه المدينة بعد خروجه من السجن الاستعماري وهكذا بدأت تتكوّن ما يسمّى **بمنطقة الجزائر الحرّة** تحت إشراف عبّان رمضان الّذي تمكّن بالاستعانة ببعض الخلايا التي وجدها تنشط وبمساعدة الأخضر ربّاح ورشيد عمارة والهاشمي حمّود من إجراء عدّة اتصالات مع المنظمات والجمعيات والشخصيات المختلفة واستطاع أن يقنعها بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني كأفراد وليس كهيئات وقد تمّت الموافقة على ذلك مع عدد من طلبة الثانويات وآخرين من جامعة الجزائر وكذلك مع بعض أفراد من اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية و خصوصا مع بن يوسف بن خدّة واستمرّت الاتصالات مع الأحزاب الأخرى و عدد من الشخصيات.

- **في المنطقة الخامسة.** المجموعة التي كانت بالمنطقة الخامسة(وهران) لم تتمكّن من تحقيق أهدافها العسكرية وبرهنت فقط عن وجودها بالمنطقة وبعد الهجمات التي قامت بها

- استشهد عدد كبير من المناضلين و م ينج إلا نحو العشرة منهم العربي بن مهيدي وبوالصوف وأخذت قوات الأمن الاستعمارية تطاردهم وتمكنت في 5 نوفمبر 1954 من الاشتباك بمجموعة من المناضلين من بينهم المناضل رمضان بن عبد الملك وأثناء الاشتباك استشهد رمضان بن عبد الملك وجرح أحمد زبانة وألقي عليه القبض ثمّ نفذ فيه الحكم بالإعدام في يونيو 1956 وكان أوّل من استشهد من المجاهدين بالمقصلة واختفى المناضلون الآخرون وبعد استرجاع أنفاسهم نظّموا صفوفهم وجنّدوا مناضلين آخرين غير أنّهم لم يستأنفوا نشاطهم العسكري بصفة مكثّفة إلاّ في فاتح أكتوبر 1955.

- **موقف السلطات الاستعمارية.**

وقد فوجئت السلطات الاستعمارية في أول الأمر كما كان شأنها في جميع المناطق فكان ردّها أن بدأت باعتقال من لا علاقة له بالأمر ثمّ أخذت تعزّز قواتها بدون جدوى. وبعد مرور بعض أشهر تيقّنت من خطورة الموقف فعينت سوستيل واليا على الجزائر ومكّنته من إمدادات جديدة من الجيش والأسلحة والدبابات والطائرات وفرضت على الجزائر كلّها حالة الطوارئ وسمح سوستيل (Soustelle) لأعوانه من المدنيين والعسكريين بالقيام بعمليات قمع واسعة ضدّ السكان المسلمين و ممتلكاتهم و بسطوا على المنطقة الأولى وكذلك الثّالثة حالة رهيبة من القتل العشواء وإحراق المداشير لعزل الثوار وكان السكّان الفرنسيون يطالبون بإلحاح تطبيق هذه السياسة الحمقاء.

الفصل الثّاني

الهجوم الكبير في شمال قسنطينة

20 أوت 1955

في بداية ربيع 1955 مع كثرة العمليات الناجحة خصوصا في المنطقة الأولى والثانية والثالثة وتمركز الثورة فيها بصفة قوية بدأ القلق يتسرب إلى صفوف السلطات الاستعمارية وإلى المعمّرين ومن يمثّلهم في المجالس السياسية المختلفة وأخذ سوستيل في مدينة الجزائر والحكومة الفرنسية في باريس يطمئنون الجميع فكثرت التصريحات الرسمية وغير الرسمية حول الوضعيّة في الجزائر من كونها فرنسية إلى الأبد وأنّ الجزائر جزء من فرنسا وأن ليس هناك مفاوضات بل الحرب قائمة حتّى القضاء على (الإرهابيين والفلاّقة وقطّاع الطريق) وغيرها من الألفاظ التي أخذت تطلقها الصحف والسلطات الاستعمارية على المجاهدين وبدأت تنشر أخبارا ملفّقة حول أحداث مفتعلة كمناهضة السكان المسلمين للمجاهدين وانعزال هؤلاء وتأييد السكان للسلطات الاستعمارية والعسكرية.

وهذا الموقف يعني أنّ الحكومة الفرنسية لم تفهم شيئا لما وقع في الجزائر وأنّ الثوّار ليس أمامهم إذا إلاّ مواصلة الجهاد وتكثيف العمليات العسكرية وإعطاء برهان قاطع بأن ما تدّعيه السلطات الاستعمارية كذب محض وذهبت جميع المنطقات في هذا المنهج.

في المنطقة الثّانية تيقّن قائدها زيغود يوسف أنّ الثورة وإن كانت متمركزة في الوسط الشمالي من المنطقة فقط إلاّ أنّها اكتسبت شعبية كبيرة و أنّها بفضل الغنائم التي أخذها من العدوّ استطاعت أن تجنّد عددا كبيرا من المناضلين وأن تسلّحهم وفي20 جوان 1955 قام يوسف زيغود بتجربة ناجحة في سكيكدة إذ تمكّن من حشد ما يقرب من 2000 مناضل ومن القيام بهجوم محكم على هذه المدينة وضواحيها وبعد أن طلب منه شيهاني البشير بالقيام بعمل يخفف على المنطقة الأولى الضغط المسلط عليها قرّر أن يعيد عملية 20 يونيو علي نطاق أوسع يشمل جميع القرى والمدن التي يتمركز فيها المناضلون في المنطقة الثانية يعني من شرق مدينة جيجل مرورا من قسنطينة إلى شرق مدينة قالمة ولحاقا بالبحر شمالا.

ولهذا الغرض عقد يوسف زيغود اجتماعا عاما لأعضاء قيادة المنطقة ومسؤولي النواحي وعقد هذا الاجتماع في مكان يسمّى دشرة زمان قرب مدينة اسكيكدة وحضره بالخصوص عمار بن عودة، عبد اللّه بن طوبال، صالح بو بنيدر، مسعود بو جريوة، البشير بو قادوم، عمر شطايبي، محمد رعوة، إسماعيل زيقات، عبد المجيد كحل الراس وعمار بوقلاز وطرح زيغود فكرته على أصحابه فنوقشت ووافق الجميع على القيام بهجوم شامل كما طرحه زيغود بتجنيد المناضلين المدنيين حتّى تشعر السلطات الاستعمارية والحكومة الفرنسية بأن الثورة شعبية وأن الشعب يساندها ويعزّزها وبما أنّ الذكرى الثالثة لاعتقال محمد الخامس ملك المغرب قريبة وتضامنا مع الشعب المغربي قرّر الجميع على أن يكون هذا الهجوم يوم 20 أوت 1955 وخلافا لما وقع في فاتح نوفمبر فإن هذا الهجوم سيقع في النهار على الساعة الثانية عشر بالضبط ويستمر مدّة ثلاثة أيام ووزعت المسؤوليات وكلّف كلّ واحد بالتحضير الجيد لهذه العملية وقسمت المنطقة إلى ست نواحي وهي: قسنطينة وتكفّل بها زيغود يوسف، الميلية وتكفّل بها بن طوبال، السّمندو وتكفّل بها بو قادوم وكحل الراس، وقالمة وتكفّل بها الساسي يوسف، وسكيكدة وتكفّل بها زيقات إسماعيل، والقل وتكفّل بها عمر شطايبي.

و في 20 أوت 1955 كما وقع الاتفاق عليه على الساعة الثانية عشر صباحا هجم المناضلون مسلّحون في الغالب بالسلاح الأبيض بجانب المجاهدين بسلاحهم الحربي على القرى والمدن الموجودة في هذه المنطقة ووقعت هجمات عديدة على كل شيء يعبّر عن الوجود الاستعماري: جسور، طرقات،أسلاك وأعمدة التليفون والكهرباء، مزارع المعمّرين، الثكنات للجيش أو الدرك أو الشرطة، محلات الإدارات المختلفة الخ.. وكان التجمع الكبير تمّ باسكيكدة، ضمّ حوالي 4000 مهاجم واستمرّ الهجوم حتّى الساعة الرابعة مساء ثمّ توجّه المهاجمون إلى معدن الحديد والرخام بالعالية واستولوا عليه تماما وفي ناحية القل تمكن المهاجمون على فرض سيطرتهم على المدينة أكثر من أربع ساعات وفي الميليّة قتل حاكمها، وفي الخروب وواد زناتي استولى المجاهدون على بعض ثكنات الجيش ومحافظات الشرطة وتمّ حرقها كما أحرقت عدّة مزارع للمعمّرين وفي أماكن مختلفة قتل عدد كبير من الخونة والمعمّرين والمدنيين الفرنسيين وأفراد الجيش والدرك والشرطة ثمّ انسحب المهاجمون إلى الجبال والغابات حاملين معهم كمّية كبيرة من السلاح والذخيرة التي غنموها.

و من الصّعب إعطاء حوصلة دقيقة للمخلّفات البشرية والمادّية لهذا الهجوم فالسلطات الاستعمارية تعترف بمقتل ما يربو على 120 فرنسي بين مدني وعسكري وأكثر من 500 جريح وتقول كذلك أنّها قامت بمتابعة المهاجمين وقتلت منهم عددا كبيرا والحقيقة أنّها قامت بعمليّات قمع واسعة واعتقلت عددا كبيرا من المواطنين العزّل وساقتهم إلى أماكن مختلفة وأعدمتهم بالرصاص وقد بلغ عدد الشهداء في هذه العملية أكثر من12000 وأحرقت المداشير وقتلت النساء والأطفال والعجزة وحشدت الباقي في المحتشدات.

النتائج.

في الواقع إنّ هذا الهجوم رغم ما تبعه من قمع وحشي من قتل وهدم وحرق واعتقال من طرف السلطات الاستعمارية إلاّ أنّه حقّق أهدافه فقد برهن على قوّة الثورة التنظيمية والعسكرية وعلى التحام الشعب بثورته التي تبنّاها وعلى إعطاء صدى كبيرا للثورة في الجزائر وفي الخارج وعلى إجبار الجيش الفرنسي على المطالبة بإمدادات كبيرة ممّا سوف يسبّب نفقات تضعف قوّاه وعلى تغيير خطّة تواجده في الميدان ممّا يجعله يتكبّد خسائر فادحة في الرجال و العتاد.

تطوّر الوضع في المنطقات.

. في المنطقة الأولى. تميّزت هذه المنطقة في هذه المرحلة بعد أن خفّ عليها الضغط بكثرة العمليات العسكرية في جميع النواحي ووصلت إلى درجة من القوّة أنّها تستطيع أن تحشد عددا كبيرا من المجاهدين مسلّحين بسلاح حربي بما فيه الرشّاشات الثقيلة في عمليّة واحدة سواء كانت هجوما أو كمينا والخروج منها بالغنائم من السلاح ممّا زاد في قوّة المجاهدين وقد تكبّد الجيش الفرنسي خسارة فادحة في الأرواح ووقع البعض من جنوده في الأسر وأسقطت عدّة طائراته بجميع أنواعها و تمكنت هذه المنطقة كذلك من إقامة جهات حرّة لا يستطيع الجيش الفرنسي الدخول إليها.

ومن أشدّ المعارك التي خاضها المجاهدون في هذه المنطقة **معركة الجرف** التي وقعت في شهر سبتمبر 1955 والّتي دامت يومين تحت قيادة شيهاني البشير و عباس لغرور وخرج منها المجاهدون منتصرين حاملين معهم غنائمهم من السلاح الحربي و قد بدأت المعركة بعد أن نصب المجاهدون وعددهم يربو على مائتين كمينا محكما لقافلة من الجيش الفرنسي متكوّنة من عدّة سيارات مصفحة وشاحنات محمّلة وكانت المفاجأة فقتل عدد كبير من الجنود الفرنسيين و أحرقت بعض الشّاحنات وطلب الجيش الفرنسي النجدة في

الحين فوصلت قبل أن ينسحب المجاهدون فوجدوا أنفسهم محاصرين فخاضوا المعركة بكل بسالة حتى جاء اللّيل وجاءت التعزيزات للعدو وتدخلت الطّائرات وصمد المجاهـــدون في اليوم الثاني وفي اللّيلة الثانية تفطّن المجاهدون إلى ناحية ضعيفة من الحصار فجمعوا صفوفهم وهجموا بقوّة ففكّوا الحصار و انسحبوا في ظلام اللّيل بعد أن كبّدوا العدوّ خسارة كبيرة في الأرواح تقدّر بالعشرات و اعتبر الجيش الفرنسي هذه المعركة نكسة فـضيحة لقوّاتـه وتيقّن المجاهدون من قدرتهم على خوض المعارك الطّويلة وقد غنم المجاهدون في هذه المعركة كمّية من السلاح والذخيرة وممّا غنموه مدفعان من نوع البازوكا وآلة راديـو للإرسـال والاستقبال.

استشهاد شيهاني البشير و مصطفى بن بو العيد

وبعد هذه المعركة ونظرا لغياب مصطفى بن بو العيد كما ذكرناه من قبل بدأت تظهر خلافات في قيادة المنطقة بين شيهاني وهو قائدها بالنيابة وأصحابه وتطوّرت هـذه الخلافات فأدّت إلى محاكمة شيهاني والحكم عليه بالإعدام وتنفيذه في 30 أكتـوبر 1955 وبعد فرار بن بوالعيد من السجن في 11 نوفمبر 1955 ورجوعه إلى المنطقـة استطاع بحنكته أن يجمع الشمل من جديد وأن يواصل مسيرة الثورة في المنطقة غير أنه استشهد في شهر مارس 1956 باستعماله لجهاز راديو مفخّخ في ظروف غامضة و رجعت الخلافـات إلى قيادة المنطقة وتفاقمت ممّا جعل المنطقة تتغيّب في مؤتمر الصومام الّذي وقع في 20 أوت 1956.

في المنطقة الثّانية. في هذه المنطقة حيث وقع هجوم 20 أوت فـإنّ الوضـع تطوّع بسرعة لصالح الثورة فقد غنم المجاهدون عددا كبيرا من الأسلحة الحربية وزّعت على عدد كبير ممّن التحقوا بالثورة وهذا جعل نشاط جيش التحرير الوطني يتوسّع في المنطقـة ويقوم بعمليات مختلفة في أماكن ونواحي جديدة ولم تمض إلاّ أسابيع قليلة حـتى تمكنـت المنطقة الثانية أن توسّع نشاطها السياسي والعسكري إلى حدودها مع المنطقة الأولى مـن جهة ومع المنطقة الثّالثة من جهة أخرى وكذلك تمكّنت من إقامة منطقة حرّة ما بين القل والميلية واسكيكدة لا يستطيع الجيش الفرنسي الدّخول إليها إلاّ بحشود كبيرة وبعد تكبـد خسائر فادحة ممّا جعله لا يقدم على ذلك.

في المنطقة الثّالثة. عزّز المجاهدون في هذه المنطقة مواقعهم و قـاموا بعمليـات جريئة ضدّ مراكز الجيش الفرنسي و فرضوا وجودهم و قد ساعدهم هجوم 20 أوت بمـا

أحدثه من رفع المعنويّات عند أفراد الشعب على توسيع نفوذهم إلى حدود المنطقة شـرقا وغربا والقيام بعمليّات عسكرية كثيرة ففي شرق المنطقة قام أحمد فضال (حميمي) وسبايلة رزقي وهما من قيادة المنطقة على عدة عمليات في وادي الصومام الشمالي وصولا إلى بجاية ومنها إلى المنصورية وخراطة وسطيف وهي نقطة الحدود مع المنطقة الأولى والثانية وكذلك إلى سوق الإثنين في جبال البابور على شاطئ البحر.

وفي شهر جانفي 1956 خاض سي رزقي معركة كبيرة **بوادي أماسين** قـرب وادي أميزور على بعد 20 كم من بجاية وجرت هذه المعركة على منـوال الـتي جـرت بالجرف في المنطقة الأولى يعني كمين تحوّل إلى معركة دامت يومين بعد وصول النجدة إلى الجيش الفرنسي وفرض الحصار على المجاهدين إلاّ أنّ هؤلاء استطاعوا أن يفكّوا الحصار في اللّيلة الثّانية فانسحبوا بعد أن حملوا معهم الغنائم من السلاح والذخيرة والشهداء وفي هذه المعركة تدخّلت الجماهير الشعبية وسهّلت على المجاهدين مهمّتهم القتالية وكانت السلطات الاستعمارية ومخابرات الجيش الفرنسي قد بدأت في قرية واد أميزور بإشراف الباش أغـا ؤرابح في تكوين فرقة من الحركية فجاءت هذه المعركة كردّ فعل قوي برهن على تلاحـم الشعب بالمجاهدين.

عملية الطير الأزرق (L'oiseau bleu). في شهر فبرايـر 1956 عنـدما تبـيّن للجيش الفرنسي انعزاله والتفاف الجماهير الشعبية حول الثورة عمد الجنرال أولي Ely وهو قائد منطقة القبائل بموافقة الولاية العامّة إلى دفع المخابرات العسكرية الفرنـسية أن تقـوم باستمالة بعض المواطنين وتسليحهم في الخفاء ليقاوموا المجاهدين واختارت لـذلك ناحيـة إفليسن قرب تغزرت ولكن لسوء حظها أنّ الأول الّذي اتصلت به كان من المناضـلين في جبهة التحرير الوطني فأخبر المسؤول عن الناحية وهو **إعزّورن** الّذي أخبر بدوره كـريم بلقاسم قائد الولاية فاتفقا على السماح للمناضل أن يدخل في لعبة المخابرات الفرنسية وأن يقوم بتجنيد المناضلين وتسليحهم من طرف الجيش الفرنسي وتحت مراقبـة إعـزّورن وتمّ الأمر على هذه الكيفية حتى وصل عدد المجندين **حوالي ثلاثمائة** فحينئذ طلب منهم القيـام بكمين ضدّ الجيش الفرنسي المتمركز في تلك الناحية والالتحاق بالمجاهدين فكان ذلـك في شهر أكتوبر 1956 وكان سلاحهم سلاحا حربيا جيّدا يتكوّن من عدّة رشّاشات ثقيلـة وخفيفة و بنادق حرب وكمية كبيرة من الذخيرة وكانت هذه العملية أطلق عليها الجيش الفرنسي إسم **الطير الأزرق (L'oiseau bleu)** وكانت صدمة معنويـة قويـة أفقـدتهم أعصابهم فلم يسعهم الحال إلاّ أن صبوا غضبهم على القرى الموجودة في الناحية والتي كان

يسكنها المناضلون فهدّموا المساكن وقتلوا الرجال والأطفال والنساء وأحرقوا المزارع وكانت حصيلة المجزرة أكثر من150 قتيل.

وكانت هذه العملية نصرا مبينا للثورة تيقّن الجيش الفرنسي بعدها أنّه لا يقاوم قطّاع الطريق كما يدّعي و إنّما جيشا منظما له أهداف معيّنة وقادرا على الوصول إليها.

في المنطقة الرّابعة. تمكّنت هذه المنطقة بقيادة سويداني بو جمعة وأحمد شعيب أن تتمركز بعد عمليات فاتح نوفمبر في الناحية الشرقية من المنطقة ما بين البليدة والمدية وطابلاط وقامت بعمليات مختلفة من قطع الطرق وهدم الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط الكهرباء والتليفون وحرق مزارع المعمّرين ونصب بعض الكمائن.

وبعد هجوم 20 أوت ووصول بعض التعزيزات من المنطقة الثّالثة استطاعت أن توسّع نشاطها إلى أماكن جديدة في المنطقة خصوصا في متيجة والزكّار والونشريس حتّى مدينة الأصنام -شلف- وبقيت الناحية الأخرى التي تمتدّ من خط عين الدفلة-تنّس شرقا إلى خطّ وهران-معسكر غربا خالية من العمليات العسكرية الثورية وإن كان نظام جبهة التحرير الوطني قد بدأ يضع شبكته من الخلايا شيئا فشيئا.

وفي ناحية الأخضرية (Palestro) وطابلاط تكوّنت فرقة من الكوموندوس تحت قيادة علي خوجة ومساعدة مصطفى الأكحل وقامت بعمليات جريئة تكبّد فيها الجيش الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح والعتاد واستولى من خلالها الرعب والفزع على قلوب المعمّرين.

وأمام اتساع رقعة نفوذ جبهة التحرير الوطني في المنطقة لجأت السلطات الاستعمارية ومخابرات الجيش الفرنسي- كما فعلته في المنطقات الأخرى- إلى استمالة بعض أعوانها وتكوين فرقة من الحركية ووجدت من يساعدها على ذلك في شخص الباش أغا **بوعلم** في ناحية الأصنام (شلف) وأظهر هذا الأخير من التفاني والإخلاص ما عرقل نوعا ما نشاط الجبهة ممّا جعلها تحكم عليه بالإعدام .

استشهاد بو جمعة سويداني. وفي 5 أفريل 1956 قام الضابط مايو من الجيش الفرنسي وهو شيوعي النزعة من تحويل شاحنة محمّلة بالسلاح من الجيش الفرنسي إلى ناحية الأصنام وحاول أن يقيم في هذه الناحية مجموعة من المسلّحين الشيوعيين تقاوم

الجيش الفرنسي وتناهض سيطرة جبهة التحرير الوطني فقام المجاهدون في الناحية بمعارضته ثمّ أقنعوه بموافقة عبّان بتسليم السلاح للثورة وذلك ما فعل ولكن بقي الجيش الفرنسي يتابعه حتّى قتل.

وفي 16 أفريل 1956 بينما كان سويداني بو جمعة يسير على درّاجة نارية ليقوم بنشاطه التنظيمي في سهل متيجة إذ صادف عن بعد قرب القليعة حاجزا للدرك والجيش الفرنسي فأراد أن يتجنّبه فأدار درّاجته ورجع إلى الوراء فانتبه الجيش الفرنسي لهذه العملية وقام بمتابعته فأطلق سويداني النار على الجنود الفرنسيين ووقع تبادل كثيف لطلقات الرصاص وقتل سويداني شهيدا ويحمل هذا المكان اليوم إسم سويدانية فوقع نوع من الفراغ القيادي في المنطقة برهة من الزمن ثمّ خلفه على قيادة المنطقة **وعمران** رفيق ونائب كريم بلقاسم من المنطقة الثّالثة.

في المنطقة الخامسة. بعد العمليات التي قام بها المناضلون في هذه المنطقة في أوّل نوفمبر 1954 وقد استشهاد بعضهم واعتقل البعض الآخر وانسحب الباقون إلى أماكن آمنة ساد هذه المنطقة نوع من الهدوء سمح لهؤلاء أن يعيدوا تنظيمهم وتجنيد عدد متزايد من المجاهدين وقد جاء هجوم 20 أوت ليسهل مهمّتهم إذ أقتنع سكان المنطقة بقوّة الثورة واستمرارها من جهة و بوحشية الجيش الاستعماري من جهة أخرى.

ففي فاتح أكتوبر 1955 بقيادة العربي بن مهيدي وبو الصوف انطلقت عدّة عمليات في هذه المنطقة من قطع الطرقات وهدم الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط التيليفون والكهرباء وحرق المزارع والهجوم على ثكنات الجيش والدرك وغير ذلك من العمليات في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة واستمرّت هذه العمليات وتكاثرت وأخذت تتوسّع في النواحي الأخرى من المنطقة وتكبّد العدوّ خسائر كبيرة ممّا دفعه إلى تطبيق سياسة القم والقتل والاعتقال والهدم وهو الأمر الّذي جعل الشعب يلتفّ أكثر فأكثر حول الثو

وفي شهر جانفي 1956 تمكّن المجاهدون في هذه المنطقة من ع
الفرنسي ففي السبابنة بناحية سبدو وقع الاتصال بضابط جزائري ف
المدينة فيها ما يقرب من مائة جندي جزائري إضافة إلى الضباط
الجزائري بالانضمام إلى الثورة والعمل داخل الثكنة حتّى

يسكنها المناضلون فهدّموا المساكن وقتلوا الرجال والأطفال والنساء وأحرقوا المزارع وكانت حصيلة المجزرة أكثر من150 قتيل.

وكانت هذه العملية نصرا مبينا للثورة تيقّن الجيش الفرنسي بعدها أنّه لا يقاوم قطّاع الطريق كما يدّعي و إنّما جيشا منظما له أهداف معيّنة وقادرا على الوصول إليها.

في المنطقة الرّابعة. تمكّنت هذه المنطقة بقيادة سويداني بو جمعة وأحمد شعيب أن تتمركز بعد عمليات فاتح نوفمبر في الناحية الشرقية من المنطقة ما بين البليدة والمدية وطابلاط وقامت بعمليات مختلفة من قطع الطرق وهدم الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط الكهرباء والتليفون وحرق مزارع المعمّرين ونصب بعض الكمائن.

وبعد هجوم 20 أوت ووصول بعض التعزيزات من المنطقة الثّالثة استطاعت أن توسّع نشاطها إلى أماكن جديدة في المنطقة خصوصا في متيجة والزكّار والونشريس حتّى مدينة الأصنام -شلف- وبقيت الناحية الأخرى التي تمتدّ من خط عين الدفلة-تنّس شرقا إلى خطّ وهران-معسكر غربا خالية من العمليات العسكرية الثورية وإن كان نظام جبهة التحرير الوطني قد بدأ يضع شبكته من الخلايا شيئا فشيئا.

وفي ناحية الأخضرية (Palestro) وطابلاط تكوّنت فرقة من الكوموندوس تحت قيادة علي خوجة ومساعدة مصطفى الأكحل وقامت بعمليات جريئة تكبّد فيها الجيش الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح والعتاد واستولى من خلالها الرعب والفزع على قلوب المعمّرين.

وأمام اتساع رقعة نفوذ جبهة التحرير الوطني في المنطقة لجأت السلطات الاستعمارية ومخابرات الجيش الفرنسي- كما فعلته في المنطقات الأخرى- إلى استمالة بعض أعوانها وتكوين فرقة من الحركية ووجدت من يساعدها على ذلك في شخص الباش أغا **بوعلم** في ناحية الأصنام (شلف) وأظهر هذا الأخير من التفاني والإخلاص ما عرقل نوعا ما نشاط الجبهة ممّا جعلها تحكم عليه بالإعدام .

استشهاد بو جمعة سويداني. وفي 5 أفريل 1956 قام الضابط مايو من الجيش الفرنسي وهو شيوعي النزعة من تحويل شاحنة محمّلة بالسلاح من الجيش الفرنسي إلى ناحية الأصنام وحاول أن يقيم في هذه الناحية مجموعة من المسلّحين الشيوعيين تقاوم

الجيش الفرنسي وتناهض سيطرة جبهة التحرير الوطني فقام المجاهدون في الناحية بمعارضته ثمّ أقنعوه بموافقة عبّان بتسليم السلاح للثورة وذلك ما فعل ولكن بقي الجيش الفرنسي يتابعه حتّى قتل.

وفي 16 أفريل 1956 بينما كان سويداني بو جمعة يسير على درّاجة نارية ليقوم بنشاطه التنظيمي في سهل متيجة إذ صادف عن بعد قرب القليعة حاجزا للدرك والجيش الفرنسي فأراد أن يتجنّبه فأدار درّاجته ورجع إلى الوراء فانتبه الجيش الفرنسي لهذه العملية وقام بمتابعته فأطلق سويداني النار على الجنود الفرنسيين ووقع تبادل كثيف لطلقات الرصاص وقتل سويداني شهيدا ويحمل هذا المكان اليوم إسم سويدانية فوقع نوع من الفراغ القيادي في المنطقة برهة من الزمن ثمّ خلفه على قيادة المنطقة **وعمران** رفيق ونائب كريم بلقاسم من المنطقة الثّالثة.

في المنطقة الخامسة. بعد العمليات التي قام بها المناضلون في هذه المنطقة في أوّل نوفمبر 1954 وقد استشهاد بعضهم واعتقل البعض الآخر وانسحب الباقون إلى أماكن آمنة ساد هذه المنطقة نوع من الهدوء سمح لهؤلاء أن يعيدوا تنظيمهم وتجنيد عدد متزايد من المجاهدين وقد جاء هجوم 20 أوت ليسهل مهمّتهم إذ أقتنع سكان المنطقة بقوّة الثورة واستمرارها من جهة و بوحشية الجيش الاستعماري من جهة أخرى.

ففي فاتح أكتوبر 1955 بقيادة العربي بن مهيدي وبو الصوف انطلقت عدّة عمليات في هذه المنطقة من قطع الطرقات وهدم الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط التيليفون والكهرباء وحرق المزارع والهجوم على ثكنات الجيش والدرك وغير ذلك من العمليات في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة واستمرّت هذه العمليات وتكاثرت وأخذت تتوسّع في النواحي الأخرى من المنطقة وتكبّد العدوّ خسائر كبيرة ممّا دفعه إلى تطبيق سياسة القمع والقتل والاعتقال والهدم وهو الأمر الّذي جعل الشعب يلتفّ أكثر فأكثر حول الثورة.

وفي شهر جانفي 1956 تمكّن المجاهدون في هذه المنطقة من عملية أذهلت الجيش الفرنسي ففي السبابنة بناحية سبدو وقع الاتصال بضابط جزائري في الجيش الفرنسي بثكنة المدينة فيها ما يقرب من مائة جندي جزائري إضافة إلى الضباط الفرنسيين فاقتنع الضابط الجزائري بالانضمام إلى الثورة والعمل داخل الثكنة حتّى يقنع الجنود الجزائريين الآخرين

بالالتحاق بالثورة وحصل له ذلك وفي ليلة قام هو وجنوده فقتلوا جميع الضباط الفرنسيين واستولوا على السلاح الموجود في الثكنة وخرجوا منها والتحقوا بالمجاهدين.

وكانت هذه العملية ضربة أخرى قاسية يتلقّاها الجيش الفرنسي أفقدته الثقة في نفسه وكانت نصرا مبينا عزّز قدرات المنطقة القتالية.

في منطقة الجزائر الحرّة. بعد اعتقال بيطاط في شهر مارس 1955 بدأ عبّان رمضان ينظم هذه المنطقة فتكوّنت عدّة فرق جديدة من الفدائيين في عدّة أحياء من المدينة وأخذت تستعدّ للقيام بنشاطها الفدائي ضدّ بعض الخونة أو المتعاملين مع السلطات الاستعمارية وكذلك ضدّ منظّمة (اليد الحمراء) الاستعمارية المتكوّنة خصوصا من أفراد الشرطة والجيش الفرنسي التي بدأت تقوم خفية باختطاف المناضلين والشخصيات المتعاطفة مع الثورة وتغتالهم مثل ما وقع للشيخ العربي التبسي والأمين العمودي ورضاحوحو و غيرهم من المناضلين وكان الفدائيون يراقبون هذا النشاط بإمعان ويردّون عليه بدقّة وقامت السلطات الاستعمارية بقمع أعمى واعتقالات عشوائية وزاد في غيّها أنّها نفّذت الحكم بالإعدام بالمقصلة في زبانة في 19 جوان 1956.

وقام عبان بنشاط سياسي مكثف فواصل اتصالاته مع الأحزاب والجمعيات وعرض عليهم الالتحاق بالجبهة فرادى وحلّ أحزابهم وجمعياتهم علانية فوافقت على ذلك اللّجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية بعد أن كان ابن خدّة قد اتصل بمفرده بعبان وأصبح مساعده الأيمن وتماطلت نوعا ما جمعية العلماء المسلمين وإن كان بعض أفرادها قد انضمّوا فرادى إلى الثورة ثمّ حلّت تنظيمها في بداية 1956 وكذلك تماطل حزب البيان وحاول فرحات عبّاس أن يلعب دور الوسيط ولكن اقتنع في ربيع1956 والتحق بالثورة وحلّ تنظيمه وامتنع الحزب الشيوعي من الذّوبان وحاول أن يكوّن فرق المقاومة كما رأيناه من قبل وإن كان بعض أفراده قد انضمّوا فرادى في الثورة ومن جهة أخرى إلتحق بالثورة الأمين دبّاغين وهو من قيادة حزب الشعب سابقا وكذلك عمار أوزقّان وهو من قيادة الحزب الشيوعي سابقا وقامت بعض الشّخصيّات المسيحية مثل الأسقف دوفال والأستاذين مندوز ومالان والدكتور شولي وفانون بتصريحات مؤيدة للثورة ومندّدة بالقمع الفرنسي كما أنّ المجموعة المعروفة بمجموعة61 وهي متكوّنة في أغلبيتها من النوّاب الذين اختارهم السلطات الاستعمارية ليكونوا دائما معها أدلت ببيان مساند للثورة

وإن لم تنضمّ إليها و لم يبق معارضا لجبهة التحرير الوطني إلاّ مصّالي الحاج والحزب الّذي كوّنه باسم الحركة الوطنية الجزائرية والّذي أصبح سندا للجيش الفرنسي كما سنراه من بعد.

وممّا التفت إليه عبّان هو تأسيس النشيد الوطني فكلّف مفدي زكرياء وهو مناضل في الحركة الوطنية وشاعر كبير بتنظيم قصيدة بعنوان (قسما) ثمّ وضع لها لحن وموسيقى فأصبحت النشيد الوطني وما زالت كذلك إلى يومنا هذا.

وسعى عبان بمساعدة عيسات إدير إلى تكوين نقابة عمالية مستقلّة عن النقابة الفرنسية وتعيّن على رأسها عيسات إدير وكانت سندا للثورة منذ تأسيسها في مارس 1956 وكذلك جمعية النساء الجزائرية وجمعية التجار وغيرها من الجمعيات وقفت كلّها بجانب الثورة وفي 19 ماي 1956 قرّر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الّذي تأسّس في يوليو 1955 القيام بإضراب لانهائي وأصدر بيانا يعلن فيه مساندته للثورة ويطلب من الطلبة الالتحاق بالمجاهدين و تعزيز صفوفهم.

وكان زيغود يفكّر في عقد اجتماع عام لقادة الثورة وظهر لعبّان من جهته ضرورة عقد هذا الاجتماع عاجلا فأوفد وفودا إلى المنطقات وبعث رسائل إلى الخارج، إلى القاهرة يستشيرهم في الأمر وكان ذلك في بداية 1956 وتواصلت المشاورات والاستعداد لذلك حتّى صيف 1956.

وفي مايو 1956 التحق العربي بن مهيدي بعبّان في مدينة الجزائر وخلفه على قيادة المنطقة الخامسة بالنيابة عبد الحفيظ بوالصوف.

وفي جوان1956 أصدر عبّان بمساعدة بن خدّة وعبد الملك تمّام جريدة المجاهد وكان من قبل في نهاية 1955 طلب من صالح الوانشي اصدار جريدة المقاومة الجزائرية في فرنسا بإشراف صالح الوانشي ولكن لم تدم وبنفس العنوان بدأت تصدر جريدة أخرى في تطوان(المغرب) تحت إشراف بو الضياف في يوليو 1956 وأخرى بتونس في نوفمبر 1956تحت إشراف المحامي شنتوف.

وهذا النشاط كله بيّن أنّ الشعب الجزائري بجميع مكوّناته ملتفّ حول الثّورة وجبهة التحرير الوطني وأنّ السلطات الاستعمارية والحكومة الفرنسية معزولة وليس لها أيّ نفوذ.

تطوّر الموقف الفرنسي. انتشرت الثورة لتشمل تقريبا جميع النواحي من الوطن وزادت قوّتها وجرأتها على خوض المعارك الكبرى بسلاحها الحربي الّذي غنمته في ميدان القتال، كلّ هذا أدخل الرّعب والفزع في قلوب الفرنسيين فراحوا يظهرون غضبهم واستياءهم من السياسة المتّبعة من طرف الحكوكة الفرنسية و يطالبون بسياسة قمعية واسعة ومتشدّدة وأخذ نوّابهم في البرلمان يقومون بضغط كبير على الحكومة الفرنسية ويطالبون بإمدادات أكثر وبمواصلة الحرب والقضاء على جبهة التحرير الوطني وكان سوستيل الوالي العام السند القوي لهذا الموقف المتطرّف وفي 2 جانفي1956 أجريت انتخابات عامة للبرلمان الفرنسي وفاز فيها أحزاب اليسار الّتي كانت تساند سياسة الجزائر الفرنسية وإن كان يتحفّظ منهم الفرنسيون في الجزائر وتشكّلت حكومة برئاسة غي مولي Guy Mollet الاشتراكي وبدأ نشاطه بتعيين الجنرال كاترو Catroux واليا على الجزائر خلفا لسوستيل Soustelle ممّا أثار تخوّف الفرنسيين ثمّ قرّر زيارة الجزائر وعند وصوله إلى مدينة الجزائر تجمّعت حشود من الفرنسيين تحت رقابة الجيش الفرنسي وتظاهروا بقوّة وعبّروا عن غضبهم ورموا غي مولي بالحجارة والطماطم فلم يجد هذا الأخير بدّا من أن يلغي زيارته ويلغي كذلك تعيين كاترو ويلتحق بباريس ليعيّن من هناك روبير لاكوست Robert Lacoste واليا على الجزائر ويطلب أياما من بعد من البرلمان الفرنسي أن يفوّض الأمر في الجزائر إلى الجيش ووقع ذلك بأغلبية ساحقة إذ صوّت الحزب الشيوعي لصالح هذا التفويض ويسمّى (Les pouvoirs spéciaux) وهكذا دخلت الجزائر في حرب لا هوادة فيها.

ومن التطوّرات الّتي جاءت لتعزّز الثورة الجزائرية هو سوء نية السلطات الفرنسية الّتي كانت منشغلة أكثر بالقضية الجزائرية ممّا دفعها إلى التعجيل بمنح الاستقلال للمغرب وتونس في مارس 1956 وهو الأمر الّذي جعل هذين البلدين الشقيقين يصبحان قاعدة خلفية فعّالة لجبهة التحرير الوطني.

الفصل الثّالث
مؤتمر الصومام
20 أوت 1956

قد رأينا من قبل أن المبادرة لعقد إجتماع عامّ لقادة الثورة قد جاءت من الولاية الثانية ولكن الاستعداد له قد بدأ بإشراف عبّان وموافقة بن مهيدي بعد وصوله إلى مدينة الجزائر ومساعدة بن خدّة وقد عيّنت لجنة متكوّنة من محمد لبجاوي وعبد الرزّاق شنتوف وعمار أوزقّان لتحضير وثيقة تعرض على المجتمعين وكان الدّافع الأساسي لهذه الفكرة هو أوّلا القيام بحوصلة النشاط الثوري وتقييم الاحتياجات وثانيا وهو الأهمّ تعيين قيادة جديدة للثورة وتحديد تنظيمها وسياستها وقد وافقت المنطقة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هذا الاجتماع ولم يتمكّن الاتصال بالمنطقة الأولى نظرا لاستشهاد شيهاني وبن بوالعيد و ظهور خلافات في القيادة و وقع الاتصال وتبادل الرسائل مع الخارج في القاهرة و لكنّه لم يتمّ الاتفاق على بعض النقاط خصوصا على القيادة فجماعة القاهرة كانت تقترح قيادة مزدوجة: ستّة أعضاء من داخل الجزائر وستّة من خارج الجزائر في حين جماعة عبان كانت تقترح قيادة واحدة: ستّة أعضاء في داخل الجزائر وتلحّ على ضرورة وجود القيادة في داخل الجزائر وهذا الخلاف أدّى إلى غياب جماعة الخارج يعني خيضر وبن بلة وآيت أحمد وبوالضياف كما تغيّبت كذلك المنطقة الأولى للسبب الّذي أشرنا إليه من قبل.

وكان مقرّرا أن يتم الاجتماع في المنطقة الثانية ولكن الظروف- بالأخصّ البعد ووسائل النقل- جعلت الاجتماع ينعقد بإفري قرب أقبو بالمنطقة الثّالثة في العشرين من شهر أوت 1956 وحضر في المؤتمر كلّ من:

زيغوت، بن طوبال، كافي، بن عودة، رويبح،

مزهودي من المنطقة الثّانية كريم، محمدي، إعزّورن، عميروش من المنطقة الثّالثة :

أوعمران، بوقرّة، علي ملاّح من المنطقة الرّابعة
بن مهيدي من المنطقة الخامسة
عبّان من منطقة الجزائر الحرّة .

وكانت الاجتماعات لا يحضرها إلاّ قادة المنطقات يعني: زيغود، كريم، وعمران، بن مهيدي و عبّان ولكن كلّ منهم يستشير أصحابه الّذين رافقوه خارج الاجتماع و كان يرأس الاجتماع العربي بن مهيدي و عيّن عبّان مقرّرا والملاحظ أنّ تسمية هذا الاجتماع بمؤتمر لم يأت إلاّ من بعد وأنّه دام 15 يوما وانتهى بالموافقة على وثيقة تعرف بميثاق الصّومام تتضمّن 40 صفحة تقريبا يمكن تلخيصها في قسمين: - حوصلة -قرارات.

ا. **الحوصلة**. قدّمها أصحاب المنطقات الّتي حضرت وتغيّبت **المنطقة الأولى** كما ذكرنا و نذكر في ما يلي التقارير كما وردت:

المنطقة الثّانية: عدد المجاهدين: 1669، عدد المسبّلين: 5000
السلاح: 13 رشّاشة ثقيلة، 325 رشّاشة وبندقية حرب، 3750 بندقية صيد.
المالية: 203500000 فرنك في الخزينة.
المعنويّات جيّدة.

المنطقة الثّالثة: عدد المناضلين: 87044، عدد المسبّلين: 7440, عدد المجاهدين:3100.
السلاح:404 بندقية حرب، 106 رشّاشة، 8 رشّاشات خفيفة. 4 رشّاشات ثقيلة من عيار24 .
المالية:445000000 فرنك في الخزانة، الدخل الشهري:110000000 فرنك.
المعنويات مرتفعة، الشعب مستعدّ للثورة العامّة، نقص في السلاح.

المنطقة الرّابعة: عدد المناضلين: 40000 عدد المسبّلين: 2000 عدد المجاهدين:1000.
السلاح: 05 رشّاشات ثقيلة، 200 بندقية حرب، 80 رشّاشات، 300 مسدّس، 1500 بندقية صيد.
المالية 200000000 فرنك في الخزانة.

المنطقة الخامسة: عدد المجاهدين: 500 ، عدد المسبّلين: 500
السلاح: 165 رشّاشة، 1400 بندقية حرب، 100 مسدّس، 1000 بندقية صيد.
المالية: 35000000 فرنك في الخزينة.

المعنويّات مرتفعة، (فيه تتمّة للتقرير يرسل من بعد).

المنطقة السّادسة: أحدثت في الأشهر الأخيرة ويتولّى قيادها علي ملاّح (سي شريف)
عدد المجاهدين: 200، عدد المسبّلين:100، عدد المناضلين:5000
السلاح: 100 بندقية حرب، 01 رشّاشة ثقيلة، 10 رشّاشة، 50 مسدّس، 100 بندقية صيد.
المالية: 10000000 فرنك في خزانة المنطقة الرّابعة.

وقد لاحظ جميع المتدخّلين النقص الموجود في السلاح وعندما ندرس هذه الأرقام الّتي قدّمها قادة الولايات نجد هناك تباينا كبيرا بين الإمكانيات البشرية والإمكانيات في الأسلحة الّتي كانت أقلّ بكثير ما عدا المنطقة الخامسة الّتي هي مجاورة للمغرب وقضيّة التسليح قضية هامّة اهتمّ بها قادة الثورة من البداية وكلّف الوفد الموجود في الخارج بإيجاد الحلول الضّرورية ولحق بالوفد بو الضياف ثمّ بن مهيدي وفي بداية 1955 اضطرّ بن بو العيد أن يغادر منطقته للنظر في قضية السلاح مع الخارج والجرّ عن ذلك مشاكل في قيادة المنطقة ذكرناها في محلّها وما زالت هذه المشاكل قائمة في صيف 1956 كما أنّ عبّان راسل الوفد في الخارج وألحّ بصفة عنيفة على ضرورة الاعتناء بها بصفة جدّية و وجّه نوعا من التوبيخ لبن بلة وبو الضياف وطلب منهما أن يهتمّا بهذه القضية دون غيرها ممّا أثار امتعاضهم وزاد في الخلاف بينهم وقضيّة السلاح هي الّتي كانت السّبب في ظهور الخلافات في قيادة الثورة من بعد مؤتمر الصّومام كما سنراه في السنوات المقبلة.

اا. القرارات.

القيادة. 1) تعيين مجلس وطني للثورة الجزائرية يتكوّن من 17 عضوا دائمين و17 عضوا آخرين نوابا وقد اتفق على أسمائهم كلّهم واتفق الجميع على أنّ صلاحيات هذا المجلس هي تحديد السياسة العامّة للثّورة, تعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامّة كالمفاوضات (أنظر قائمة الأعضاء في الملاحق في آخر الكتاب).

2) تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ وهي قيادة جماعية للثّورة تقوم بشؤون الثّورة في الفترة ما بين انعقاد المجلس وهذه اللجنة تتكوّن من خمسة أعضاء وهم: عبّان, بن مهيدي. كريم، بن خدّة، دحلب.

المبادئ. وقع الاتفاق على مبدأين أساسيين وهما:

1) أولوية الداخل على الخارج 2) أولوية السياسي على العسكري.

تنظيم المنطقات. أصبحت تسميّة المنطقة بالولاية وعيّنت حدود كل ولاية بما فيها الولاية السادسة الّتي أحدثت أخيرا كما تأكّد إلحاق ناحية سوق أهراس بالولاية الثّانية ولكن هذه النّاحية سرعان ما أصبحت منطقة حرّة مستقلّة عن الولاية الثّانيـة و الولايـة الأولى ومن جهة أخرى قسمت الولايات إلى مناطق والمنطقة إلى نـواحي والناحيـة إلى قسمات.

تنظيم الجيش. تسمية الجنود والمناضلين أصبحت ثلاثة أصناف: مجاهد، مسبّل، فدائي و الرتب هي: الجندي الأوّل، العريف، العريف الأول، المساعد، الملازم الأوّل، الملازم الثّاني، الضابط الأول، الضابط الثّاني، الصّاغ الأوّل، الصّاغ الثّاني وهي أعلى رتبة حتّى الاستقلال كما حدّد المبلغ الّذي يتقاضاه كلّ جندي حسب رتبته.

السّياسة العامّة. حدّد الاجتماع الشروط لإجراء المفاوضات مع فرنسا:

☐ الاعتراف بوجود الأمّة الجزائرية ووحدهّا ونبذ ادّعاء الجزائر فرنسية

☐ الاعتراف بالسيادة الجزائرية وباستقلالها على جميع التراب الوطني

☐ الاعتراف بانّ جبهة التحرير الوطني هي الممثّل الوحيد للشعب الجزائري

4) إطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين.

الخطّة المتّبعة. التحضير للثورة العامّة تحت شعارين: **تعزيز جبهة القتال– الوصول إلى النصر المبين.** توحيد الشعب وراء جبهة التحرير الوطني بما فيهم المسيحيّون واليهود ومحاربة النزعة الميصالية حتّى القضاء عليها والسعي وراء المساندة الدولية والعالمية وتسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتّحدة.

وقد قيّم عبّان رمضان وهو من المحرّكين الأساسيين للاجتماع في العدد الثّالث من جريدة المجاهد بقوله: (**لقد مرّت سنتان على الثورة الجزائرية وقد وقع إنجاز أعمال عظيمة أثناء هذا الوقت الوجيز. ولنقل في الميدان العسكري بأنّ الجماعات الصّغيرة الّتي كانت يتكوّن منه جيش التحرير الوطني رغم ضعف وقلّة سلاحها ورغم عزلة بعضها عن البعض قد تغلّبت على القوّات الكبيرة للاستعمار الفرنسي وليس ذلك فحسب بل انتشر جيش التحرير انتشار الغيث في كلّ البقاع حتّى أصبح اليوم يراقب التراب الوطني بأجمعه.**

ولنقل في الميدان السّياسي بأنّ جميع الأحزاب والهيئات باستثناء الحركة المصّالية المستضعفة قد انضمّت عن بكرة أبيها إلى صفوف جبهة التحرير الوطني الّتي أصبحت اليوم القوّة السّياسيّة الوحيدة في الجزائر.

... وقد كان من الضّروري أن يجتمع المسؤولون الرّئيسيون لوطننا عندما اتسعت ثورتنا إلى هذا الحدّ وقد انعقد الاجتماع رغم وجود ستمائة ألف جندي فرنسي وانعقد رغم الرّقابة الدقيقة الّتي أقامها جي مولي ولاكوست بجبال القبائل...

لقد افتتح فصل جديد من الثورة الجزائرية وسوف يستفحل كفاحنا الآن إذ أصبح جيش التحرير الوطني جيشا حقيقيا له شخصيّته وقيادته الموحّدة الّتي جعلت مقرّها بمكان ما بالجزائر...).

تطوّر الوضع بعد المؤتمر.

معارضة الوفد في الخارج وقد عبّر أحمد بن بلّة عن معارضته لقرارات المؤتمر في رسالة بعثها إلى قيادة الجبهة بالداخل قبل اعتقاله في شهر أكتوبر 1956 يخبرهم فيها أنّه غير متّفق مع فقرات واسعة من مضمون الميثاق ويطلب منهم أن لا ينشروا هذا الميثاق ولم يكتف بهذا بل اتفق مع محصاص الذي كان بتونس أن ينظم المعارضة من هناك ويتصل ببعض من قادة المنطقة الأولى المنشقين المتواجدين بتونس وأن يعملوا على إقناع الولاية الأولى برفض هذه القرارات.

والظاهر أنّ خيضر وبوالضياف وإن كانا متحفظين من جوانب كثيرة من الميثاق إلاّ أنّهما امتنعا عن إبداء معارضتهما في حين أنّ آيت أحمد - نظرا لتواجده بنيويورك - لم يكن على علم بالقضيّة كلّها وإن كان قد عبّر عن موافقته وتأييده للمؤتمر فيما بعد.

ـ اختطاف الطّائرة. إلاّ أنّ الأربعة كانوا متّفقين على متابعة الاتصالات الّتي كانت جارية بينهم وبين ممثلين عن الحكومة الفرنسية اليسارية والّتي كانت تراها القيادة في الدّاخل بدون جدوى لأنها مبنيّة على غير صدق نيّة وكانت الحكومة الفرنسية متورّطة في (القضية الجزائرية) وتبين عجزها المزمن على (استرجاع الأمن في الجزائر) فأقنعت تونس والمغرب بعقد اجتماع مع ممثلين عن الثورة الجزائرية للوصول إلى حلّ مرضي للجميع

وهكذا تمّ الاتفاق على عقد اجتماع بمحضر بورقيبة الرئيس التونسي ومحمّد الخامس ملك المغرب والأربعة من وفد الخارج الجزائريين (بن بلّة وخيضر وآيت الحسين وبو الضياف) وممثلين من الحكومة الفرنسية بدون علم و لا موافقة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ والتقى الوفد الجزائري بالرباط و منها توجّه إلى تونس في طائرة مغربية بطاقم فرنسي فاتصلت بالمخابرات الفرنسية بهذا الأخير وعند وصول الطائرة إلى أجواء الجزائر اختطفها الجيش الفرنسي وأرغمها على النزول بمطار مدينة الجزائر واعتقل الوفد الرّباعي الجزائري ومعهم مصطفى الأشرف وكان ذلك في 22 أكتوبر 1956، وقد أحدث هذا الاختطاف أزمة شديدة وقويّة بين فرنسا من جهة والمغرب وتونس من جهة أخرى وزادت في تفاقم (القضية الجزائرية) في الجانب الفرنسي ولكنّها عطّلت أخمدت تفاقم المعارضة لمؤتمر الصّومام في الجانب الجزائري.

استشهاد يوسف زيغود . ونظرا لغياب المنطقة الأولى في مؤتمر الصّومام كلّف المؤتمر زيغود يوسف ومزهودي ابراهيم يالالتحاق يهذه المنطقة والنظر في سبب هذا الغياب وعند وصولهما إلى المنطقة الثّانية بشمال قسنطينة أرادا متابعة سيرهما إلى الأوراس فوجئ زيغوت ذات يوم هو وأصحابه من الجنود بوجود فرقة من الجيش الفرنسي فدار بينهم اشتباك عنيف استشهد خلاله زيغود يوسف وكان ذلك في 23 سبتمبر 1956 وأتمّ مهمّته مزهودي ولكنه لم يتّجه إلى الأوراس والتحق بتونس وهناك حاول أن يوحّد بين أفراد قيادة الولاية الأولى ولكنه لم ينجح نظرا لمساعي محصاص وتفاقم الأمر ووقعت مناوشات و اشتباكات وتدخّل الجيش التونسي... ثمّ كلّفت القيادة في الجزائر وعمران بالالتحاق بالأوراس ثمّ بتونس ووضع حدّا لهذا الشّقاق وفي ديسمبر 1956 توصّل وعمران بمساعدة السلطات التونسية إلى إبعاد محصاص من تونس وتعيين محمود شريف قائدا للولاية الأولى التي أصبحت تعترف بقرارات مؤتمر الصّومام وتطبّقها وتعيين عمار بوقلاز على ناحية سوق أهراس الّتي أصبحت تعرف بالقاعدة الشرقية وفي الولاية الأولى انشقّ عجّول عجول عن القيادة و صارت تطارده حتّى سلّم نفسه للجيش الفرنسي.

تطوّر الوضع في الولايات.

وبعد مؤتمر الصّومام أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر على الميدان العسكري وكانت المبادرة بيده يهاجم في الوقت الّذي يريده وفي المكان الّذي يريده وذلك في جميع الولايات ولم تكن هناك قرية أو مكان مّا لا يتواجد فيه المجاهدون وكثرت الهجمات

والكمائن والاشتباكات وأعمال الفداء ونكتفي بذكر القنابل الّتي تفجّرت في كلّ يوم في المقاهي والأندية (مقهى كافيتيريا ومقهى ملك بار) الّتي يراودها الفرنسيون في مدينة الجزائر والّتي تتسبّب في عدّة قتلى وجرحى بينهم أو اغتيال أميدي فروجي (Amédée Froger) وهو كبير شيوخ المدينة في قلب مدينة الجزائر كما نكتفي بذكر معركة فلاوسن في الولاية الخامسة في نوفمبر 1956 وقد أوردنا في الملاحق رواية جريدة المجاهد لهذه المعركة و قد كثرت المعارك في هذه الموحلة في جميع الولايات و إحصاؤها يفوت المائة في كلّ يوم.

وهذا الوضع أدخل الرعب والفزع في صفوف الاستعمار الفرنسي من المدنين والمعمّرين والجنود و السياسيين ودفعهم إلى القيام بقمع وحشي من قتل وهدم وحرق لا حدّ له وأقاموا المعتقلات والمحتشدات لعزل السّكان وأرغموا الكثير منهم إلى الهجرة واللّجوء إلى تونس والمغرب وغيرهما.

وحتّى الحكومة الفرنسية قد فقدت وعيها وأقامت دعاية كبيرة تقول فيها أن ما يقع في الجزائر هو إيعاز من الخارج و خصوصا من مصر وأن عبد الناصر الرّئيس المصري هو الّذي يسبّب لها كلّ هذه المشاكل في الجزائر وصادف أن كان عبد الناصر قد قام بتأميم قناة السويس فكان ذلك ذريعة أخذها جي مولي الفرنسي الاشتراكي لجرّ الانجلترا وإسرائيل للإعتداء على مصر في أكتوبر 1956 وفشل مسعاهم هناك أيضا .

الفصل الرّابع

إضراب الثمانية أيّام

28 جانفي ... 4 فبراير 1957

دواعي الإضراب. في أواخر 1956 كانت الثورة الجزائرية قد شملت كافة التراب الوطني من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا ومن البحر الأبيض المتوسّط شمالا إلى الصحراء جنوبا وكانت العمليات العسكرية المختلفة تعدّ بالمئات وكان العدوّ يتكبّد خسارة فادحة في الأرواح والعتاد وكانت وحدة الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني حقيقة ملموسة بانضمام الأحزاب والشخصيات المعروفة إليها وكان السكان الفرنسيّون المؤيّدون للفكر الاستعماري قد أصابهم الخوف والهلع والفزع فراحوا يكوّنون مليشيات للانتقام من المسلمين بدون تمييز وينتقدون بعنف سياسة حكومتهم وكانت هذه الحكومة تتمسّك بكل عناد بعدم الاعتراف بالواقع الجزائري وبمواصلة سياستها القمعية وبادّعائها الوهمي أنّ الجزائر فرنسية وليس لأيّ كان الحقّ في التدخّل في شؤونها الدّاخلية وسمحت لنفسها القيام بأبشع عمليات القتل والتشريد وعدم احترام قرارات الأمم المتّحدة الخاصة بحقوق الإنسان الّتي وافقت عليها سنة 1948.

وأمام هذا الوضع المغلق ومع اقتراب انعقاد الجمعيّة العامّة لهيئة الأمم المتّحدة لم يبق أمام جبهة التحرير الوطني إلاّ مواصلة العمليات العسكرية بكل قوّة والقيام من جهة أخرى بعمل يلفت انتباه العالم إلى ما يجري في الجزائر وإلى الضغط على فرنسا لتغيير سياستها وموقفها من جبهة التحرير الوطني واقترح العربي بن مهيدي القيام بإضراب عام يشمل جميع التراب الوطني ويستمرّ لمدّة طويلة رغم تحفظ بعض المناضلين من طول المدّة وقبلت القيادة الفكرة بإجماع ولكنّها اختلفت في المدّة نظرا للصعوبات والتعقيدات الّتي قد تحدث إذا طالت المدّة و بعد أخذ وردّ وقع الاتفاق على أن تكون المدّة ثمانية أيّام.

وفي شهر نوفمبر 1956 وضع عبان رمضان والقيادة الجماعية جميع التدابير اللازمة لهذا الإضراب وضبط التّفاصيل لمختلف مراحله وأرسل هذه التّدابير إلى جميع

الولايات وألحّ في الرسالة على أن يكون التحضير جيّدا خصوصا في 25 مدينة ذكرها باسمها وهي في الغالب مقرّ الدّائرات الإدارية وأمر بتوزيع منشورين متتاليين الأول يخبر جميع الجزائريين بهذا الإضراب والاستعداد له بدون تحديد لتاريخ وقوعه والثاني عند اقتراب الاضراب ويحدّد التاريخ فيه وهذا التدرّج راجع إلى أن قيادة الجبهة كانت تريد أن يتزامن الإضراب مع مناقشة القضية الجزائريّة في هيئة الأمم المتحدة ولكن هذه المناقشة أجّلت مرارا وفي الأخير حدّد موعد 28 جانفي 1957 بداية للإضراب وأخبرت جميع الولايات بهذا التاريخ ولكن في اللحظة الأخيرة أجّلت المناقشة من جديد في الأمم المتّحدة إلى 15 فبراير فلم تتمكّن القيادة من التراجع وحدّد الإضراب إذا من 28 جانفي إلى 4 فبراير 1957 وقام المناضلون بدعاية واسعة لإقناع الناس بهذا الإضراب وصادف وقوع هذا الحدث إنشاء محطّة إذاعية تابعة لجبهة التحرير الوطني ويتولّى شؤونها التقنية والتحريرية جنود من جيش التحرير الوطني و كان شعارها: (صوت الجزائر يخاطبكم من قلب الجزائر) وفي الحقيقة كان مقرّها المتنقل بناظور شمال المغرب و قرب الحدود الجزائرية وقد افتتحت نشاطها بقيام دعاية كبيرة للإضراب.

وفي اليوم الأوّل للإضراب وكذلك في اليوم الثاني كان النجاح تامّا وكاملا في جميع التراب الوطني وخصوصا في المدن الّتي ألحّت عليها القيادة فكانت هذه المدن خالية من النّاس وكانت جميع المتاجر والمحلات الّتي يملكها المسلمون مغلقة وجميع العمّال والموظفين المسلمين لم يلتحقوا بعملهم وقد شهد بذلك جميع الصحفيين الفرنسيين والأجانب الّذين جاءوا لتغطية الحدث فكان ذلك برهانا قاطعا على مدى تأثير الجبهة على الشعب والتفافه حولها وقد وقعت تغطية واسعة عالمية لهذا النّجاح وكان هذا النّجاح واضحا في مدينة الجزائر وهي نافذة على العالم وكان النّظام فيها محكما تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ وكان ذا فرعين: الفرع العسكري تحت مسؤولية العربي بن مهيدي وبمساعدة ياسف سعدي والفرع السياسي تحت مسؤولية بن خدّة وبمساعدة ابراهيم شرقي وكانت مدينة الجزائر تضمّ حوالي 12000 مناضل منتشرين في جميع نواحي المدينة وجنّدوا لتحقيق هذا النّجاح.

وفي نهاية اليوم الثاني قام حوالي 10000 جندي من الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال ماسو (Massu) بتكسير أبواب المحلات التجارية وإتلاف ما فيها ثمّ أرغموا السكان على الخروج من بيوتهم وحشدوهم في السّاحات وأرغموهم على العمل ثمّ أخذوا

يعتقلون بصفة عشوائية المئات من الرجال وحتّى النساء ويستنطقونهم تحت تعذيب وحشي لعلّهم يعثرون على المناضلين والمسؤولين أو على الأقلّ على معلومات خاصّة بالنظام ثمّ أخذوا يلقون بالبعض في السّجون وبالبعض الآخر في المحتشدات الّتي أقامها الجيش الفرنسي في جهات مختلفة من الوطن وملؤوا طرقات المدينة و ساحاتها بجنودهم وأقاموا الحواجز في كلّ مكان فأصبحت المدينة تعيش معركة حربية حقيقية ورغم كلّ هذا استمرّ الإضراب ثمانية أيّام.

استشهاد العربي بن مهيدي. غير أنّ هذه الشبكة التي وضعها الجيش الفرنسي في المدينة عرقلت النشاط العادي للمناضلين و الاعتقالات العشوائية أدّت إلى اعتقال عدد كبير من المناضلين وإلى إجبار الآخرين إلى الاحتياط والحذر وقد استمرّ هذا الوضع حتّى بعد الإضراب وفي 25 فبراير 1957 ألقي القبض على العربي بن مهيدي وقدّم إلى الكولونيل بيحار الّذي اعترف بقيمته النضالية والتنظيمية وأخبرت الحكومة الفرنسية باعتقاله وفي الحين امر ميتران الّذي كان وزيرا للعدل بالقضاء على العربي بن مهيدي دون محاكمته فأخذه الجنرال أوساريس (Aussarèsses) قائد المصالح الخاصة التّابعة للجيش الفرنسي وأعدمه بكيفية وحشية ثمّ أخبر الرأي العام بأنّ العربي بن مهيدي انتحر في سجنه فهكذا كان استشهاد العربي بن مهيدي 11 يوما بعد اعتقاله في بداية شهر مارس 1957.

وفي شهر مارس 1957 قرّر الأربعة الباقون من لجنة التنسيق والتنفيذ يعني كريم وعبان وبن خدة ودحلب الخروج من مدينة الجزائر نظرا للخطر الّذي كان يحيط بهم و الالتحاق بالخارج فانتقلوا إلى مدينة البليدة ومنها إلى الولاية الرابعة و منها افترقوا فكريم بلقاسم وبن خدّة اتجها نحو الشرق فمرّا على الولاية الثّالثة ثمّ الثّانية ثم تونس وأمّا عبّان رمضان وسعد دحلب فقد اتّجها إلى الغرب مرورا على الولاية الخامسة ثمّ وصلا إلى مدينة تطوان بشمال المغرب ثمّ تونس وقبل خروجهم من مدينة الجزائر كلّفوا عبد الملك تمّام بمواصلة المسؤولية في مدينة الجزائر غير أنّ في شهر جوان 1957 ألقي القبض علي تمّام وفي نفس الشهر ألقي القبض كذلك على ابراهيم شرقي المسؤول السياسي لمنطقة الجزائر الحرّة وفي شهر ستمبر ألقي القبض على ياسف سعدي المسؤول العسكري لمنطقة الجزائر الحرّة كما ألقي القبض على عدد كبير من المسؤولين في المدينة.

ورغم هذه الاعتقالات والتفكّك الّذي وقع في صفوف المناضلين فإنّ الفدائيين والمسبّلين واصلوا نشاطهم و قاموا بعمليات جريئة أدخلت الفزع في قلوب الفرنسيين

وأشعرت السلطات العسكرية الفرنسية بانّ ما تقوم به لا يجدي شيئا فقد انفجرت قنبلة قويّة في مطعم كبير خارج المدينة يقال له لاكورنيش (La Corniche) و هو تحت حراسة الجنود والشرطة ووقع فيه عدد كبير من القتلى والجرحى ووقعت الاغتيالات في نواحي كثيرة من المدينة.

استشهاد علي عمّار. وفي شهر أكتوبر 1957 قام الجيش الفرنسي بمحاصرة حيّ القصبة ومنع الناس من الخروج وحشد جنوده على عمارة كان يوجد فيها علي عمّار وهو خليفة ياسف سعدي بعد اعتقاله ومعه عدد من الفدائيين منهم حسيبة بن بوعلي وعمر الصغير ياسف وهو طفل في العاشرة من عمره فوقع اشتباك عنيف و لم يستطع الجنود الفرنسيون اقتحام العمارة وأمام المقاومة المحكمة للمجموعة لجأ الجيش الفرنسي إلى وضع كمّية ضخمة من المتفجّرات تحت العمارة وهدّمها بمن فيها و هكذا استشهد علي عمّار وحسيبة بن بوعلي و عمر الصّغير.

نتيجة الإضراب. كانت نتيجة الإضراب إيجابية على مستويين:

□ رغم الضرر الّذي أصاب النظام والتنظيم في مدينة الجزائر فإنّ الشّعب الجزائري سواء -في مدينة الجزائر أو في المدن الأخرى أو على المستوى الوطني كلّه برهن على تضامنه مع جبهة التحرير الوطني ومساندته لها والتعبير على أنّها هي الممثل الحقيقي الوحيد له.

- وعلى المستوى العالمي فإنّ هيئة الأمم المتّحدة ناقشت القضية الجزائرية في جمعيتها العامة في 15 فبراير 1957 يعني 11 يوما بعد نهاية الإضراب ولكن كانت متأثّرة بالتغطية الإعلامية للإضراب وبنجاحه رغم موقف فرنسا السلبي ووافقت الجمعية على لائحة تعبّر فيها عن (**أملها في إيجاد حلّ سلمي وديموقراطي وعادل للقضية الجزائرية طبقا لميثاق الأمم المتّحدة بالتعاون بين الأطراف وبوسائل مناسبة**) وهذا معناه تدويل القضية الجزائرية و هو ما كان يرمي إليه الإضراب.

وهذا الموقف الدولي الإيجابي لم يزل يتّسع ويفتح لجبهة التحرير الوطني أبواب الدول الصّديقة لفرنسا ونالت القضية الجزائرية مساندة وتعاطفا متزايدين وفي شهر يونيو 1957 يصرّح السيناتور جون كينيدي المرشّح الديموقراطي لرئاسية الولاية المتّحدة الأمريكية

بتصريح ينتقد فيه السياسة الفرنسية في الجزائر ويساند حقّ الجائر في الاستقلال و لم يتغيّر موقفه رغم احتجاجات الحكومة الفرنسية حتّى بعد وصوله إلى الحكم.

قضيّة التعذيب. منذ بداية الثورة كانت السلطات الفرنسية تلجأ لتغطية عجزها إلى تصرّفات غير إنسانية وغير قانونية حتّى في إطار قوانينها الدّاخلية متجاهلة القانون الدولي لحقوق الإنسان فكانت تقوم باختطاف المواطنين وبتعذيبهم وقتلهم وإخفاء جثثهم زيادة على الإتلافات الّتي تلحقها بالمساكن وهدمها وإحراقها وأثناء الإضراب فإنّ هذا التصرّف الوحشي أخذ بعدا كبيرا وخصوصا في مدينة الجزائر كان يطبّق بكل فضاحة ودون احتشام وهو ما أثار انتباه الصحافة الفرنسية والعالمية فأخذت تنشر وقائع التعذيب فكانت جريدة لوموند وتيموانيج كريتيان وليكسبريس ونوفيل ابسيرفاتور وهي من اليسار السياسي الفرنسي او من الوسط المسيحي أو اليميني تنشر مقالات مطوّلة حول الموضوع وقامت بنشر وثيقة معروفة بـ(ملفّ مولير Muller) تروي أوجه التعذيب الّتي كان يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر وصادفت هذه الموجة من الفضائح قضية تعذيب العربي بن مهيدي واغتياله و قضية علي بومنجل وهو محامي من مجموعة المحامين الّذين كانوا يدافعون عن مناضلي جبهة التحرير الوطني وقد اختطف وعذّب وقتل وأخفيت جثّته وكذلك قضية موريس أودان Audin وهو فرنسي شيوعي وأستاذ بجامعة الجزائر فقد اختطف وعذّب وقتل وأخفيت جثّته وقضية هنري أليج Alleg وهو مدير جريدة الجي ريبوبليكان Alger Républicain اليسارية فقد اعتقل وعذّب و لم يقتل ولكن استطاع أن ينشر كتابا يروي فيه ما قاساه من التّعذيب.

وقد كانت القضية التي أثارت اشمئزاز الرأي العام العالمي هي قضية جميلة بوحيرد وهي فدائية ألقي عليها القبض وعذّبت وهي امرأة وحكم عليها بالإعدام و قامت موجة من الاستنكار في فرنسا وفي العالم وخصوصا في العالم العربي ووقعت احتجاجات في فرنسا ربما أشهرها احتجاج الأستاذ كابتان Capitant وكان من قبل قدّم استقالته من منصبه كأستاذ وهو حجة في القانون الفرنسي وكذلك استقالة ألان سفاري Alain Savary من منصبه الوزاري من قبل وعرفت الحكومة الفرنسية أزمة كبيرة اضطرّ رئيسها غي مولي أن يقدّم استقالته وتبقى فرنسا بدون حكومة أكثر من شهر و لم تعيّن الحكومة الجديدة برئاسة بورجيس مونوري Bourgès Maunoury إلاّ في 12 جوان 1957 وكثرت وجوه الفوضى في فرنسا وفي الجزائر و تعرّض الجنرال سالون Salan إلى محاولة اغتيال أمّا جميلة بوحيرد فقد

حوّل رئيس الجمهورية الفرنسية الحكم بالإعدام إلى السجن المؤبّد في حقّها و قد استمرّ هذا التعذيب في المدن و كان أشدّ منه في الأرياف و القرى الجبلية.

تطوّر الوضع في الولايات. من الناحية العسكريّة فقد أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر بصفة كليّة في الميدان سواء كانت عمليّات فدائيّة أو كمائن أو هجوم أو اشتباكات فوق جميع التراب الوطني ورغم وجود ما يقرب من 600000 جندي فرنسي بالإضافة إلى الميليشيّات فإنّ المبادرة كانت دائما لجنود جيش التحرير الوطني و كانت خسارة الجيش الفرنسي في العتاد و الأرواح في ازدياد مستمرّ و قد وقعت معارك كثيرة نذكر بعضا من أشهرها:

معركة بوزقزة في الولاية الرّابعة وقعت في 3 أوت 1957 (انظر الملحق معركة في الولاية الثّانية وقعت في جنوب القل في ماي 1957 قتل فيها 35 جندي فرنسي حسب الصحف الفرنسية.

معركة فرنة في القاعدة الشرقية وقعت في 29 يوليو 1957 (أنظر الملحق وفي الولاية السّادسة الّتي بدأت تنشط بصفة جدّيّة اتسعت العمليّات وصارت تشمل أعماق الصّحراء جنوب أفلو والميزاب وكان يتولّى قيادتها علي ملاح وقد تسرّبت بعض العناصر من المصّاليين إلى صفوف الجيش وتمكّنوا من إحداث نوع من الفوضى قتل خلالها علي ملاّح وبهذه الكيفيّة كان استشهاده وكان ذلك في ماي 1957 ولكن سرعان ما تدخّلت الولاية الرّابعة والأولى ورجع الهدوء إلى صفوف المجاهدين وعيّن أحمد بن عبد الرّواق (الحوّاس) قائدا على الولاية خلفا لعلي ملاّح.

وبعد مؤتمر الصّومام في سنة 1957 كلّف عبّان رمضان المناضل عمر بو داود بإعادة تنظيم فيديرالية فرنسا بعد اعتقال قيادتها وبعد أن أصبحت سيطرة جبهة التحرير الوطني كاملة في جميع نواحي فرنسا ومنيت النزعة المصّالية بفشل ذريع فبدأ بوداود إعادة تنظيم القيادة و الاستعداد لما طلب منه عبّان وهو فتح جبهة قتالية في فرنسا والعملية الأولى الّتي قام بها الفدائيّون في فرنسا هي اغتيال علي شكّال وهو جزائري عميل لفرنسا وكان من المقرّبين إلى السلطة وظروف اغتياله أعطت برهانا على أنّ جبهة التحرير قويّة لأنّها تستطيع أن تفعل ما تشاء فقد كان علي شكّال هذا جالسا في منصّة احتفال قرب رئيس الجمهورية الفرنسية وعند خروجهما قتل هو دون الرّئيس وكان ممكنا أن يقوم

الفدائي بذلك ولكنّه لم يفعل لأنّه أمر باغتيال شكّال فقط وهو الأمر الّذي حارت منه السلطات الاستعمارية والرّأي العام الفرنسي.

قضيّة النزعة المصّالية. مصّالي الحاج الّذي كان يتزعّم حزب الشعب قبل فاتح نوفمبر 1954 والّذي رفض أن ينضمّ إلى جبهة التحرير الوطني قام في سنة 1955 بتكوين حزب جديد باسم (الحركة الوطنية الجزائرية) وأخذ أنصاره يحاربون نشاط جبهة التحرير الوطني ففشلوا في 1956 و 1957 في فرنسا كما ذكرنا وانتقلت عناصره إلى بعض المناطق من الجزائر وخصوصا في جنوب الجزائر وتحالفوا مع الجيش الفرنسي فصار يمدّهم بالسلاح ويدفعهم تحت حمايته إلى مقاتلة جيش التحرير الوطني ارتكاب الجرائم الّتي ينسبها إلى المجاهدين ومن بين هذه الجرائم ما وقع في ملّوزة في الولاية الثالثة في ماي 1957 وكان فيها تواطؤ ما بين المصّاليين والجيش الفرنسي وهي عملية قتل جماعي قام بها الجيش الفرنسي ضدّ أكثر من مئاتين شخص من سكّان ملّوزة وهم موالون لجبهة التحرير الوطني ومحاولة إلصاق الجريمة بالمجاهدين وقام بدعاية كبيرة حول الموضوع وكان جيش التحرير قد قام بعملية تأديب ضدّ قرية واحدة من دوّار ملّوزة كانت موالية للنزعة المصّالية وتسمّى إلماين فجاء الجيش الفرنسي ينتقم لها ضدّ باقي سكان ملّوزة ونسب ما قام به لجيش التحرير ولكنه فشل في ادّعائه وفي دعايته الكاذبة لأنّ الرّاي العام العالمي كان مقتنعا بأنّ الجيش الفرنسي يقوم بأعمال وحشيّة ضدّ المدنيين العزّل.

قضيّة السلاح. قبل مؤتمر الصّومام كانت قيادة الجبهة في الدّاخل وجّهت انتقادات شديدة لوفد الجبهة في الخارج حول تقصيره في إيصال السلاح إلى المجاهدين ولم يتقبّل بن بلّة هذه الانتقادات وردّ عليها بتقرير يذكر أنّه تمكّن من جمع كمّيّة كبيرة من السلاح وأنّه أوصل البعض إلى الحدود اللّيبيّة والتّونسية والبعض الآخر شحنه في باخرة إلى شمال المغرب وبالفعل فإنّ القوّات البحريّة الفرنسيّة احتجزت في البحر الأبيض المتوسّط قبالة المغرب باخرة تسمّى (لاطوس) وهي محمّلة بالسلاح وكان ذلك في أكتوبر 1956 يعني بعد مؤتمر الصّومام كما أنّ كمية كبيرة من السلاح وصلت إلى الحدود التونسيّة ولكن صادفت وجود نزاع بين قيادة الولاية الأولى ذكرناه في محلّه فتعذّر دخول هذه الأسلحة إلى داخل الجزائر بحيث أن أزمة السلاح بقيت قائمة في سنة 1957 ممّا أثار امتعاض بعض الضباط من الولايات الثالثة والرّابعة والخامسة يقودهم بوسعد من الولاية الثّالثة والعرباوي من الولاية الخامسة فأخذوا ينتقدون تصرّفات التقصير من طرف قيادة

الولاية الخامسة وحاولوا محاربة هذا التقصير فاتهمتهم قيادة الولاية الخامسة بالقيام بمؤامرة واعتقلتهم وسجنتهم و لم يفرج عنهم إلاّ في سنة 1958.

جريدة المجاهد في الخارج. بعد إضراب الثمانية أيّام وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر توقّفت جريدة المجاهد وكان قد ظهر منها سبعة أعداد و في شهر يوليو 1957 أشرف بن خدّة ودحلب في تطوان على إعادة نشر هذه الجريدة وعيّن رضا مالك مسؤولا عليها بمساعدة محمد الميلي في القسم العربي وفانون في القسم الفرنسي فصدر العدد الثامن في 5 اوت 1957 ثمّ انتقلت الجريدة إلى تونس في شهر أكتوبر 1957 وصدر هناك العدد الحادي عشر في فاتح نوفمبر 1957 واستمرّت تصدر هناك إلى الاستقلال.

الباب الثّاني
تدويل القضيّة الجزائريّة
1957 - 1960

الفصل الأوّل

اجتماع المجلس الوطني للثّورة

28/20 أوت 1957

في يوليو 1957 التقى الأعضاء الأربعة للجنة التّنسيق و التّنفيذ بعد خروجهم من الجزائر في مدريد بإسبانيا وقرّروا استدعاء المجلس الوطني للثّورة للاجتماع بهدف دراسة الوضع العام للثّورة وقد عقد هذا الاجتماع بالقاهرة ما بين 20 و 28 أوت 1957 برئاسة فرحات عبّاس وأمانة محمّد الصديق بن يحيى وحضره 22 عضوا هم: بلقاسم كريم، رمضان عبّان، بن يوسف بن خدّة، سعد دحلب، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، عمار وعمران، سليمان دحيلس، فرحات عبّاس، لمين دبّاغين، محمّد الصديق بن يحيى، أحمد فرانسيس، عبد الحميد مهري، براهيم مزهودي، الطيب الثّعالبي، توفيق المدني، محمد يزيد، وهم كلّهم أعضاء في المجلس الّذي عيّنه مؤتمر الصّومام وأضيف إليهم باتفاق الجميع خمسة أعضاء جدد وهم: محمود شريف ومحمد العموري (من الولاية الأولى (الهواري بومدين (من الولاية الخامسة) عمار بن عودة، عمار بوقلاز (من الولاية الثانية).

وقد كان النّقاش في هذا الاجتماع حادّا وأفرز عن صراع عنيف بين كريم وبوالصوف من جهة وعبّان من جهة أخرى وكان يدور حول بعض القرارات الّتي اتّخذت في مؤتمر الصّومام وهي: أولوية الدّاخل على الخارج، أولوية السياسي على العسكري، تعيين بن خدّة ودحلب في لجنة التّنسيق والتّنفيذ. فرفض عبّان التراجع عن هذه القرارات الأساسية في نظره وأصرّ كريم وبوالصوف على إزالتها والتراجع عنها و لم يجد عبان مساندة من الأعضاء الآخرين باستثناء واحد وهو سليمان دحيلس وبذلك توصّل المجلس إلى إزالة القرارات الثّلاثة واتخذ من جهة أخرى قرارات أخرى وهي: رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 وتعيين لجنة التّنسيق و التّنفيذ جديدة تتكوّن من 9 أعضاء وهم: كريم، عبّان، بو الصوف، بن طوبال، وعمران، محمود شريف، فرحات عبّاس، مهري، لمين دبّاغين وأضيف إليهم الأعضاء الخمسة المسجونين في فرنسا وهم: بن بلّة

وبوالضياف، آيت أحمد، خيضر، بيطاط وأبعد من اللّجنة كلّ من بن خدّة ودحلب وكان وجودهما في اللّجنة موضع صراع بين عبّان من جهة وكريم وبوالصوف من جهة أخرى كما ذكرنا.

وقد اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيد الجديدة في تونس ما بين 25 و 29 أكتوبر 1957 ووزعت المهام بين أعضائها كما يلي: كريم مكلّف بالجيش، بن طوبال بالداخلية، بو الصوف بالاتصال، وعمران بالتموين، محمود شريف بالتسليح، عبّاس بالعلاقات مع الصّحافيين، دبّاغين بالعلاقات الخارجية، مهري بالشؤون الاجتماعية وعبّان بالجبهة وجريدة المجاهد وفي هذا الاجتماع أصدرت اللجنة بيانا مطوّلا تؤكّد فيه أنّ هدف الحرب التحريرية هو الاستقلال وأنّ المفاوضات لا يمكن أن تكون إلاّ بالاعتراف سلفا باستقلال الجزائر وتحيّ جيش التحرير الّذي (أصبح اليوم بتركّب من أكثر من مائة ألف جندي مزوّدين بسلاح عصري ويواجهون قوّات العدوّ مواجهة منتصرة) وتبيّن خطّتها السياسية في الدّاخل والخارج وعلاقاتها بدول المغرب والدول العربية والأمم المتّحدة وهي المواقف الّتي أكّدها بيان أوّل نوفمبر وشرحها ميثاق الصّومام وهو ما يبيّن أنّ الإجماع قد وقع في هذا الاجتماع بما في ذلك موقف عبّان.

استشهاد عبّان رمضان (ديسمبر 1957). والحقيقة أنّ اجتماع المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ بعده أدّى إلى عزل عبّان وتهميشه وإبعاده عن القيادة الحقيقيّة للثّورة وحصر هذه القيادة في كريم وبو الصوف ممّا انزعج منه عبّان وأثار غضبه الشّديد وعبّر عن هذا الغضب بقوّة أمام أعضاء اللّجنة وخارج اللّجنة وكان عدم التّلاحم بين عبان وكريم يرجع إلى قبل خروجهم من الجزائر فهناك كان عبان قريبا من بن مهيدي وكان كريم مهمّشا ولكنّه لم يبيّن امتعاضه وعند خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر وقد مرّ عبّان على الولاية الخامسة الّتي كان على رأسها بو الصوف لاحظ تصرفات قاسية في تسيير شؤون الولاية فقدّم انتقاداته لبوالصوف الّذي لم يتقبّلها وأثارت حساسيّته ومن هذا كان تحالفه مع كريم لمواجهة عبّان ومن جهة أخرى وجد عبان في تنظيم الجبهة ومسؤوليها في الخارج وخصوصا في المغرب وتونس ما كان يراه مضرّا بمسيرة الثّورة فأخذ يعلن بضرورة الدّخول إلى الجزائر وبالأخصّ القيادة ويتصرّف كما كان يفعل في داخل الجزائر بنوع من الزّعامة ممّا أثار انزعاج الكثير والمعروف عن عبّان أنّه لا يأخذ الأمور بلطف وهو الأمر الّذي جعله لا يجد من يناصره عندما اشتدّ الصّراع بينه وبين كريم وبوالصوف.

وأمام تفاقم الأمر وقع إجماع بين بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وهم: كريم وبوالصوف وبن طوبال وعمران ومحمود شريف دون علم من الأعضاء الآخرين على (إبعاد) عبان بكيفية أو أخرى ففكّروا في سجنه ثمّ في إقناعه بضرورة علاجه في أروبا لأنّه كان يعاني من مرض القرحة في المعدة ولم يخضع لهم وفي النهاية وضعوا له مكيدة لجلبه إلى المغرب وهناك في تطوان قتلوه خنقا في ضيعة تملكها الجبهة ودفن في هذه الضيعة وهكذا استشهد عبان في 27 ديسمبر 1957 وأخفيت وفاته ولم يعلن عنها إلاّ بعد خمسة أشهر في ماي 1958 فنشرت جريدة المجاهد مقالا تخبر فيه باستشهاد عبان في الجزائر بعد معركة أصيب فيها بجروح بليغة توفّي إثرها.

توحيد قيادة الجيش. (أفريل 1958) من المهام الّتي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة توحيد قيادة الجيش فبادر كريم بلقاسم بإنشاء ما يسمّى **بلجنة العمليات العسكرية** وهي في الحقيقة أركان الجيش وقسمت إلى لجنتين **لجنة الشرق** وتتكوّن من محمدي سعيد مسؤولا ويساعده العموري وبوكلاز وبن عودة و **لجنة الغرب** وتتكوّن من بو مدين مسؤولا ويساعده دحيلس وكان ذلك في 4 أفريل 1958 ولكن هذه اللجنة وجدت صعوبات مختلفة في عملها نظرا لوجود خطّ موريس الّذي جعل الاتصال بالداخل صعبا وأحيانا متعسّرا وكذلك لعدم تلاؤم و توافق بين أعضاء اللجنتين وخصوصا لجنة الشرق فاضطرّ كريم إلى حلّ اللجنتين ومعاقبة أصحابها وإبعاد الكثير منهم إلى الدول العربية المجاورة ومن بينهم العموري. وفي فاتح أكتوبر 1958 أنشئت **أركان الجيش تابعة مباشرة لكريم** ووزّعت إلى فرعين **هيئة أركان الشرق** ومحمدي مسؤولا عليها **وهيئة أركان الغرب** وبومدين مسؤولا عليها ولكن هذا التنظيم الجديد لم يستطع أن يكتسب السلطة اللّازمة للسيطرة على النشاط العسكري و أدّى هذا الضعف إلى ظهور أزمة مستعصية داخليه سياسيا وعسكريا وبما أنّ الحكومة كانت تتخبّط في أزمة شديدة بين أعضائها قرّر رئيس الحكومة بموافقة كريم استدعاء عقداء الولايات إلى اجتماع عام في سبتمبر 1959 وهو ما يسمّى باجتماع العقداء العشرة و الّذي دام أكثر من ثلاثة أشهر كما سنراه من بعد.

تطوّر الوضع في الولايات. في أواخر سنة 1957 و في النّصف الأوّل من سنة 1958 كثّف جيش التحرير الوطني عمليّاته العسكرية والفدائية في جميع الولايات وانتشرت هذه العمليات في جميع الأماكن من الولاية السّادسة والخامسة وتمكّن الجيش من خوض

معارك قويّة بمئات الجنود في معركة واحدة و بسلاح ثقيل مثل البازوكا والمدافع والرشّاشات الثقيلة ولعلّ هذه الفترة كانت أقوى الفترات الّتي عرفها جيش التّحرير ممّا جعل الجيش الفرنسي يتقهقر ويتكبّد خسائر فضيحة و جعل الرّاي العام الفرنسي يترعج ويتخوّف وتحدث في فرنسا والجزائر فوضى وحوادث تؤدّي إلى زوال الجمهورية الرّابعة كما سنراه من بعد وبرهانا لهذا التطوّر نذكر كنموذج لكثافة العمليّات العسكريّة لجيش التحرير الوطني أنّه في الفترة ما بين 26 أفريل و 6 ماي 1958 قام الجيش بأكثر من 150 عملية ما بين اشتباك وهجوم وكمين دون الأعمال الفدائية قتل فيه أكثر من 500 جندي من الجيش الفرنسي وأسقطت أكثر من 20 طائرة بجميع أنواعها (هيليكوبتر- طائرة استطلاعية و غيرها).

معركة البترول. ولعلّ ما تمتاز به هذه الفترة أيضا هو ما يعرف بمعركة السكّة الحديدية ومعركة البترول فقد قام جيش التحرير الوطني بإتلاف السكّة الحديدية في عدّة أماكن حيث يوجد هذا الخط وخصوصا الخطّ الّذي ينقل منه البترول من الصحراء إلى الشمال وتمكّن من إحراق عدّة عربات تحمل البترول وهي معارك لها دلالة سياسية رمزية وهي عدم قدرة فرنسا على استغلال ثروات البترول.

العمليّات في فرنسا. قامت فيديرالية الجبهة في فرنسا بإعادة تنظيمها وفي شهر يولو 1958 اجتمعت بجميع المسؤولين على المناطق المختلفة وبعد الإقرار على أنّ الاستعداد كامل على مستوى التراب الفرنسي كلّه اتخذ القرار بفتح جبهة جديدة للعمليّات العسكريّة كما كان طلب عبّان من بوداود عند تعيينه على الفيديراليّة واتفق على أن تكون البداية منسّقة بحيث تنطلق جميع العمليّات في نفس اليوم والساعة الّذين حدّدا بـ25 أغسطس على الساعة الصفر بعد منتصف اللّيل وبالفعل في هذا التوقيت بالضّبط اندلعت موجة من العمليات ضدّ مراكز الشرطة والثكنات العسكرية ومحلات الإدارة ومحلاّت تخزين البترول وإتلاف السكة الحديديّة وقد وقعت هذه العمليّات في باريس وضواحيها البعيدة والقريبة وفي نورمندية شمال فرنسا في مدينة روان وفي غرب فرنسا في مدينة لاروشيل وفي جنوب فرنسا خصوصا في مرسيليا وكذلك في شرق فرنسا في سطراسبورغ وقد قتل عدد من أفراد الشرطة و جنود الجيش الفرنسي وكانت العمليّات الّتي وجهت ضدّ محلات تخزين البترول في موربين Mourepianne قرب مارسيليا بجنوب فرنسا نجحت كلّية لأنها فجّرت حاويّات البترول وأشعلت فيها النيران بصفة مذهلة لم يتمكّن من إطفائها إلاّ بعد أيّام طويلة ممّا أثار انتباه الصّحافة و تخوّف السّكان الفرنسيين.

ولم تتوقّف العمليّات في هذا اليوم بل استمرّت وكوّنت بالتّالي جبهة جديدة ألزمت السلطات الفرنسية أن تجنّد قوّات جديدة لتحمي باستمرار المراكز الحسّاسة في فرنسا.

مواجهة المصّاليين. في هذه الفترة أشرفت النزعة المصّاليّة على الزوال ولم يبق لها أنصار لا في فرنسا ولا في الجزائر وقد تمركزت البقايا منها في الجنوب الجزائري وبالخصوص في الولاية السّادسة وفي مايو 1958 تمكّن الجيش من التّسلّل إلى صفوف (جيش) بلحاج المدعو كابوس وقتله وانضمّ معظم جنوده إلى جيش التحرير وتفرّق الباقون وفي يوليو 1958 قتل (الجنرال) بلّونيس في ظروف غامضة وتفرّق جنوده وبذلك فشلت تماما محاولة المصّاليين لفرض وجودهم في الميدان ولم يبق إلاّ مصّالي في معتقله بفرنسا تحت رعاية الحكومة الفرنسية الّتي ستحاول استعمال ورقته للضغط على جبهة التحرر الوطني ولكن بدون جدوى.

الحرب النّفسية . أمام عجزها على القضاء على جيش التحرير عسكريّا وعلى تفكيك وحدة الشعب الجزائري وراء جبهة التحرر الوطني لجأت السلطات الفرنسيّة إلى استعمال الحرب النفسية وأسّست لذلك مصالح عديدة بعضها تابعة للشرطة وبعضها الآخر تابع للجيش وفي سنة 1957-1958 كثّفت هذه المصالح نشاطها داخل الجزائر وخارجها خصوصا في المغرب وتونس حيث يوجد عدد كبير من الجزائريين لاجئين وجنود ومناضلين في جبهة التحرير الوطني و حاولت هذه المصالح أن تنشر إشاعات تسمّمية تطعن في سلوك المسؤولين و تبثّ بذور الشكّ والفشل في القلوب وهدفها إضعاف قوّة جبهة التحرير وزحزحة أركانها وأبرز ما فعلته في هذا الميدان سنة 1958 هو القيام **بتزوير أربعة أعداد من جريدة المجاهد** باللّغة الفرنسية و هي العدد 63 و 64 و65 و 66 فحرّفت وغيّرت وبدّلت ونشرت ما أرادت بلسان الجريدة وقد تسنّى لها ذلك لأنّ الجريدة كانت تطبع في تونس ويعاد طبعها في الرباط وكانت النسخ تمرّ على مدينة الجزائر بالطّائرة فاستغلّت هذا الظّرف وقامت بعمليّة التّزوير دون مراعاة للقوانين الدولية وسرعان ما انتبه مسؤولو الجريدة لهذا التزوير فغيّروا طريق الإرسال وكذلك قامت مصالح التّسميم التابعة للجيش الفرنسي بعمليّة (لابلويت) و هي كما يلي:

التصفيّات في الولاية الثّالثة. هذه التصفيات يطلق عليها اسم (La bleuite) باللّغة الفرنسية نسبة إلى اللّون الأزرق وهو لون لباس الرّجال الّذين جنّدهم الكبتان ليجي

Léger من الجيش الفرنسي الخبير في الحرب النفسية و عمليّات التسميم والتضليل وبدأ نشاطه في هذا الميدان في ربيع 1957 بعد إضراب الثّمانيّة أيّام وتفكيك منطقة الجزائر الحرّة وإلقاء القبض على كثير من مسؤولي هذه المنطقة ومن بينهم غندريش وهنّي وكانا ينشطان مع ياسف سعدي واستطاع الكابتان ليجي أن يؤثّر عليهما وأن يقنعهما على العمل معه ضدّ جبهة التحرير الوطني وبواسطتهما توصّل أن يعرف مركز المنطقة الأولى من الولاية الثّالثة وأن يلقي القبض على الضابط سي الحسين وبعد ذلك على مجاهدة تدعى روزة من نفس المنطقة ثمّ حاول أن يقنعها بالعمل معه وكان يصاحبها ويخرج معها في مدينة برج منايل حتّى يراهما النّاس معا و يعلم المجاهدون بذلك وكان متيقّنا من أنّها متمسّكة بوطنيّتها وأطلعها على ما يعرف عن الولاية الثالثة وعن الوثائق الصّادرة منها ثمّ أطلق سراحها فرجعت إلى المنطقة الّتي كانت فيها فلقيها المجاهدون بالشكّ من صدقها وإخلاصها فأخبرتهم أنّها جاءت لتخبرهم بأنّ الكبتان ليجي باتصال مع بعض المسؤولين من المنطقة وأعطت أسماء من المجاهدين فلم يتمّ تصديقها وعذّبت هي ومن أخبرت عنهم ونفّذ فيهم حكم الإعدام وأخبر عميروش بالقضية فكلّف محيوز بالتحقيق والاستنطاق وأقيمت محكمة وبدأ السّمّ الّذي جاءت به روزة يسري في مناطق الولاية الثّالثة وانتقل إلى الولاية الرّابعة ودام عدّة أشهر واستشهد من أجل هذا مئات من المجاهدين بدون برهان قاطع وأصاب الكابتان ليجي هدفه وكأنّه أخذ الثّار من عملية (الطير الأزرق) الّتي وقعت سنة 1955 وكانت في صالح المنطقة الثّالثة وقد أشرنا إليها سابقا وبقيت الولاية الثالثة صامدة واستمرّت في نشاطها العسكري واستقرّت الثقة في صفوف المجاهدين رغم تمرّد بعض الضبّاط أواخر سنة 1959 بعد موت عميروش وكان بينهم محمد بن يحيى الملقّب ببولحية وتمكّن العقيد محند ولحاج إلى إرجاعهم إلى الصفّ.

خطّ موريس. وهو خطّ يحمل اسم وزير الدفاع الفرنسي الّذي افتكره و هي الأسلاك المكهربة الّتي وضعها الجيش الفرنسي على الحدود مع تونس من جهة و مع المغرب من جهة أخرى لمنع المجاهدين من الدّخول إلى الجزائر وبالأخصّ دخول السلاح وهي عبارة عن عدّة خطوط سلكيّة مكهربة تتّسع حوالي مائة متر عرضا وتمتدّ من البحر إلى الصحراء طولا وتتخلّلها مراكز للجنود مجهّزة بالرّادار وأحدث الأجهزة الإليكترونية وبالسلاح الثقيل والخفيف وبالأنوار الكاشفة وقد بدأ إرساؤها في بداية 1956 وانتهى تشييدها في سبتمبر 1957 وتهاون المسؤولون في جيش التحرير في تقدير فعاليّتها ولم يقاوموا بصفة جدّية بناءها وقد كتب محمود شريف عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ومكلّف

بالتسليح في العدد 12 من جريدة المجاهد المؤرّخ بفاتح نوفمبر 1957 (إذا فإمّا أن تكون هذه الشبائك لا تفيد أهلها شيئا وإمّا أن تكون أسلحة جيش التحرير الوطني تؤخذ كلّها من العدو... إنّ تفسير هذا هو أنّ الم. موريس رغم صفته وزيرا قد انتفع انتفاعا لا بأس به من عمليّات الأسلاك الشّائكة) وهو نوع من الإستخفاف بالقضية لأنّ هذا الخطّ أصبح فيما بعد جدارا من حديد ونار لم يقو المجاهدون على اجتيازه إلاّ بمشقّة كبيرة وكان مقبرة لعدد كبير منهم ضبّاطا وجنودا وصارت الأسلحة لا تدخل إلاّ بكميّة شحيحة في الوقت الّذي أخذ عدد المجاهدين يزداد بقوّة وكان الظّرف يحتاج إلى سلاح متطوّر وثقيل وقد أدّى هذا الوضع إلى إثارة غضب بعض الضباط من الولاية الأولى والثالثة والرابعة والخامسة المتضرّرة من هذا الخطّ و هذا ما يفسّر تمرّد علي حمبلي من الولاية الأولى سنة 1959 واستسلامه مع عدد من الجنود إلى الجيش الفرنسي وتمرّد الضابط زبير من الولاية الخامسة سنة 1959 واستسلامه من بعد للجيش المغربي.

وأصبحت الحدود التونسية والمغربية محطّة المجاهدين الّذين يريدون الدخول إلى الجزائر وكذلك مستودعا للسلاح ونظرا لصعوبة اجتياز خطّ موريس أصبح السلاح مكدّسا هناك والمجاهدون مستقرين في ثكنات و هكذا شيئا فشيئا تكوّن ما يسمّى بجيش الحدود وبلغ في 1962 أكثر من مائة ألف جندي.

قضيّة ساقية سيّدي يوسف. بعد اختطاف الطّائرة المغربية الّتي كانت تقلّ وفد الجزائر في الخارج في أكتوبر 1956 كما ذكرناه من قبل عرفت العلاقات بين المغرب وتونس من جهة وفرنسا من جهة أخرى توتّرا متزايدا وأصبحت القضيّة الجزائرية تلعب دورا هامّا في تطوير هذه العلاقات وكان بو رقيبة الرئيس التونسي ومحمّد الخامس ملك المغرب استنادا إلى الرأي العام الدّاخلي لبلديهما يعربان دائما عن تضامنهما مع جبهة التحرر الوطني و يعتبران أنّ استقلال الجزائر هو شرط في تحسّن العلاقات مع فرنسا وفي دورة 1957 للأمم المتّحدة وافقت الجمعيّة العامّة على لائحة تطلب فيها من المغرب وتونس القيام بوساطة لإيجاد حلّ عادل للقضيّة الجزائرية وكانت فرنسا معارضة لمناقشة القضيّة وكانت ترى ذلك تدخّلا في شؤونها الدّاخلية. وفي بداية 1958 قام الجيش الفرنسي بمتابعة المجاهدين الجزائريين داخل التراب التونسي وأعلن عن حقّه في ذلك متجاهلا القوانين الدّولية وفي 8 فبراير 1958 قام بكلّ وحشية على قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف داخل التراب التونسي.

وقرية ساقية سيدي يوسف تبعد عن الحدود بحوالي 20 كم وكان يقام بها في هذا اليوم السوق الأسبوعي يؤمّه حشر من الناس كما هو العرف فقامت أكثر من عشر طائرات حربية فرنسية بقنبلة القرية لمدّة تفوق ساعة من الزمن ألقت فيها بأطنان من القنابل ثمّ أصدرت قيادة الجيش الفرنسي بلاغا تقول فيه أن الطّائرات الفرنسية دمّرت مراكز الثوار الجزائريين على بعد كيلومتر ونصف من قرية ساقية سيدي يوسف وأنّها دمّرتها بنسبة 50 في الماءة فأسرع الصحافيّون ومصوّرو السينما من التونسيين والفرنسيين والأجانب إلى عين المكان ووجدوا ما أذهلهم: قرية كلّها دمّرت و أهلها بمن جاء إلى السوق قتلوا تحت الأنقاض ومدرسة القرية هدّمت والأطفال الّذين كانوا فيها أموات وأشلاء مبعثرة بأدواتهم المدرسية وليس هناك أثر لمراكز الثوّار ولا لجثثهم و سلاحهم.

وتبيّن كذب البلاغات العسكريّة الفرنسيّة وقامت حملة إعلامية عالمية ندّدت بهذا العمل الوحشي واحتجت الحكومة التونسية بشدّة على هذا الاعتداء وهدّدت بقطع العلاقات واطلع العالم بدهشة على انفعالات الثورة الجزائرية على الأمن في المنطقة وتبيّن للرأي العام العالمي ضرورة التسرّع بإيجاد حلّ للقضيّة الجزائرية وزادت علاقات الجزائرية التونسية قوّة وارتباطا وتماسكا.

و في 28 أفريل 1958 عقد مؤتمر طانجة بين جبهة التحريرى الوطني و حزب الاستقلال المغربي و حزب الدستور التونسي و وافق المؤتمر على لائحة تعبّر عن تضامن المغرب و تونس مع الجزائر و عن موقفها الواضح من أن استقلال الجزائر ضروري لضمان الأمن في المنطقة.

تطور الوضع في فرنسا. في بداية 1958 اتّضح للراي العامّ الفرنسي في الجزائر وفي فرنسا عجز الجيش الفرنسي عن إرجاع الأمن إلى الجزائر كما تراه السلطات الفرنسية ووجدت السلطات الاستعمارية نفسها في معزل تامّ عن المسلمين وبالعكس برهن الشعب الجزائري- رغم القمع والاضطهاد ودعاية فرنسا الكاذبة بـ(التهدئة) المزعومة- على التفافه حول جبهة التحرير الوطني وقد أدّى هذا الوضع إلى تزايد الاحتجاجات من طرف المعارضة الفرنسية لسياسة الحكومة الفرنسية والمطالبة بزيادة في الإمدادات العسكرية ومواصلة الحرب ووقع في فرنسا اضطراب أدّى إلى عدم القدرة على تأسيس حكومة واستقرارها.

و في 13 مايو 1958 وقع تواطؤ بين الجيش الفرنسي في الجزائر والسكان الفرنسيين في الجزائر وبعض الأوساط المقرّبة إلى الجنرال ديغول وقامت مظاهرات حاشدة تنادي بسقوط الحكومة وتعويضها بسلطة عسكرية وتزعّم الجنرال ماسو Massu هذا الاحتجاج و كوّن (لجنة الإنقاذ العمومي) وتوجّه إلى الجنرال دي غول لفكّ الأزمة وكانت الحكومة الفرنسية يترأسها الم. بفيلمان Pfilmin فتوجّه هو بدوره بموافقة البرلمان الفرنسي إلى الجنرال ديغول فقبل هذا الأخير بتولّي الحكم وبأغلبية النوّاب كلّف بتشكيل حكومة جديدة وهدأت الأمور في الجزائر وجاء ديغول إلى الجزائر وألقى وسط الجماهير الفرنسيّة خطابه المشهور الّذي قال فيه (فهمتكم) وفي الحقيقة فهم الوضع ثمّ أصدر دستورا جديدا خرجت منه الجمهورية الخامسة وفي 2 ديسمبر 1958 انتخب مباشرة من طرف الشعب الفرنسي رئيسا للجمهوريّة الجديدة وهكذا تسببت الثورة الجزائرية في إسقاط الجمهورية الرابعة في فرنسا وتغييرها بالجمهورية الخامسة.

الفصل الثّاني

تأسيس الحكومة المؤقّتة للجمهوريّة الجزائرية

ظروف التّأسيس. فكرة تأسيس حكومة مؤقّتة قديمة وقد راودت قادة الثورة منذ اندلاعها وقد وردت في المراسلة الّتي وقعت بين عبان رمضان و خيضر منذ أواخر سنة 1955 وقبل مؤتمر الصّومام سنة 1956 وفي أوت 1957 أثيرت الفكرة من جديد في اجتماع المجلس الوطني للثورة وقد أجريت الاتصالات مع الحكومات العربية في هذا الشّأن وفي أفريل 1958 في مؤتمر طنجة الّذي انعقد بين الأحزاب المغربية: الدستور التونسي والاستقلال المغربي والجبهة الجزائرية تمّ الاتفاق على ضرورة إنشاء حكومة جزائرية والاعتراف بها رسميا ومن قبل كانت قد تمّت الاتصالات بالحكومات العربية حول الموضوع ووعدت هذه الأخيرة بالاعتراف بالحكومة عند إنشائها كما أنّ بعض الحكومات الأجنبية الأخرى قد أبدت اهتمامها بهذا الأمر.

ومن جهة أخرى ونظرا للتطوّر الكبير الّذي وصلت إليه الثورة الجزائرية في الدّاخل حيث تمكّنت من إقامة عدّة مناطق حرّة والانتصارات السياسيّة الّتي أحرزت عليها في هيئة الأمم المتّحدة حيث سجّلت القضية الجزائرية وانتهت المناقشة بإصدار توصيات مساندة لهذه القضية، في هذه الظروف الملائمة ظهر لقادة الثورة أنّ الوقت حان لإعلان انبعاث الدولة الجزائرية و تشكيل حكومة تمثّل هذه الدولة فلجنة التنسيق والتنفيذ وإن كانت هيئة تنفيذية إلاّ أنّها تمثّل حركة سياسية ويصعب على الدول في العالم أن تعترف بهيئة سياسية ومن جهة أخرى فإنّ وجود دولة معترف بها يفرض نوعا ما على الحكومة الفرنسية الجهة الّتي يجب أن تتفاوض معها.

إن الظّروف إذا متوفّرة و مساعدة للدخول في هذه المرحلة الجديدة من الثورة الجزائرية: **الإعلان عن انبعاث الدولة الجزائرية وإنشاء حكومة مؤقّتة** وكان ذلك في 19 سبتمبر 1958.

وفي أول تصريح تدلي به الحكومة الجديدة جاء ما يلي: (إن هذا الإعلان الّذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية الّتي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة 1830... إن الحكومة المؤقّتة المنبثقة من إرادة الشعب شاعرة من هذه الناحية بكل مسئوليّاتها وإنّها ستضطلع بها جميعا وأوّل هذه الواجبات وأقدسها هو أن تقود الشعب والجيش حتّى يتحقّق التحرير الوطني... أمّا الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية فهي مستعدّة للمفاوضات وبالتّالي فهي مستعدّة لمقابلة ممثّلي الحكومة الفرنسية في أيّ وقت...)

ويرأس هذه الحكومة فرحات عبّاس وله شهرة قديمة داخل الجزائر وخارجها وتتكون الحكومة من تسعة عشر عضوا بما فيهم الرّئيس والأعضاء الأربعة المسجونون وهم أحمد بن بلّة و محمد خيضر ومحمد بوالضياف وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط وبقيّة الأعضاء هم: كريم بلقاسم في الدفاع,لامين دبّاغين في الخارجية، الأخضر بن طوبال في الداخلية، عبد الحفيظ بوالصوف في الاتصالات، وعمران في التسليح، أحمد فرانسيس في المالية، محمد يزيد في الإعلام، بن يوسف بن جدة في الشؤون الاجتماعية، توفيق مدني في الشّؤون الثقافية، عبد الحميد مهري في الشّؤون المغربية وثلاث كتّاب الدولة وهم لامين خان وعمر وصدّيق ومصطفى اسطمبولي.

وبمجرّد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقّتة اعترفت جميع الدول العربية بها وإن كانت الحكومة اللّبنانية انتظرت أربعة أشهر كما اعترفت بها كذلك في الحين الصين وكوبا ثمّ توالت الاعترافات من جميع القارات إلاّ أوروبا نظرا لعلاقاتها بفرنسا الّتي هدّدت الدول الّتي تعترف بالحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الديبلوماسية وإن لم يقع هذا وقد وصل عدد الدول الّتي اعترفت بالحكومة المؤقّتة الجزائرية قبيل الاستقلال 36 دولة وهو يمثّل ثلاثة أرباع من الدول في العالم في ذلك الوقت وعيّنت الحكومة الشخصيّات الجزائرية الّتي تمثّلها عند هذه الدول وأصبحت بذلك الدولة الجزائرية قائمة ومعترف بها رغم معارضة فرنسا وبدأ نشاط الحكومة بتأسيس إدارة تتولّى شؤون هذه الوزارات وقام الوزراء برحلات حول دول العالم لتبليغ رسالة الثورة وشرح مساعيها وأهدافها ومن جهة أخرى تواصلت الجهود لتوحيد قيادة الجيش وتنظيم أركانه ولكن هذه الجهود أدّت إلى ظهور صعوبات و تمرّد من بعض الضباط.

محاكمة محمد العمّوري وأصحابه. في 8 اكتوبر 1958 اتّخذ كريم قرارا يطلب فيه من الجيش المتمركز بالحدود التّونسية والمغربية بالدخول إلى الجزائر وفكّ الحصار الّذي أقامه خطّ موريس ولكن هذا القرار رفض تطبيقه العقيد نواورة وهو قائد الولاية الأولى والعقيد عواشرية وهو قائد منطقة سوق أهراس الحدودية واتفقا فيما بينهما بالاتصال مع العموري الّذي كان في القاهرة وكان باتصال مع بعض المسؤولين من المخابرات المصرية وهكذا بدأت حركة تمرّد اعتبرتها الحكومة الجزائرية المؤقّتة مؤامرة ضدّها فألقت القبض على العقداء العموري ونواورة والعواشرية و من كان معهم وهم: زغداني علي (مصطفى الأكحل)، بلهوشات عبد الله، شويشي العيساني، مسعدية محمد شريف، دراية أحمد، ملوح محمد، كوجيل صالح، زناني عبد الحميد، العقون عمار، الواعي محمود وكلّهم ضباط في الجيش وأسّست الحكومة محكمة لمحاكمتهم متكوّنة من: بو مدين رئيسا، دحيلس سليمان وقايد أحمد مساعديه وزرداني وفلاّح ومعشيش شهود(محلّفين) وعلي منجلي ممثّل(محافظ) الحكومة وبعد مداولة حكمت المحكمة على العموري ونواورة والعواشرية وزغداني بالإعدام وعلى الآخرين بالسجن تتراوح مدّته بين سنتين وأربعة أشهر ونفّذت هذه الأحكام و كان ذلك في 28 فبراير 1959 و التهمة الموجّهة إليهم هي عدم الطاعة والتآمر على الثورة ونشر أسرار بنية مقصودة وتحطيم معنويات الجنود والعمل الانحرافي.

هذه المحاكمة أحدثت نوعا من البلبلة عند ضباط الولاية الأولى استمرّت مدّة و لم تنته إلاّ بحنكة العقيد الحاج الأخضر العبيدي قائد الولاية الأولى الّذي استطاع أن يعيد للولاية هيبتها و قوّتها العسكرية.

تطوّر الوضع في الولايات. في سنة 1958 وسنة 1959 وصلت قوّة جيش التحرير في جميع الولايات إلى درجة عالية في التنظيم والتسليح والسيطرة على الوضع بحيث كانت المبادرة بيده يفعل ما يشاء في الميدان ويتحرّك كما يشاء وبدا واضحا عجز الجيش الفرنسي لقد وصل عدد الجنود الإجمالي إلى أكثر من 40000 مجاهد يضاف إليهم الفدائيون والمسبّلون والمناضلون الآخرون وكان من الممكن تجنيد عدد أكثر لو توفّرت الأسلحة والذخيرة بكثرة وكان الجيش يخوض المعارك الكبرى بعدد من الجنود يعدّون بالمئات ويستطيع أن يعبئ المئات من المجاهدين لمعركة واحدة معهم الرشّاشات الثقيلة ومدافع الهاون والبازوكا وغير ذلك وقد كثرت المعارك والهجومات والكمائن والإتلافات وأعمال الفداء وكلّ هذا تسبّب في عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الجيش

الفرنسي الّذي كثيرا ما اعترف أنّه قتل له أكثر من عشرين قتيلا في عملية واحدة وكان هذا الوضع يزعج السلطات الفرنسية وبالأخص الجنرال دي غول ولإعطاء الدليل على هذه السيطرة فقد أطلق جيش التحرير سراح أكثر من أربعين أسيرا من جنود الجيش الفرنسي وكان جيش التحرير الوطني قد حرّر مناطق عديدة في جميع الولايات لا يستطيع الجيش الفرنسي الدخول إليها وإذا دخلها لا يستطيع الاستقرار فيها و قد أقام الجيش نظاما يتولّى شؤون المواطنين في ميدان التعليم والصحّة والعدالة والتموين وصار المواطنون لا يتعاملون مع الإدارات الاستعمارية الّتي أصبحت معزولة تماما.

استشهاد عميروش آيت حمّوده وأحمد بن عبد الرزّاق (الحوّاس). وكانت الولاية الثالثة بما أنّها في سط القطر لا يصلها إلاّ قليل من السلاح والذخيرة نظرا لحاجز خطّ موريس وكان هذا الأمر يقلق كثيرا عميروش قائد الولاية كما كان يقلق كذلك أحمد بن عبد الرزّاق (الحواس) قائد الولاية السادسة وعند ما جاءهما الأمر بالالتحاق بتونس لحضور اجتماع العقداء العشرة قرّرا الالتحاق معا بتونس وكان كن المنتظر أن يمرّا بالولاية الثانية غير أنّهما اتفقا على أن يلتقيا في جنوب الولاية الثالثة حيث تلتقي مع الولاية السادسة ومن ثمّ يدخلان إلى الولاية الأولى قبل التحاقهما بتونس وعندما وصلا إلى جبل ثامر ما بين بوسعادة والمسيلة حاصرهم الجيش الفرنسي بقوّة كبيرة تفوق الألفي جندي معزّزين بالدبّابات والطّائرات من كلّ أنواع وكان القائدان مصحوبين بأقلّ من مائة مجاهد فقط فحاولا فكّ الحصار فلم يستطيعا وكان المكان خاليا من الأشجار مكشوفا من الصعب التحرّك فيه فقرّر القائدان التمركز حول الصّخور وإحراق جميع الوثائق ومواصلة القتال حتّى آخر الرمق وهكذا استشهد القائدان وجميع المجاهدين الّذين كانوا معهما وممّا يروى أنّ الضبّاط الفرنسيين كانت تخيفهم جثّة عميروش بعد التحقّق منه وهو ميّت ولا يقتربون منها إلاّ بحذر وكان ذلك في 3 مارس 1959.

وبعد استشهاد عميروش وقع نوع من الاضطراب في قيادة الولاية الثالثة فالحكومة عيّنت محند ؤلحاج خلفا له ولكن بعض الضبّاط فضّلوا أن يكون ميرة قائدا على الولاية وفي هذه الأثناء قام الجيش الفرنسي بعمليّة (جوميل) في نطاق مخطّط شال الّذي سنذكره من بعد واغتنم بعض الضباط منهم علاوة زيوال وصادق فرحاني ومحمد بن يحي (بو لحية) هذا الخلاف في القيادة ليعلنوا تمردهم عن القائدين محند ؤلحاج وميرة وفي سبتمبر 1959 استشهد ميرة في اشتباك مع الجيش الفرنسي واستطاع بعد ذلك محند ؤلحاج أن

يقنع المتمرّدين بالرجوع إلى الصّفّ وأن يبسط سيطرته على الولاية وأن يواصل نشاطه العسكري في جميع الولاية.

وبعد استشهاد الحوّاس عرفت الولاية السّادسة هي كذلك اضطرابا في القيادة فخلفا للحوّاس عيّن الطيب الجغلالي و لكن ما فتئ أن استشهد في يوليو 1959 في ظروف غامضة فبقيت الولاية بدون قيادة ثمّ في بداية 1960 قرّرت الحكومة بإلغاء الولاية وإلحاق أجزائها بالولايات المجاورة واستمرّت المعارك والاشتباكات على أشدها في هذه الولاية وخصوصا ضدّ النشاط البترولي الفرنسي وعرقلة استغلاله.

استشهاد محمد بوقرّة. عرفت الولاية الرّابعة نشاطا كبيرا ووقعت معركة كبيرة في البرواقية اعترف الجيش الفرنسي بمقتل أكثر من 30 من جنوده و في 26 نوفمبر 1958 وقع اشتباك كبير في جبل بوزقزة جرح أثناءه الرّائد رابلح زراري(عزّ الدين)و وقع أسيرا وحاول الجنرال ماسو أن يستميله فأطلق سراحه ولكن عزّ الدّين التحق برفاقه في الجبل وواصل الجهاد وفي 5 مايو 1959 وقع اشتباك كبير في واد بو عشرة قرب المدية استشهد خلاله قائد الولاية محمد بو قرّة و معه عدد من المجاهدين و خلفه العقيد صالح زعموم.

استشهاد عيسات إدير. عيسات إدير من النقابيين الّذين أسّسوا الاتحاد العام للعمال الجزائريين وكان أمينا عاما لهذا الاتحاد و كان من قبل مناضلا في حزب الشعب مكلّفا بمتابعة النشاط النقابي وفي بداية 1959 اختطف في ظروف غامضة من طرف الشرطة السّرّية الفرنسية وأخفي خبره حتّى أعلن عن محاولة انتحاره وهو كذب وأدخل إلى المستشفى وبه استشهد وقد أثار استشهاده موجة من الاستنكار من طرف منظمات العمّال في العالم وفي هذه الظروف أعلنت السلطات الاستعمارية عن تنفيذ الإعدام في 24 مناظل في سجن وهران وآخرين في سجن مدينة الجزائر.

نشاط جيش الحدود. قام الجيش المتمركز على الحدود بهجمات متكرّرة على خطّ موريس وكان الرّائد إدير مساعد بلقاسم كريم هو الّذي كان يشرف على هذه العمليات في هذه الفترة وفي 20 يوليو 1959 عندما كان الجيش الفرنسي يواصل عملية جوميل بالولاية الثالثة قام الرائد إدير بهجوم ناجح على عين زانة وهي مركز عسكري في التراب الجزائري قرب الحدود التونسية يقوم بحراسة ومراقبة خطّ موريس ويتكوّن من أربعة مباني: مبنى الميرادور وفيه المنارة, مبنى الكومندوس وفيه يتمركز معظم الجنود و أكثرهم من اللّفيف الأجنبي، مبنى القيادة الفرنسية، مبنى الساس، ويقع المركز على ارتفاع 1400م.

يشرف على مساحة شاسعة تمتدّ من سهول عنابة إلى الحدود التونسية واستعمل المجاهدون في هذا الهجوم السلاح الثقيل من مدفع رشّاش وبازوكا ومدافع الهاون ومدافع ثقيلة من عيار 56 ووقع الهجوم أوّلا على مركز الميرادور فحطّمت المنارة واستولى المجاهدون على المبنى ورفع فوقه العلم الجزائري وكان ردّ الجيش الفرنسي بالتهاون ظنّا منهم انّه هجوم خفيف عادي فتسبب لهم ذلك في إتلاف دبّابة وسيارة مصفّحة وقتل من فيهم وهجم مبنى القيادة ومبنى الكومندوس فهدما واشتعلت فيهما النار ولكن لم يتمكّن المجاهدون من الاستيلاء عليهما.

وقد بدأ الهجوم على الساعة الثانية عشرة ليلا ومع طلوع الفجر انسحب المجاهدون واستشهد منهم اثنان وجرح سبعة وقد حطّمت المنارة وكانت خطرا على المجاهدين عندما يحاولون اجتياز خطّ موريس.

مخطّط شال العسكري. تبعا لما وقع سنة 1957 في مدينة الجزائر عندما اقتحم الجنرال ماسو بجيشه قلب العاصمة وتسرّب إلى صفوف المناضلين وتمكّن نوعا ما من تفكيك نظام جبهة التحرير في المدينة وضع الجنرال شالChalle بدوره مخطّطا عسكريا يرمي إلى تفكيك نظام جيش التحرير في الجبال وعرض المخطط على الجنرال دي غول الّذي أعطى موافقته وتنفيذه في الحين وسمّي هذا المخطّط باسم صاحبه (مخطّط شال) وبدأ العمل به في شهر مارس 1959 واستمرّ إلى بداية سنة 1960.

والمخطّط قسم التراب الجزائري إلى مناطق تتجانس نوعا ما مع الولايات الستّة وتتمّ العمليات العسكرية منطقة بعد منطقة مع حشد أكبر عدد ممكن من القوّة في المنطقة والاعتماد على الطّائرات وخصوصا الهيليكوبتر الّتي يتمّ بواسطتها نقل الجنود بسرعة من مكانهم إلى مكان العمليّة ويوزّع الجنود الفرنسيّون إلى مجموعات صغيرة تتمركز في الجبال والأودية والغابات وتتنقل بحثا عن الاشتباك بالمجاهدين وإذا وقع الاشتباك يتمّ الاتصال بالفرق الأخرى الّتي تأتي لتحاصر المجاهدين وتتدخّل الطّائرات وهو ما يجعل وضع المجاهدين في خطر وتستمرّ العملية في المنطقة المعيّنة شهرين أو أكثر.

و قد بدأ تطبيق المخطّط بالولاية الخامسة (وهران) في أواخر مارس 1959 ثمّ انتقل إلى الولاية الرابعة في شهر مايو ثمّ الولاية السادسة ثمّ الولاية الثالثة في شهر يوليو ثمّ الولاية الثانية في شهر سبتمبر ثمّ الأولى في شهر نوفمبر و أعطي لكلّ عملية خاصّة بمنطقة معيّنة إسما متميّزا مثل : الشّرارة، التّاج، اللّؤلؤة، الجوهرة الخ. وكان حشد الجنود يتراوح

ما بين عشرين وثلاثين ألفا وكانت العملية الّتي تمركزت في الولاية الثالثة واسمها (Jumelles) أكبر العمليات حيث جنّد لها أربعون ألف جنديا واستمرّت إلى غاية سبتمبر وكانت القيادة العسكرية تنتظر منها تصفية جيش التحرير في هذه الولاية.

وقد تفاجأ جيش التحرير بهذا المخطّط في البداية ووقعت خسائر مادية وبشرية كبيرة في الولاية الخامسة ولكن سرعان ما فطنت قيادات الولايات إلى تفاصيل هذا المخطّط فسارعوا إلى تغيير نظام الجيش والتكيّف مع الوضع الجديد فحلّت الفيالق والكتائب إلى فرق صغيرة تجتمع وتتفرّق بسرعة ووضعت مراقبة تتبع تنقّلات الجيش الفرنسي وأعطي الأمر بتفادي الاشتباكات والكمائن والقيام فقط بهجوم سريع على المراكز المنعزلة و بما أنّ الجيش الفرنسي أصبح متمركزا في الجبال والغابات فإن جيش التحرير قرّر أن يركّز عملياته على مصالح الشرطة والدرك والجيش وأملاك المعمّرين في القرى الصغيرة والمدن المتوسّطة و هذا ما عاكس كثيرا مخطّط شال وجعله لا يستطيع أن يحقّق هدفه.

وزيادة على هذا شعر جيش التحرير أنّ هذا المخطّط ظرفي لا يمكن تطبيقه بصفة دائمة لأنّه يحتاج إلى مزيد من القوّات وهو ما يرفضه الجنرال ديغول ثمّ فإنّ الجنود الفرنسيين لا يستطيعون مواصلة هذا النشاط الّذي يتطلّب منهم جهدا كبيرا وتضحيات جمة لم يكونوا مهيّئين لها في أغلبيتهم ولذا وضع جيش التحرير نفسه في انتظار ريثما يسترجع المبادرة بالعمليات وهو ما وقع بالولاية الخامسة بمجرّد أن انتقل المخطّط إلى الولاية الرابعة فوقعت معارك وكمائن في معسكر وتلمسان وتيارت وكذلك بالولايات الأخرى وفي الولاية الثّالثة ورغم الاضطراب الّذي وقع في القيادة كما أشرنا إلى ذلك فإنّ المبادرة أصبحت لجيش التحرير مع شهر نوفمبر واستطاع محند وُلحاج أن يعيد للولاية قوّتها وكذلك كان الأمر بالنسبة للولاية الثانية حيث تصرّف قائد الولاية صالح بو بنيدر (صوت العرب) بحنكة كبيرة وكذلك بالنسبة للولاية الأولى الّتي كانت أعادت تنظيمها بقوّة تحت قيادة الحاج الأخضر عبيدي و بعده مصطفى بن نوّي الّذي واجه مخطّط شال بمهارة كبيرة جعلت قيادة الجيش الفرنسي تعترف بأنّها لم تتمكّن من تطبيق المخطّط في الولاية الأولى وهذا كلّه جعل الجنرال ديغول يشكّ في نجاعة هذا المخطّط بعد أن وافق عليه.

و قد ألحق هذا المخطّط ضررا بجيش التحرير فقد عرقل نشاطه لمدّة تقترب من سنة و عزله عن الشعب ممّا تسبّب له في كثير من المتاعب و فقد الجيش عددا كبيرا من جنوده منهم من استشهد و منهم من اعتقل و كثير جرحوا و فقد الجيش كذلك كمية

كبيرة من الأسلحة والذخيرة الّتي عثر عليها الجيش الفرنسي في المخابئ و هو الأمر الّذي جعله يشحّ في استعمال الذّخيرة نظرا لصعوبة الإتيان بها من الخارج ولكن رغم كلّ هذا يعتبر أنّه خرج من هذا المخطّط منتصرا لأنّ هذا المخطّط لم يحقّق هدفه بل برهن للجنرال دي غول أنّ الحلّ العسكري مستحيل.

تطوّر الموقف الفرنسي. موقف الجنرال ديغول من القضية الجزائرية كان غامضا منذ وصوله إلى الحكم و لكنّه منذ الحرب العالمية الثانية أدرك أن المعمّرين ومن كان وراءهم من السّياسيين يسعون أكثر إلى حماية مصالحهم الشّخصيّة ولا يعيرون أيّ اهتمام لمصلحة فرنسا العليا وعندما ثار في الجزائر أنصار (الجزائر الفرنسية) إنّما وقف معهم لإزالة الحكم الفاسد في فرنسا وإرجاع النفوذ الفرنسي إلى الجزائر ولحلّ المشكل الجزائري كان له موقف براغماتي يعتمد من جهة على الجيش ومساندته ومن جهة أخرى على الاستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الوطنيين فأعطى إذا للجيش الفرنسي جميع الإمكانيّات الّتي كان يطالب بها ومنها موافقته على مخطّط شال كما رأيناه وجاء إلى الجزائر مرارا وزار وحدات الجيش وهي في القتال والأخيرة كانت زيارته إلى القبائل حيث كانت تجري عمليّة جوميل ضمن مخطّط شال واتصل بالسلطات المحلية وبالأخص من كان منهم مسلما أصلا مثل بلحدّاد كما كانت له اتصالات بالشخصيّات الفرنسية الّتي لها اهتمام بالقضية الجزائرية مثل جان عمروش وهو من أصل جزائري وتكوّنت عنده قناعة أنّ الجزائر ليست فرنسية وأن لا بدّ من إقناع الثوّار بنبذ العنف والاتصال بهم فأدلى بتصريحات تدلّ على أنه يبحث عن حلّ يحافظ على مصالح فرنسا فأوّلا وجّه نداء إلى الثوّار دعاهم فيه إلى ما سمّاه بسلم الشجعان فلم يستمعوا إليه بصفة عامّة ثمّ صرّح أنّه يعترف بالشخصيّة الجزائرية فلم يعبأ به أحد.

ثمّ في 16 سبتمبر 1959 ومخطّط شال ما زال جاريا ولكن بدون النتيجة المرجوّة يلقي الجنرال ديغول خطابا يعترف ضمنه بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها وهنا وجد أذنا صاغية من طرف الحكومة المؤقّتة لأنّ هذا الحق هو خطوة هامة نحو الاعتراف بالسيادة الجزائرية وهو من الأهداف الأساسية للثّورة الجزائرية فأجابته الحكومة الجزائرية أنّها تطلب منه الاتصال بالمعتقلين الخمسة بباريس للتفاوض وكان موقف الحكومة مبرّرا لأنّها كانت تعيش في ذلك الوقت أزمة أدّت بها إلى أن تطلب عقد اجتماع للعقداء العشرة كما شرحناه من قبل ولأن ديغول من جهة أخرى لا يشير إلى التفاوض بل يطرح

أمام الشعب الجزائري الاختيار باستفتاء حول ثلاث خيارات: الفرنسة، الاستقلال، أو المشاركة وهو الخيار الّذي يفضّله فالفرق بين موقف ديغول وموقف الحكومة الجزائرية كبير وبعيد فديغول يريد من الثوار أن ينبذوا العنف وأن يلقوا السلاح و يشاركوا في الاستفتاء متجاهلا جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقّتة وموقف الحكومة هو إجراء التفاوض قبل وقف القتال ولذا قامت بتوجيه نداء إلى جيش التحرير لمضاعفة نشاطه وتشديد اليقظة مع أنّها كانت ترى أنّ الموقف الفرنسي قد تطوّر وأنّه خطا خطوة عملاقة إذ ترك مقولة الجزائر فرنسية واعترف بالكيّان الجزائري غير أنّه تجاهل الحكومة الجزائرية وحاول أن يعزلها كما سنشرحه من بعد.

اجتماع العقداء العشرة. كانت الأزمة الّتي اندلعت داخل الحكومة وخاصة موقف لامين دبّاغين الّذي قدّم استقالته شديدة وكان الجوّ متوترا وكان التشكّك والتنافر يسود العلاقات بين الوزراء ومن جهة أخرى كانت علاقات أركان الجيش الشرقية بالضباط المتمركزين على الحدود سيّئة وكانت سلطة الرّائد إدير مرفوضة عند البعض منهم ويتّهمونه بعدم الكفاءة ويطالبون بإبعاده و بضرورة فكّ حصار خطّ موريس و الدخول إلى الجزائر بالسلاح والذخيرة وعندما اشتدّت الأزمة دعا فرحات عبّاس رئيس الحكومة بموافقة كريم بلقاسم وبوالصوف وبن طوبال إلى اجتماع العقداء فطلبوا من علي كافي أن يترك صالح بو بنيدر خلفا له في الولاية الثانية وأن يأتي إلى تونس وكذلك من الحاج الأخضر أن يجعل بن نوي خلفا له في الولاية الأولى وأن يقدم إلى تونس وكذلك من العقيد لطفي (بودغان) قائد الولاية الخامسة أن يغادر المغرب إلى تونس بصحبة لامين خان وكانت الولاية الثالثة ممثّلة من طرف العقيد إعزّورن الّذي كان موجودا بتونس كما أنّ العقيد صادق (دحيلس) ممثّل الولاية الرابعة كان موجودا بتونس وبما أنّ الولاية السادسة كانت قد ألغيت فلم تكن ممثلة وإضافة إلى هؤلاء الخمسة حضر الاجتماع العقيد بو مدين قائد أركان الجيش الغربية ومحمدي سعيد قائد أركان الجيش الشرقية ومعهم كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بو الصوف والأخضر بن طوبال وهم عقداء سابقون وأعضاء في الحكومة وهم في الجملة إذا عشرة وكلّف كريم بعقد الاجتماع.

وبدأ الاجتماع في 11 أوت 1959 وانتهى في 16 ديسمبر 1959 يعني دام حوالي أربعة أشهر والمطلوب من الاجتماع هو تعيين مجلس وطني جديد ليعيّن بدوره حكومة جديدة ووضع استراتيجية عسكرية وسياسية و ديبلوماسية جديدة للثّورة وأثناء

اجتماع العشرة طرحت عدّة مشاكل هامشية ممّا جعل الاجتماع يستمرّ أكثر من أربعة أشهر ثمّ في الأخير توصّل العشرة إلى تعيين مجلس وطني جديد متكوّن من الأعضاء التالية:

1) **بالأصالة**: كريم، تو الصوف، بن طوبال، بن خدّة، وْصدّيق، بو الضياف بن بله، خيضر آيت أحمد وبيطاط (والخمسة الأخيرون غائبون) – من اتحادية فرنسا: عمر بو داود، الطيب الثعالبي وحسين قاديري – من الولاية الأولى: محمد الطاهر لعبيدي (حاج الأخضر)، عمار رجعي، الطاهر زبيري، أحمد سوعاي ومصطفى مرادي (غائب) – من الولاية الثانية: علي كافي، محمد صالح منجلي وصالح بوبنيدر، حسين رويبح والطاهر بودرباله (الثلاثة غائبون)-من الولاية الثالثة: سعيد محمدي، إعزّورن وقاسي ومحند وْلحاج وعبد الرحمان ميره (وهما غائبان) – من الولاية الرابعة: سليمان دحيلس، عز الدين زراري و أحمد بن الشريف ومحمد زعموم ومحمد بونعامه (وهما غائبان) – من الولاية الخامسة: محمد بو خروبه(بو مدين)، بودغان بن علي (لطفي) لعوج وأحمد قائد(سليمان) وبن حدّو بوحجار(غائب).

2) **بالتصويت**: عمار وْعمران، فرحث عباس، محمد يزيد، عمار بن عوده، محمد الصديق بن يحيى، عبد الحميد مهري، محمد خير الدين،علي بومنجل، أحمد فرانسيس، سعد دحلب، مصطفى الأشرف وأحمد بن علّه (والأخيران غائبان).

الفصل الثّالث
الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثّورة
جانفي 1960

أسباب الاجتماع. إنّ السبب كما رأيناه سابقا هو أنّ اجتماع العقداء العشرة حوّل إلى مجلس الثورة حلّ المشكل الّذي طرح عليه وهو طلب ملح من طرف كريم بتغيير الحكومة وهو من صلاحيات المجلس الوطني فاجتمع إذا المجلس الجديد الّذي عيّنه العقداء العشرة في طرابلس (ليبيا) من 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960 وكان النقاش حادّا بين الأعضاء نظرا للانتقادات الّتي كانت موجهة لكريم وبوالصوف وبن طوبال ودار النقاش حول نقطتين أساسيّتين: تغيير الحكومة وتوحيد أركان الجيش وكان الخلاف شديدا وأخيرا عيّن المجلس لجنة متكوّنة من دحلب، بو مدين ومحمدي لتقديم اقتراحات الحلول ولعب سعد دحلب دورا في التوفيق بين المواقف فاقترح أن يتخلّى محمدي سعيد عن قيادة الأركان وأن يكون عضوا في الحكومة واقترح على كريم أن يتولّى الشؤون الخارجية وتمكّن من إقناعهما وكانت خطوة مهمّة لإزال الخلافات وانتهى الاجتماع باتخاذ قرارات خاصة بالتسيير الإداري والعسكري والدّولي وبالتأكيد على ضرورة دخول جيش الحدود إلى الدّاخل وتشكّلت الحكومة الجديدة كما يلي:

رئيس الحكومة: فرحات عبّاس

نائب الرئيس ووزير الخارجية: بلقاسم كريم

نائب الرّئيس: أحمد بن بلة

وزراء الدولة: حسين أيت أحمد، رابح بطاط، محمد بوالضياف، محمد خيضر، سعيد محمدي

وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية: عبد الحميد مهري

وزير التسليح والاتصالات العامّة: عبد الحفيظ بوالصوف
وزير المالية والشؤون الاقتصادية: أحمد فرنسيس
وزير الإعلام: محمد يزيد
وزير الداخلية: الأخضر بن طوبال
وأخذ المجلس الوطني قرارا بإنشاء لجنة مشتركة للحرب متكوّنة من: كريم، بوالصوف وبن طوبال كما قرّر توحيد أركان الجيش وعيّن على رأسها بومدين ويساعده كلّ من أحمد قائد وعلي منجلي ورابح زراري (عزّ الدين).

في هذه التشكيلة أعيد تنظيم الوزارات المكلّفة بالحرب فحذفت وزارة القوّات المسلحة ووزارة التموين وبقيت وزارة التسليح والاتصالات العامّة الّتي يتولّى شؤونها بوالصوف ولكن أنشئت لجنة لتسيير الحرب يشترك فيها كريم وبوالصوف وبن طوبال ولعلّ هذا يشير إلى تقوية القيادة الجماعية لأنّ الفترة الّتي مرّت بين استشهاد عبان وهذا الاجتماع للمجلس الوطني أبرزت نوعا ما ظهور غلبة كريم ولكن ابتداء من جانفي 1960 أصبحت الغلبة يتولّاها ثلاثة هم كريم، بوالصوف وبن طوبال في قيادة جماعية والملاحظ أنّ هذه القيادة الجماعية معزّزة بشرعية المجلس الوطني الّذي يلعب دورا أساسيا في تسيير الثّورة كما رأيناه في الاجتماعات الثلاثة الّتي عقدها وكما سنراه في الاجتماعات الّتي سيعقدها قبل الاستقلال.

ومن جهة أخرى نرى في هذه التشكيلة إزالة وزارة شؤون شمال إفريقية وكذلك إلغاء كتّاب الدولة و لم يعط منصب وزاري لكلّ من بن خدّة وتوفيق المدني والأمين دبّاغين (وهو مستقيل) ومحمود شريف ممّا جعل التشكيلة الجديدة مختصرة ومركّزة على الضروري.

وممّا يروى أنّ سعد دحلب هو الّذي أقنع كريم بهذا التغيير وهو الّذي أقنعه بتولّي وزارة الشؤون الخارجية وقبل كريم على أن يكون دحلب معه في الوزارة وبالفعل أصبح دحلب كاتبا عاما لوزارة الخارجية قبل أن يتولّاها في تشكيلة 1961.

وممّا يلاحظ أنّ سنة 1960 تعتبر منعرجا هامّا في تاريخ الثّورة فمن ناحية المؤسّسات الّتي وضعتها الثّورة لنفسها فقد أصبحت تؤدّي مهامّها بصفة مرضية و تلعب الدّور المنوط بها كالمجلس الوطني أو الحكومة أو الولايات العسكرية في الدّاخل أو التمثيليات في الخارج كأنّما الدولة الجزائرية قائمة و الاعترافات بها شرعيا أو عمليا مازالت

ترد من طرف الدول وآخر من اعترف بها في سنة 1960 هو الاتحاد السوفياتي ولعلّ المشكل المستعصى هو فكّ الحصار الّذي وضعه خطّ موريس وقد كلّفت هيئة أركان الجيش بالتغلّب عليه ممّا جعل الحكومة تتجه أكثر فأكثر لمواجهة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية الّتي بدأت تلوح في الأفق خصوصا أنّ الولايات العسكرية في الداخل أظهرت قدرتها على التكيف مع الصعوبات وإرادتها على مواصلة الجهاد في طاعة قيادة الثورة.

ومن ناحية فرنسا فإنّ فشل مخطّط شال جعل رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول يقتنع كما ذكرناه من قبل أنّ الحلّ العسكري غير ممكن وأنّ الحلّ السيّاسي هو الطريق الأسلم وفي هذه المرحلة الّتي نحن فيها(1960) لم يجرأ إلى الحديث عن المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وبدأ ينبذ فكرة الجزائر فرنسية ويشير إلى الكيّان الجزائري وإلى تقرير المصير وهي خطوة هامة أوقعته (وكان ينتظر ذلك) في صعوبات داخلية كبيرة تتمثّل في تمرّد الفرنسيين المعمّرين و أنصار الجزائر فرنسية وبعض الضباط من الجيش كما سنراه من بعد وقد تتغلّب عليها كلّها وذلك ما فتح له الطريق إلى خطوات أخرى سنراها من بعد.

قيادة أركان الجيش. ومن القرارات الّتي وافق عليها المجلس الوطني بذل الجهود لفكّ حصار خطّ موريس وتموين ولايات الدّاخل بالسلاح والذخيرة بوفرة كبيرة وكلّفت أركان الجيش بهذه المهمّة وبدأ بو مدين بإعادة تنظيم هذه الأركان وجمع كمية كبيرة من السلاح على الحدود وقام بهجوم متكرّر على هذا الخط سواء من الشرق أو من الغرب وكان هذه الهجوم قويا من حيث استعمال السلاح الثقيل المستعمل أو من حيث عدد الجنود المجندين وكان أحيانا يفوت الألف مجاهد وفي كلّ مرّة يصطدم الجنود بهذا الجدار المنيع يستشهد منهم العدد الكبير ولا يتمكن من اجتيازه إلاّ العدد القليل والباقية يرجعون إلى مراكزهم في الحدود وقد توالى هذا الهجوم حتّى سنة 1962 أي عند وقف القتال.

وإذا استندنا إلى ما تذكره الصحف الاستعمارية فإنّ هذا الهجوم يقع تقريبا كلّ شهر سواء من الشرق أو من الغرب وتذكر هذه الصحف مثلا أنّ في شهر جانفي 1960 وقع هجوم من الجهة الشرقية شارك فيه 2500 مجاهد لم يستطع الدخول منهم إلى الجزائر إلاّ عشرون والباقي إما استشهدوا إمّا رجعوا إلى مراكزهم وفي أعداد أخرى من الصحف نجد أرقاما مضخّمة من القتلى مثل 179 أو 85 أو 215 وهي أرقام مبالغ فيها وقد روى بعض الضباط الجزائريين الّذين اجتازوا خطّ موريس أنّ عدد الّذين يستشهدون في هذا الاجتياز كبير و لا يتمكّن منه إلاّ عدد قليل و أمّا جريدة المجاهد فهي تقول مثلا (وشنّ

المجاهدون هجومات شديدة على الخطّ المكهرب الغربي وأحدثوا فيه فجوات واسعة النطاق) بدون تحقيق آخر وتقول كذلك (وفي شرقي سوق أهراس وعلى بعد كيلومترين من مركز بئر العمري هاجم فوج من جيشنا مسلح بالمدافع المضادة للدّبّابات دورية مصفحة وحطّم ثلاث دبابات واقتلع ستمائة متر من الأسلاك الشائكة و لم تتحرّك القوات الاستعمارية بردّ الفعل من المركز المجاور) ولا يذكر اجتياز هذا الخطّ إلى الدّاخل وحسب جريدة المجاهد فإنّ نوع هذه العملية تقع تقريبا كلّ يوم من الشرق ومن الغرب وهو الأمر الّذي استلزم من الجيش الفرنسي أن يمركز هو بدوره عددا كبيرا من جنوده على الحدود.

استشهاد العقيد لطفي بو دغن. قضية خطّ موريس وتمركز الجنود على الحدود تسبّب في قلق مستمرّ عند المجاهدين الّذين يرغبون في القتال داخل الجزائر وأحدث عند الضباط نوعا من الاضطراب دفعهم إلى التمرد على القيادة واتهامها بالتقصير والتهاون وهو ما رأيناه من قبل وأشرنا إليه ولعلّ تمرّد الزبير في الجهة الغربية كان له أثر سيّئ على معنويات العقيد لطفي وهو الأمر الّذي جعله يتخذ قرارا بالدخول إلى الجزائر مع جنوده بعد رجوعه من اجتماع (العقداء العشرة) والمجلس الوطني للثّورة في جانفي 1960 ففي شهر مارس مع فرقة صغيرة من الجنود يغادر لطفي مقرّ الولاية بالحدود المغربية و يتجه نحو الجنوب في ناحية بشّار ومنها يقطع الخطّ المكهرب ويسلك طريق الجبال الّتي كانت عارية فاكتشفه الجيش الفرنسي وضرب عليه حصارا فوقع اشتباك عنيف استشهد خلاله العقيد لطفي بو دغن ومن كان معه من المجاهدين وكان ذلك في 27 مارس 1960.

تطوّر الوضع في الولايات. بعد العمليات الّتي قام بها في نطاق مخطّط شال تراجع الجيش الفرنسي عن هذا النشاط إلى ما كان عليه من قبل أمّا جيش التحرير فبقي على حذر لأنّه فقد الكثير من سلاحه الثقيل ومن الذّخيرة الّتي كان خبّأها في الكهوف والمغارات والمطامير ولم يرجع إلى تكوين الفيالق والكتيبات الكبيرة واكتفى بالفرق والأفواج وكثّف من نشاطه العادي من نصب الكمائن والهجوم على المراكز ومن أعمال الفداء واستطاع بذلك أن يتزوّد بالسلاح والذخيرة وأن يواصل جهاده كما كان من قبل وخصوصا استطاع أن يعيد كما كانت اتصالاته بالشعب الّذي هو سند له وما من شكّ أنّ عمليات الجيش كانت تغطّي جميع الولايات الخمسة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ويكفي أن نذكر فقط أنّ إتلاف السكّة الحديدية لعرقلة نقل البترول تكرّر مرارا في الجنوب وأنّ الصحافة الاستعمارية أصبحت تتحدّث عن(اندلاع موجة من

الأعمال الإرهابية) وأنّ القيادة العسكرية الفرنسية نشرت بلاغا في 28 فبراير 1960 تقول فيه أنّها ستكفّ عن نشر البلاغات الخاصة بالعمليات العسكرية ورغم ذلك فإنّ الصحافة الاستعمارية استمرّت عن نشرها يوميا للأحداث.

ولعلّ ممّا يذكر أن هذه الصحف ذكرت الهجوم الّذي وقع على عدّة مدن منها سطيف ومعسكر وقسنطينة وعزازقة وفراندة حيث اعترفت بستّة قتلى منهم ثلاثة ضباط وفي خميس مليانة استولى المجاهدون على مركز الشرطة وأخذوا جميع الأسلحة الّتي كانت فيه وفي عين الحمام بالولاية الثالثة وقع اشتباك عنيف قتل فيه عدد كبير من الجنود الفرنسيين لم تذكر الرقم و لكنّها أشارت إلى أن بين القتلى يوجد ضابط باسم فراسوا دورليوان(François D'Orléans) وهو من سلالة ملوك فرنسا وكان جدّه الأول شارك في الحملة العسكرية الاستعمارية ضدّ الجزائر و قتل.

وكثرت أعمال الفداء فوقعت اغتيالات في المزارع والقرى الصغيرة والمدن الكبرى ونشير إلى البعض منها مأخوذة ممّا نشرته الصحف الاستعمارية كمقتل معمّر كبير بالأربعاء اسمه بول ملاندرا (Mallandra) أو مقتل المدير العام لجريدة ليكو دالجي (L'Echo d'Alger) وهي صحيفة استعمارية مناصرة لفكرة الجزائر فرنسية وكان معه أبنه ومحاسب الجريدة كما ألقيت عدّة قنابل يدوية على المحلات والمقاهي في أماكن مختلفة في مدينة الجزائر وكذلك في وهران وقسنطينة وسكيكدة وفي تريزل قرب البليدة ألقيت قنبلة يدوية في ملهى قتل فيه شخص وجرح 28 آخرون وهذا ممّا ذكرته الصحافة الفرنسية و يدلّ على حيوية جيش التحرير وعدم استتباب الأمن كما كان يرمي إليه مخطّط شال.

قضيّة العقيد صالح زعموم. العقيد صالح واسمه الحقيقي محمد زعموم هو من المناضلين في الحركة الوطنية قبل الثورة وهو ممن فجّروا الثورة في أوّل نوفمبر وخلف محمد بوقرّه على قيادة الولاية الرّابعة عندما كانت عملية شال جارية وعانى من النقص في الأسلحة والعتاد ما جعله يخوض عدّة عمليات لاكتساب هذا السلاح وخرج من الولاية والتحق بتونس وبالمغرب لحلّ مشكل التموين ولكن بدون جدوى وفي جانفي 1960 عقد اجتماعا مع أعضاء قيادة الولاية ودرس معهم الوضع السائد في الولاية ومصير الثورة بصفة عامة وظهر للجميع في القيادة أنّ الوقت حان لإجراء الاتصالات مع السلطات الفرنسية ومع دي غول للنظر في تطبيق تقرير المصير كما يقترحه دي غول في تصريحه في سبتمبر 1959.

فبدأ الاتصال مع الباشاغا بوعلم في ناحية شلف وهو من عملاء فرنسا وله علاقة مع العقيد فورني Fournier الفرنسي ثمّ كان الاتصال بقاضي المدية مريغي ووالي ولاية المدية بحضور مبعوثين من باريس وهما تريكو Tricot والعقيد ماطون Maton المقرّبان إلى ديغول وهكذا بدأت المحادثات والمفاوضات دون علم من الحكومة الجزائرية وكان الاتصال قائما مع الولاية الثالثة ولكن هذه الأخيرة كانت معارضة لهذا النوع من المفاوضات وفي 10 جوان 1960 تمّ نقل العقيد صالح والرائد الأخضر بوشمعة والرائد محمد بو نعامه وهم من قيادة الولاية الرابعة إلى باريس واجتمعوا مع الجنرال ديغول ووقع الاتفاق بينهم على إجراء الاستفتاء والمشاركة فيه بواسطة حزب يضمّ الوطنيين المعتدلين تحت قيادة الولاية الرابعة و تكون الدعاية لسياسة المشاركة الّتي يفضّلها ديغول وألح ديغول على وقف القتال مسبّقا و طلب أن يكون الاتصال بالولايات الأخرى لمشاركتهم دون الاتصال بالحكومة الجزائرية وتواعدوا بمواصلة المفاوضات في الجزائر.

وعند رجوع الوفد إلى الولاية تراجع عن رأيه الرّائد محمد بو نعامه بعد أن اطلع على معارضة عدد من مناطق الولاية على هذا المسعى وخصوصا من طرف الضابطين بورقعة وبوسماحة وكان العقيد صالح زعموم توجّه إلى الولاية الثالثة فبادر محمد بونعامه في 14 يوليو 1960 إلى القيام بانقلاب فعيّن قيادة جديدة هو على رأسها وفي 22 يوليو ألقى القبض على الأخضر بو شمعة وحكمت عليه محكمة بالإعدام كما حكم بالإعدام على عبد اللطيف (طلبة عثمان) وحليم (حمدي بن يحيى) وهما من القيادة السابقة المؤيدين لمسعى باريس ثمّ ألقي القبض على العقيد صالح عند رجوعه من الولاية الثالثة و لم يحاكم ولكن جاء الأمر من الحكومة الجزائرية بإخراجه إلى تونس وفي طريقه بالقرب من مشدله في الولاية الثالثة وقع اشتباك مع قوّات العدو واستشهد العقيد صالح مع عدد من المجاهدين وكان ذلك في 20 يوليو 1961.

وهذه القضيّة تبيّن من جهة جانبا من مناورات الجنرال ديغول لعزل الحكومة المؤقّتة ومن جهة أخرى تبيّن مدى نفوذ الحكومة الجزائرية وسيطرتها المطلقة على قيادات الولايات وولاء هذه إليها ممّا جعل مناورات ديغول تفشل في كلّ مرّة وكيفما كانت.

تطوّر الوضع الفرنسي. في هذه الفترة عرفت السياسة الفرنسية منعرجا هامّا كما ذكرناه من قبل فلقد أدلى الجنرال ديغول بتصريحات مختلفة حول مصير الجزائر أثارت قلق أنصار الجزائر فرنسية الّذين أبدوا انزعاجهم ورفضهم لهذه السياسة الجديدة و جاء ردّ

الفعل من طرفهم عنيفا في الجزائر ففي 23 جانفي 1960 قامت مظاهرات قوية جمعت الكثير من الفرنسيين في مدينة الجزائر تندّد بسياسة ديغول وتؤكّد تمسّكها بالجزائر فرنسية وغمرت الشوارع الكبرى لمدينة الجزائر ووقف أمامها ديغول وأعطى الأمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين الفرنسيين فقتل منهم 23 وجرح 141 وهو أمر لم يحدث من قبل في الجزائر وبرهن على أنّ ديغول مصمّم على تطبيق سياسته ولكن هذا الحدث لم يوقف المتظاهرين بل تجمّعوا في قلب العاصمة وأمام الجامعة الّتي اتخذوها مركزا لهم و وضعوا حواجز في الطرقات وهو ما يعرف عندهم بـ(Barricades) وظهر وراء هذه المظاهرة ثلاثة من غلاة الاستعمار هم: لاقايرد Lagaillarde وأرتيز Ortiz وسوزيني Susini وهم من النواة الّتي ستكوّن سنة من بعد ما يعرف بمنظّمة الجيش السرّي (OAS) وقام الجيش الموالي لديغول بمحاصرة هذا التمركز ودام الحصار ثلاثة أيّام جرت خلالها مفاوضات استسلم إثرها المتمرّدون دون قتال وانهزمت نهائيا أو تكاد فكرة الجزائر فرنسية.

وبعد هذا الامتحان انطلق ديغول في تطبيق سياسته في البجزائر وكانت العرقلة الّتي تقلقه هي موقف الحكومة الجزائرية الّتي ترفض وقف القتال قبل إجراء المفاوضات معها فحاول أن يدخل الشقاق في صفوفها فتكاثرت الإشاعات حول إخلاصها ونزاهتها وقدرتها ثمّ حاولت مصالح الحرب النفسية ومصالح المخابرات بالاتصال ببعض قياديي الجبهة لاستمالتهم وهو ما رأيناه سابقا مع قيادة الولاية الرابعة وشرحنا فشله ممّا جعل ديغول مضطرّا أخيرا للاتصال بالحكومة الجزائرية الّتي أوفدت محمد بن يحيى وأحمد بو منجل إلى مولان Meulin مدينة قرب باريس لجسّ النبض فعوملا معاملة سيّئة وعرض عليهما وقف القتال بدون شرط ففشلت المفاوضات وأوعزت مصالح المخابرات الفرنسية فشل المفاوضات إلى الحكومة الجزائرية لإضعاف سمعتها و هي مناورة أخرى فاشلة لا محالة وانقطعت الاتصالات واتجهت المخابرات الفرنسية إلى الجماهير الشعبية تروّج فكرة الجزائر جزائرية لتحاول بذلك كسب تأييد هذه الجماهير لفكرتها وإبعادها عن تأييد جبهة التحرير الوطني و الحكومة المؤقّتة.

الباب الثّالث

المفاوضات و استقلال الجزائر

1960 - 1962

الفصل الأوّل

المظاهرات الشعبية

11 ديسمبر 1960

أسباب المظاهرات. كان لمظاهرات ديسمبر 1960 ثلاثة أسباب مباشرة تدخل كلّها في إطار مناورات ديغول كما أشرنا لذلك من قبل: زيارة ديغول إلى الجزائر، مظاهرات الغلاة الفرنسيين أنصار الجزائر فرنسية، يقظة مناضلي جبهة التحرير في المدن.

1) **زيارة ديغول.** قبل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الّذي تقرّر أن يكون في 8 جانفي 1961 قام الجنرال ديغول بزيارة إلى الجزائر للاتّصال بالشخصيات المدنية والعسكرية لشرح سياسته الجزائرية ولم يعلن عن مراحل هذه الزيارة ولا عن مدّتها وفي 9 ديسمبر 1960 وصل إلى عين تموشنت بالغرب الجزائري وكانت بداية رحلته واجتمع بالأعيان في البلدية ثم بالضباط في مركز الجيش الفرنسي وعند خروجه من كلا الاجتماعين تلقته الجماهير بهتافات التأييد وتحت حماية الفرق الوطنية للأمن (س.ن.س.) حسب ما يبدو و كانت الجماهير منقسمة إلى مجموعتين: الأولى متكوّنة من الفرنسيين و كانت تنادي بشعارات تندّد بسياسة ديغول و تصرخ بالجزائر فرنسية و الثانية متكوّنة من المسلمين وهي أضخم من الأولى عددا و كانت مؤيّدة لسياسة ديغول وتصرخ بالجزائر جزائرية و قد ظهر وسطها العلم الجزائري ثمّ اختفى وحيّا ديغول المجموعتين ثمّ تفرّقت المجموعتان بهدوء وانتقل ديغول مباشرة إلى تلمسان و نفس السيناريو تكرّر بهذه المدينة وقد ذكرت الصحف أنّ ديغول قال في خطبه: (في العالم كما هو اليوم وفي فرنسا كما هي اليوم وفي الجزائر كما هي اليوم فإنه يتحتّم علينا أن نبني جزائر جديدة).

ومن تلمسان انتقل إلى البليدة و منها إلى شرشال ثم الأصنام (شلف) وبعدها تيزي وزّو ومنها إلى أقبو ثمّ بجاية ثمّ بسكرة في الجنوب كلّ هذا في يوم واحد وكان ينتقل بواسطة الطائرة أو الهليكوبتر أو السيارة ونفس السيناريو الّذي رأيناه في عين تموشنت يتكرّر في كلّ مكان يزوره غير أنّ الجماهير الفرنسية كانت ضعيفة في بعض المدن في حين

أنّ الجماهير الجزائرية تتكاثر وقد وصل عددها إلى 10000 شخص في أقبو وهي مدينة صغيرة وكانت هذه الجماهير تنادي بنفس الشعارات ففي بجاية سمع صوت يقول (عباس إلى الحكم) وكان العلم الجزائري يظهر و يختفي ثمّ تفترق الجماهير بهدوء و لم تقع حوادث تذكر و في الغد يعني يوم السبت 10 ديسمبر وكان ديغول ببسكرة حيث أخبر بالحوادث الّتي وقعت في نفس اليوم بمدينة الجزائر ووهران ففي الحين قطع زيارته والتحق مباشرة بباريس و صرّح عند وصوله (إنّ هذا السفر مكّنني من أن أطّلع بدقّة على ما يجري في الجزائر).

2) **مظاهرة الغلاة.** في 10 ديسمبر إذا عندما كان ديغول ببسكرة واحتجاجا على زيارته وعلى تصريحاته وعلى سياسته في الجزائر قام الغلاة الفرنسيون أنصار الجزائر فرنسية على الساعة التاسعة ونصف صباحا بمظاهرة وسط مدينة الجزائر منددين بسياسة ديغول وصارخين (الجزائر فرنسية) وكانوا حوالي 10000 شخصا وتوجّهوا نحو إقامة الوالي في أعالي المدينة ووجدوا في طريقهم الفرق الوطنية للأمن ووقعت مشادات عنيفة و أطلقت القنابل المسيلة للدموع وأقيمت الحواجز في الطرق وأخذ بعض الفرنسيين يلاحقون المسلمين وينكّلون بهم ويقومون بما هو معروف عندهم بـ(Ratonade) و هي عبارة تشبه المسلمين بالفيئران يباح قتلهم و سمعت طلقات نار ثمّ تصالح المتظاهرون مع رجال الأمن وما أصيب من المسلمين كانت الشرارة الّتي انبثقت منها مظاهرات المسلمين.

3) **يقظة المناضلين.** مناضل جبهة التحرير مقتنع اقتناعا تامّا أنّ الجزائر أمّة واحدة وأنّ الاعتداء الفرنسي الاستعماري سنة 1830 هو الّذي أفقدها سيادها واستقلالها وأنّ استرجاعهما لا يكون إلاّ باستعمال القوّة ومواصلة الجهاد وإجبار العدوّ على الاعتراف بهما بدون تراخ وبهذه القناعة يصبح المناضل حرّا يتّخذ قرار المبادرة دون انتظار موافقة القيادة عندما يرى الفرصة سانحة لتحقيق هدفه ففي الثورة الجزائرية كثيرا ما كانت المبادرة للمناضلين في القاعدة مثل ما وقع مع الطلبة عندما قرّروا الإضراب الانهائي سنة 1956 ووافقت القيادة من بعد وكذلك في شهر ديسمبر هذا سنة 1960 فإنّ المبادرة كانت للمناضلين في القاعدة وكانت الفرصة سانحة فاتّخذوها بكل وعي ومسؤولية وكان التوفيق حليفهم.

فعلى الساعة الخامسة مساء من هذا اليوم بعد مظاهرة الغلاة في قلب مدينة الجزائر تجمّع عدد كبير من شبان حيّ المدنية وكان يسمّى (Clos salembier) ذكورا وإناثا

ورفعوا العصي والسلاسل وأعلام الجزائر وكان معهم مناضلو جبهة التحرير وتزلوا إلى حيّ بلويزداد وكان يسمّى (Belcourt) لينتقموا لما وقع لذويهم من طرف الغلاة في الصباح وأخذوا يحطمون السيارات ويكسرون زجاج الواجهات والنوافذ ويضربون الفرنسيين ويرفعون أصواهم بشعارات (تحيا الجزائر، تحيا الجبهة، عباس إلى الحكم، الجزائر جزائرية، الجزائر مسلمة، الاستقلال) وعندما وصلوا إلى حيّ بلوزداد انظمّ إليهم جمهور هذا الحيّ فكبرت المظاهرة وتقدّموا نحو ساحة أول ماي وكانت تسمّى (شاندي مانوفر Champs de manoeuvres) فلجأ الفرنسيون المقيمون في الحيّ إلى بيوتهم وأغلقوا الأبواب وأخذوا يطلقون الرّصاص على المتظاهرين ووقعت مناوشات وتقدّم المتظاهرون ووجدوا أمامهم رجال الأمن الفرنسيين ومعهم رجال المظلاّت والدبّابات فاخذ المتظاهرون يصيحون بشعاراتهم ويلوّحون بعصيّهم وبالسلاسل وبالأعلام الجزائرية ويتقدّمون ولا يأبهون بتهديدات الجيش الفرنسي فأطلق عليهم الرصاص فلم يرعبهم ذلك وتقدّموا وأطلق عليهم الرصاص وتقدّموا فرجع الجيش إلى الوراء وحمل المتظاهرون موتاهم وجرحاهم .

وفي الغد استؤنفت المظاهرات بنفس الأسلوب وبنفس العنف وامتدّت إلى جميع أحياء المدينة، إلى القصبة، حسين داي، القبة، الحرّاش ورفعت الأعلام الجزائرية وارتفعت الأصوات تطالب بالاستقلال وبالمفاوضات مع جبهة التحرير واصطدمت الجماهير يقودها مناضلو جبهة التحرير الوطني بالدبّابات وقوبلت بالرصاص وسقط الشهداء ورجع الجيش الفرنسي إلى الوراء وكانت الجماهير حاشدة وفي نفس اليوم وقعت مظاهرة عنيفة بمدينة وهران وامتدّت المظاهرات إلى جميع المدن والقرى إلى قسنطينة وعنابة وسكيكدة وبجاية وسطيف ومعسكر وبلعباس وغيرها وتوالت الأيّام و توالت المظاهرات بنفس العنف والشدّة وبنفس الإرادة والإقدام وفي 16 ديسمبر توقّفت المظاهرات بعد أن طلبت الحكومة المؤقّتة في تصريح لها بإنهائها.

وحسب الإحصاء الرسمي للجيش الفرنسي فقد قتل في هذه الأيام 120 شهيد و470 جريح وقامت السلطات الفرنسية باعتقال المئات من الجزائريين وقامت كذلك بحل جميعية الفاف FAF الفرنسية الّتي كانت وراء مظاهرات الغلاة وإضرابهم و طردت 40 موظفا فرنسيا من عملهم واعتقلت 500 منهم.

وكانت هذه المظاهرات بالنسبة للجيش الفرنسي نكبة كبيرة اعتبرها *ديان بيان فو* معنوي و كان يعتقد أنّه أبعد الشعب الجزائري عن جبهة التحرير الوطني وإذا بالشعب

يؤكّد تمسّكه بالجبهة وبالحكومة المؤقّتة ويطالب بالاستقلال وكانت لهذه المظاهرات تأثير كبير على إجراء المفاوضات كما سنراه.

الوضع في الولايات.

وكان لهذه المظاهرات تأثير كبير على تطوّر الوضع في الولايات فقد شجّعت المجاهدين على مواصلة العمليات العسكرية والفدائية بقوّة كما طلبت ذلك منهم الحكومة المؤقّتة وتيقنوا أنّ النصر قريب فكثرت في هذه الفترة العمليّات في جميع الولايات وكثر الهجوم على المدن وثكنات الجيش والدركَ والشرطة لأن الجيش الفرنسي دخل في أزمة كبيرة وشعر بعد هذه الأحداث الّتي وقعت في سنة 1960 بأن لا مبرّر لمواصلة نشاطه وللقيام بالعمليات كما كان من قبل وأصبح منقسما على نفسه هناك من يؤيد ديغول وهناك من يعارضه وأصبحت معنويّاته محطّمة ممّا سهّل مهمّة المجاهدين فجعلهم يسيطرون على الموقف رغم ضعف السلاح والذخيرة.

استشهاد العقيد محمّد بونعامة. في الولاية الرابعة بعد أزمة العقيد صالح أخذ العقيد محمد بو نعامة يبذل جهدا كبيرا لتمتين صفوف الولاية واسترجاع حيويتها واغتنام الأسلحة والذخيرة فصار يبحث عنه ويتنقّل من مكان إلى آخر لتحريض المجاهدين على ذلك وفي 26 فبراير 1961 وقع اشتباك عنيف بالقرب من خميس مليانة واستشهد أثناءه العقيد محمد بو نعامة مع مجموعة من المجاهدين وخلفه على قيادة الولاية العقيد يوسف الخطيب (حسن).

هيئة أركان الجيش. كلّفت كما أشرنا إلى ذلك من قبل هيئة أركان الجيش بتعزيز الولايات الداخلية بالسلاح والمجاهدين وقد بذلت جهودا لتحقيق هذا الهدف وقد وصل إلى الحدود التونسية والمغربية كمية كبيرة من السلاح الخفيف والثقيل من الصين ومن شيكوسلوفكية ومن إسبانية ومن أماكن أخرى ولكن هذا السلاح بقي عند جيش الحدود وفشلت جميع المحاولات لاجتياز خطّ موريس وشال وقد تكرّر الهجوم على هذا الخطّ أحيانا بما يربو عن الألف جندي ويلحق به إتلاف كبير ولكن لا يمكن الوصول إلى داخل الجزائر وأحيانا يقدم ضباط من الولاية الثانية أو الثالثة أو الرابعة فيتجهزون بالسلاح ويجنّدون مجاهدين و يقدمون على التضحية فيجتازون الخطّ ولكن يلاحقهم الجيش الفرنسي معززا بالطائرات وتقع عدّة اشتباكات باللّيل وبالنهار وفي النهاية لا ينجو منهم

إلاّ العشر منهم أو أقلّ من ذلك فكانت الخسائر كبيرة واكتفى جيش الحدود في النهاية بالهجوم المتكرّر وهو ما جعل الجيش الفرنسي يعزّز وجوده بالحدود ويجنّد لذلك عددا كبيرا من الجنود وهو أمر يخفّف نوعا مّا الضغط على الولايات في الدّاخل .

وكان الجيش الفرنسي يراقب تنقلات جيش التحرير داخل التراب التونسي والمغربي ويتتبّع استعداده للهجوم فكانت الطائرات الفرنسية تخترق الأجواء التونسية وتحوم حول مراكز جيش التحرير وفي 21 جوان 1961 تصدّى الدفاع المضادّ لهذه الطائرات وأسقط واحدة منها واعتقل الطيّار من طرف جيش التحرير فقامت فرنسا تحتج وتندّد وتطلب من الحكومة التونسية إطلاق سراح الطيّار وإرجاعه إلى الجزائر ولكن بومدين رئيس أركان الجيش امتنع وتشدّد في موقفه ممّا جعل الحكومة الجزائرية في حرج مع التونسيين وتونس هي القاعدة الخلفية للثورة فساءت العلاقات بين أركان الجيش والحكومة وأجبر بو مدين أخيرا أن يطلق سراح الطيار الفرنسي ولكن العلاقات بين الطّرفين تضرّرت وفي 15 يوليو 1961 قدّمت هيئة أركان الجيش استقالة جميع أعضائها.

تطوّر الوضع الفرنسي.

بعد عودة الجنرال ديغول من زيارته الفاشلة إلى الجزائر قد أجرى استفتاء حول تقرير مصير الجزائر في 8 جانفي 1961 ووافقه الشعب الفرنسي على سياسته في الجزائر بنسبة كبيرة وكان الجزائريون امتنعوا عن التصويت بنسبة تفوق 80% واطمأنّ لهذه النتيجة وفي 24 أفريل 1961 تمرّد عليه الجيش في الجزائر وقاد التمرّد أربعة جنرالات كانت لهم مسؤولية كبيرة في الجزائر من قبل وهم سلان وجوهو و زيلر وشال (Salan- Jouhaud-Zeller-Challe)واستولوا على السلطة وتمركزوا في مدينة الجزائر وأيّدهم جميع أنصار الجزائر فرنسية ولكن مراكز الجيش في المدن الأخرى من الجزائر كانت متردّدة و واجه ديغول الأمر بجدّ فأرسل وزيره المكلّف بالجزائر إلى مدينة الجزائر وخاطب الجيش في الإذاعة وشرح لهم الأمر وطلب منهم الطاعة ومواجهة المتمرّدين فكان الأمر كذلك فوجد الجنرالات الأربعة انفسهم معزولين فسلّم شال نفسه و اختفى الآخرون ودخلوا في مقاومة سريّة ومعهم أنصار الجزائر فرنسية مثل سوزيني ولاغايرد وغيرهم وكان ذلك بداية ما يعرف بمنظّمة الجيش السرّي OAS المشؤومة وقد تغلّب ديغول على العقبة الأخيرة الّتي تعارضه على تطبيق سياسته في الجزائر الّتي لا محالة ستدفعه إلى المفاوضات مع الحكومة الجزائرية بعد فشل مناوراته.

المفاوضات.

قد رأينا سابقا كيف أن الاتصالات الّتي وقعت بمولّان في جوان 1960 قد فشلت لأنّ ديغول كان يبحث عن وقف القتال ويطلب من جبهة التحرير أن تستسلم وتساعده على تطبيق تقرير المصير كما يتصوّره ولكن بعد المظاهرات الّتي وقعت في ديسمبر 1960 والّتي برهن الشعب الجزائري فيها عن إرادته لتحقيق الاستقلال وولائه لجبهة التحرير والحكومة الجزائرية حاول ديغول من جديد أن يتّصل بالحكومة المؤقّتة وقد تسنّى له ذلك بواسطة شخصيّة من الحكومة السويسرية السيد أليفي لون Olivier Long الّذي اتصل بالطيب بولحروف ممثّل الحكومة الجزائرية بروما (إطاليا) وبذلك ربط الاتصال بين الجزائرين والفرنسيين وهكذا بدأت المفاوضات وكانت على مراحل:

المرحلة الأولى. قد وقع اللّقاء بعد هذا الاتصال بين الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي في مدينة لوسيرن Luzerne بسويسرا في 20 فبراير 1961 وكان الوفد الجزائري متكوّنا من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل وكان الوفد الفرنسي متكوّنا من جورج بنبيدو Georges Pompidou وبرونو ديلوس Bruno De Leusse الّذين جاءا بشبه جدول أعمال يتضمّن النقط التالية: تحديد المؤسّسة المؤقّتة، تحديد الضمانات لإجراء الاستفتاء، شكل هيئة التنفيذ في المرحلة الانتقالية، جنسية الأقلية الفرنسية، تمثيل الأقلّيات العرقية وضمان ذلك وكان هدف الوفد الفرنسي من الاتصال هو الوصول إلى هدنة في القتال وظهر من نقاش النقط المطروحة من جهة أخرى أنّ منطقة الصحراء الجزائرية تبقى تحت السيادة الفرنسية فقدّم الوفد الجزائري تصوره للمفاوضات وهي أنّ الجزائر واحدة لا تتجزّأ بما فيها الصحراء وأن الشعب الجزائري واحد ليس فيه أقلّيات و أن جبهة التحرير هي الممثّل الوحيد وأنّ الهدنة مرفوضة وأنّ وقف القتال لا يكون إلاّ بعد المفاوضات و توقيع الاتفاق وتبيّن في الحين أن الفرق بين الموقفين كبير فتوقّفت المفاوضات و لم تفشل بل مكّنت كلّ جهة من التعرّف على موقف الجهة الأخرى.

وفي شهر مارس 1961 استؤنفت المحادثات بين الوفدين وتنازل الوفد الفرنسي في نقطتين: النقاش حول السيادة على الصحراء مفتوح وجبهة التحرير هي الممثّل الوحيد للشعب الجزائري وبالتالي كان من الممكن الإعلان عن فتح المفاوضات بين الحكومة الجزائرية و الحكومة الفرنسية وقد تمّ الإعلان عن ذلك رسميا من الطرفين في نفس الوقت يوم 30 مارس 1961 وحدّدت بداية المفاوضات ليوم 7 أفريل 1961 بمدينة إفيان Evianبفرنسا ولكن في الغد أعلن لوي جوكس وهو وزير مكلّف بالجزائر في تصريح أدلى

به بوهران أنّ الحركة الوطنية الجزائرية الّتي يتزعّمها مصالي الحاج ستشارك في هذه المفاوضات وهي مناورة أخرى يقوم بها ديغول وفي الحين أخبرت الحكومة الجزائرية أنّها لا تشارك في هذه المفاوضات وبذلك لم يتمّ لقاء 7 أفريل.

المرحلة الثانية. تبدأ هذه المرحلة بعد تمرّد الجنرالات الأربعة على ديغول كما شرحناه من قبل وأبدى ديغول استعداده للتفاوض مع الحكومة الجزائرية وحدها دون مشاركة طرف آخر فبدأت إذا المفاوضات بإفيان و في 20 ماي 1961 وكان الوفد الجزائري متكوّنا من: كريم بلقاسم رئيسا للوفد، سعد دحلب، محمد بن يحيى، الطيب بولحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، أحمد قائد، علي منجلي ورضا مالك وهو الناطق باسم الوفد وكان الوفد الفرنسي يقوده لوي جوكس Louis Joxe ومعه برونو ديلوس Bruno DE Leusse ومجموعة من الخبراء و لتبرهن الحكومة الفرنسية على استعدادها للوصول إلى حلّ فقد أطلقت سراح أكثر من 6000 سجين والمعلوم أنّه كان يوجد بالسجون والمحتشدات أكثر من أربعين ألفا من المجاهدين وأزالت ما كان يعرف بالتجمّعاتLes regroupements أعلنت أنّ الجيش الفرنسي يوقف العمليات العسكرية الهجومية في الحين وفي هذا اللّقاء تنازل ديغول درجة أخرى وهو أنّه يعترف بالسيادة الجزائرية الخارجية وهو ما معناه الاستقلال التامّ في حين كان من قبل يتكلّم عن الاستقلال الدّاخلي ولكن فيما يخصّ الصحراء فلم يغيّر موقفه وكأنّه يريد أن يشارك في قضيّة الصحراء جميع الدول المجاورة وهي مناورة أخرى من طرف ديغول وكانت له مشاريع كثيرة لمستقبل الجزائر فهو يريد أن ينتهي من أزمتها ليتفرّغ لإصلاح الوضع في فرنسا ويبقى محافظا على مصالحها في الجزائر فكانت نيّته تقسيم الجزائر حسب الأقليات والحفاظ على الصحراء الغنية بالبترول وكانت الحكومة الجزائرية تأبى ذلك مبدئيّا ثمّ لأنّها كانت تخشى أن تقع في وضع لبنان أو الهند الصينية أو كوريا وهي حلول مؤقّتة تبقي التوتّر على حاله.

وبقيت المحادثات تدور في الفراغ وفي 13 جوان 1961 قرّر الطرف الفرنسي تعليق المحادثات وإبقاء الاتصال بين الوفدين وكان دحلب هو خيط الاتصال من طرف الجزائريين وفي 20 يوليو التقى الوفدان من جديد في مدينة لوغران Lugrin بفرنسا و تمّ استعراض موقف الطرفين وتبين بسرعة أن الموقف حول الصحراء لم يتغير ورأى الوفد الجزائري بقيادة كريم أن الفرصة سانحة لتعليق المفاوضات و الإعلان بنقطة الخلاف الأساسية و هي الصحراء فقرّر الوفد الجزائري تعليق المفاوضات و هو ما يعني فشلها و

كان ذلك في 26 يوليو 1961 والحقيقة من جهة أخرى أنّ الحكومة الجزائريــة أرادت أن تربح بعضا من الوقت ريثما تتغلّب على الأزمة مع أركان الجيش كما أشرنا لــذلك مــن قبل.

موقف تونس. في سنة 1961 قام الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي بنشاط كبير لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية واتجه إلى باريس في شهر فبراير 1961 وأجرى محادثات مــع الجنرال ديغول وصرّح إثرها أنّ القضية الجزائرية وشيكة الحلّ المرضي ثمّ في شهر جــوان يترعج من إسقاط الطّائرة الفرنسية وأسر الطّيّار كما ذكرناه من قبل وإثر مفاوضات إفيان أظهر مطامعه في الصحراء الشرقية الجزائرية ممّا أزعج الحكومة الجزائرية ولكن عند ما أراد بورقيبة في أواخر يوليو 1961 أن يسترجع قاعدة بترزت الّتي كانت تابعة للسيادة الفرنسية وهجم عليها بالجماهير الشعبية الّتي أطلق الجيش الفرنسي عليها الرصاص فقتل أكثر مــن ألف شخص وجرح أكثر من الفين فإنّ الحكومة الجزائرية عبّرت عن استنكارها الــشديد لهذه الأحداث وأخبرت بورقيبة أنّها تضع جميع قوّاتها تحت تصرّفه وأنّها متــضامنة مــع الشعب التونسي تضامنا تامّا وكانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية متوقّفة.

الفصل الثّاني
اجتماع المجلس الوطني للثورة الثّالث
أوت 1961

أسباب الإجتماع. إثر توقّف المفاوضات كان من الضّروري عقــد اجتمــاع للمجلس الوطني للثورة للنظر في الموقف الّذي يجب اتّخاذه وقد ظهر تيّاران فالأوّل كــان يرى التمسّك بالوحدة الوطنية وبالتالي لا يجب التنازل عن الصّحراء والثّاني يميل إلى موقف ليّن والتنازل في قضيّة الصحراء ومن جهة أخرى كان الخلاف الّذي ظهر بــين الحكومــة وهيئة أركان الجيش والّذي أدّى بالهيئة إلى تقديم استقالتها زاد تفاقما مع موقف هذه الهيئة المضادّ للمفاوضات وهناك نقطة أخرى وهي سوء التفاهم بين كريم بلقاســم وفرحــات عبّاس فهذه المشاكل جعلت المجلس الوطني ينعقد بالضرورة.

وقد بدأ الإجتماع في 9 أوت 1961 ودام حتّى 27 منه ودار نقاش حادّ بــين الأعضاء الّذين توصّلوا في النهاية إلى اتفاق حول حلّ هيئة أركان الجيش وعدم التنازل في قضيّة الصّحراء وبقي الوصول إلى حلّ مرضي فيما يخصّ تشكيل حكومة جديدة فعيّنــت لجنة متكوّنة من ثلاثة أعضاء هم: محمد بن يحيى وعمر بو داود ومحمدي ســعيد لاقتــراح التشكيلة الجديدة و توصّلت إلى اقتراح وقع الاتفاق عليه وهو كما يلي:

بن خدّة بن يوسف: رئيسا ومكلّف بالمالية

كريم بلقاسم: نائب رئيس ووزير الدّاخلية

أحمد بن بلّة: نائب رئيس

محمد بو الضياف: نائب رئيس

محمدي سعيد ورابح بيطاط ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد: وزراء الدّولة

عبد الحفيظ بوالصوف: وزير التّسليح والمواصلات العامّة

عبد الله بن طوبال: وزير الدّولة
سعد دحلب: وزير الشّؤون الخارجية
محمد يزيد: وزير الإعلام.

وكانت هذه التشكيلة أثارت غضب فرحات عبّاس وقرّر مقاطعتها وتضامن معه أصدقاؤه من حزب البيان قديما وبقيت السيطرة العسكرية بين أيدي الثلاثي: كريم، بوالصوف وبن طوبال و تقرّر مواصلة الجهود لتقوية القدرة الهجومية للولايات في الدّاخل.

وفيما يخصّ أركان الجيش فإنّ القرار بالحلّ لم يطبّق وبقيت الحكومة متردّدة في هذا الأمر وفضّلت أن لا يتفاقم الأمر حتّى لا تتّخذه الحكومة الفرنسية ذريعة للمزايدة ويبقى الصفّ الجزائري متماسكا وموحّدا في المفاوضات.

تطوّر الوضع في الجزائر.

بعد توقف المظاهرات كان الوضع في الجزائر يطغى عليه نشاط المنظّمة السرّيّة للجيش الفرنسي فأقسمت على أن لا تعطي أيّ فرصة لنجاح سياسة ديغول وإفشالها بجميع الوسائل وأظهرت ارتياحها لفشل المفاوضات وتمادت في أعمالها الإجرامية من هدم وإتلاف وحرائق وكانت تطارد المسلمين رجالا ونساء وتقتلهم وتعرّضت خصوصا للنساء المسلمات اللّواتي يعملن في بيوت الفرنسيين فكنّ مضطرّات إلى الذهاب إلى الأحياء الّتي يسكن فيها الفرنسيون ويعرّضن أنفسهن للقتل بكلّ جبن واتسعت أعمال هذه المنظّمة المجرمة إلى جميع الأحياء في مدينة الجزائر ووهران وفي المدن الأخرى وكانت تجد مساعدة فعّالة من طرف عدد كبير من رجال الشرطة والدرك والجيش الفرنسي وبذلك تمكّنت من بسط سطوتها الإرهابية وعدم الأمن ولعلّ من أفضح ما قامت به تلك المجزرة الّتي أحدثتها في مرسى الجزائر بين عمّال الموانئ حيث قتل أكثر من مائة عامل في أوّل ماي 1961 أو ما قامت به من إشعال النّار في مكتبة الجامعة.

وقرّرت الحكومة الجزائرية القيام بمواجهة هذه الظاهرة وأرسلت إلى الجزائر الرّائد عزّ الدين لتنظيم عمليات الرّدّ والدفاع فقام المناضلون باكتشاف ومتابعة أعضاء هذه المنظّمة وجميع من يساندهم ووجهوا لها ضربات قاسية بالقتل والهجوم على مراكزها ومخابئها حتّى أرغموها على البحث للتفاوض مع جبهة التحرير.

وهذا كلّه جعل الجالية الفرنسية تغادر الجزائر تاركة أملاكها وكلّ ما تكسبه ولم يأت يوم الاستقلال حتّى كان أكثر من 90% من الفرنسيين ويسمّون بالأقدام السوداء Pieds noirs قد غادروا الجزائر.

وقد امتدّ نشاط هذه المنظّمة إلى فرنسا وخصوصا إلى باريس حيث وجدت مساعدة من طرف حاكم باريس السيد بابون Papon وهو ممّن عرف بقسوته ضدّ المسلمين عندما كان واليا على قسنطينة وتحت إمارته جعلت الشرطة الفرنسية تطارد وتعتقل المسلمين وتعذّبهم في مراكزها وهذا ما جعل مسؤولي الجبهة ينظّمون مظاهرات صاخبة في شوارع باريس في 17 أكتوبر 1961 متحديين أوامر بابون بمنع التجوّل وقد قتل في هذه المظاهرات عدد كبير من الجزائريين و ألقيت الجثث في نهر السين بوسط مدينة باريس وبيّنت هذه المظاهرات من جهة أخرى لديغول ولاء الجزائريين للجبهة و الحكومة الجزائرية أينما كانوا.

المرحلة الثالثة من المفاوضات.

توقّف المفاوضات ونشاط (لوأس OAS) الإجرامي لم يكن يرضي رغبة الجنرال ديغول في إنهاء حرب الجزائر وكان عليه أن يتنازل في قضية الصحراء ففي 5 شبتمبر 1961 عقد ندوة صحفية صرّح فيها (فيما يخصّ الصحراء فلا بدّ من اعتبار الواقع ... فليس هناك جزائري واحد لا يرى أنّ الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر) و هو اعتراف من طرفه بالسيادة الجزائرية على الصحراء خلافا لموقف الوفد الفرنسي في المفاوضات من قبل.

وفي 15 سبتمبر 1961 يعني 10 أيّام بعد تصريح ديغول أدلى الرّئيس بن خدّة بخطاب إلى الشعب الجزائري وصرّح فيه (أن المهمّة الأولى للثّورة هو تعزيز جهادها في جميع الميادين وأنّ سندنا الصّلب في هذا الجهاد هو جيش التحرير الوطني... إ نّ رئيس الدولة الفرنسية اعترف أخيرا بالسيادة الجزائرية على الصحراء... إنّنا نعتقد أنّ إجراء مفاوضات صريحة وسليمة من شأنها أن تجعل حدّا للحرب و تفتح المجال للمشاركة المثمرة بين شعب الجزائر وشعب فرنسا قد آن وقتها.)

وقد توالت التصريحات من الجانبين في هذا الاتجاه وفي 28 و 29 أكتوبر 1961 تمّ في بالBâle بسويسرا لقاء بين محمد بن يحيى ورضا مالك من الجانب الجزائري وبرونو

ديلوس وكلود شايي Claude challet من الجانب الفرنسي وطرح الوفد الفرنسي مفهومه للمشاركة والتعاون في الميدان الاقتصادي والثقافي و العسكري و بعد دراسة هذا المفهوم من طرف الحكومة الجزائرية التقى الوفدان من جديد في بال في 9 نوفمبر 1961 وأبلغ الوفد الفرنسي بمفهومه للمشاركة والتعاون وتمّ تقارب وتفاهم بين الطرفين.

وفي هذه الأثناء قام بن بلّة ورفاقه في السجن بإضراب عن الطعام فتوقّفت المفاوضات ريثما ينتهي الإضراب.

وفي 9 ديسمبر 1961 التقى الوفدان من جديد: دحلب وبن يحيى من جهة وجوكس وديلوس من جهة أخرى وشعر الوفد الجزائري بأنّ الوفد الفرنسي يقوم بمناورة جديدة: فيما يخصّ الاستفتاء طلب الوفد الفرنسي بأن يكون على مرحلتين الأولى في الشمال ثمّ الثانية في الصحراء كما أثار وضعية الجالية الفرنسية والمحافظة على جنسيتها الفرنسية و قد أدّى هذا إلى توقّف المفاوضات ريثما يتم التشاور مع الحكومة الجزائرية.

وفي 23 ديسمبر تم لقاء بين جوكس و دحلب وتمّ الاتفاق على النقط التّالية:
وحدة التراب بما فيه الصحراء، وحدة الشعب أمّا الجالية الفرنسية فإنّها تتمتّع بالجنسيتين ولكن الجنسية الجزائرية لا تخوّل لها أيّ امتياز على الجزائريين الآخرين وتحتفظ فرنسا ببعض المراكز العسكرية إلى أجل مسمّى ومنها المرسى الكبير قرب وهران ومناطق بجنوب الصحراء برقّان حيث يمكن لها أن تجري بعض التجارب العلمية(يقصد بها التجارب النووية) وحدّدت كيف تكون المشاركة في ميدان الاقتصاد خصوصا المالي والنفط والثقافي خصوصا التعليم الخ.

وطلب الوفد الجزائري مهلة لمشاورة الخمسة المسجونين في باريس يعني بن بلّه وبو الضياف وخيضر وآيت أحمد وبيطاط وقد اتّصل بهم كريم و بن طوبال وأعطى الخمسة كلّهم موافقتهم مع بعض الملاحظات خاصة في الحقيقة بالأمور الداخلية أمّا الوفد الفرنسي فقد طلب أن يكون اللّقاء المقبل بحضر عدد من الوزراء وأن يكون اللّقاء بصفة سريّة.

و في 11 فبراير 1961 التقى من جديد الوفدان بصفة سرّيّة في مكان يسمّى (لي روس Les Rousses) بفرنسا قرب الحدود السويسرية وكان الوفد الجزائري متكوّنا من:

كريم، بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحيى، مالك ومصطفاي الصغير وكان الوفد الفرنسي متكوّنا من: جوكس، بورون، دي بروغلي، دي لوس، بيكار، شايي والجنرال كاما (Joxe-Buron-De Broglie-De Leusse- Picard-Challet-Cama) ووضع الوفدان اللّمسات الأخيرة لما وقع الاتّفاق عليه سابقا واستعرضوا عملية وقف القتال كيف تكون ثمّ تكوين الهيئة المؤقّتة وصلاحيّاتها ثمّ تكوين القوّة المحليّة التابعة لها والاستفتاء على الاستقلال كيف يكون ومتى ؟

وقد تمّ الاتفاق على هذه النقط كلّها في 19 فبراير 1962 وممّا يلاحظ أنّ الحكومة الفرنسية قد اعترفت ضمنيا خلال هذه الاتّفاقيّات بالسيادة الجزائرية على جميع التراب الجزائري وعلى استقلالها في الداخل وفي الخارج قبل توقيف القتال وأنّ إجراء الاستفتاء هي شكلية قانونية ترضي خصوصا الجانب الفرنسي ولا ترى الجزائر في ذلك مانعا و لم يبق إذا إلاّ التوقيع على الاتفاقية بعد أن يوافق عليها المجلس الوطني للثورة (أنظر في الملاحق قائمة أعضاء هذا المجلس).

اجتماع المجلس الوطني للثورة الرّابع.

في 22 فبراير 1962 في طرابلس اجتمع المجلس الوطني للثورة للمرّة الخامسة منذ تأسيسه وضمّ أعضاء مجالس الولايات وممثلي فيدرالية فرنسا ودام هذا الاجتماع إلى 27 فبراير 1962 وناقش نصّ الاتفاق الّذي وصل إليه الوفدان الجزائري و الفرنسي وكان المجلس يتكوّن من 71 عضوا تغيّب منهم 22 وحضر 33 وصوّت بالوكالة 16 عضوا وبعد نقاش طويل دام خمسة أيام تمّ التصويت على الاتفاق بأغلبية أربعة أخماس كما تنص على ذلك المؤسّسات المؤقّتة للدولة الجزائرية الّتي وافق عليها المجلس الوطني في جانفي 1960 ونظرا لهذه النصوص فإنّ الأغلبية في هذه الدّورة هي 40 صوتا وقد أفرز التصويت عن 45 صوتا توافق الاتفاقيّات وتعارضه 4 أصوات وهم: بومدين، قايد، منجلي وهم أعضاء هيئة أركان الجيش ومعهم الرّائد ناصر(مختار بو إزم) وبهذا التصويت يكون المجلس قد وافق على توقيف القتال وإمضاء الاتفاقيّات.

اتّفاقيّات إفيان.

وفي 7 مارس 1962 التقى الوفدان الجزائري و الفرنسي في إفيان بفرنسا بصفة رسميّة وعلانية وكان الوفد الجزائري متكوّنا من: كريم، بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحيى، مالك، بو الحروف والعقيد بن عودة والوفد الفرنسي متكوّنا من: جوكس، بورون،

دي بروغلي، دي لوس، تريكو، بيكار والجنرال دي كاما ودامت المحادثات إلى 18 مارس 1962 ووضعت اللّمسات الأخيرة لبعض التفاصيل المقصود منها التدقيق حتّى لا يكون سوء الفهم من بعد وفي النهاية وضع كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري ولوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي إمضاءهما على الاتّفاقيّة وفي نفس اليوم أعلن بن خدّة رئيس الحكومة الجزائرية على أمواج إذاعة تونس عن هذا الاتفاق وأمر جيش التحرير بوقف القتال وممّا قال:

(باسم الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية وبوكالة من المجلس الوطني للثورة أعلن عن وقف القتال فوق التراب الجزائري كلّه ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة زوالا باسم الحكومة فإنّي أعطي الأمر لجميع وحدات جيش التحرير بوقف جميع العمليّات العسكرية). وكان الجنرال ديغول ساعة من قبل أعطى نفس الأمر للجيش الفرنسي.

وكانت الفرحة غامرة عند الشعب الجزائري و امتثل جيش التحرير للأمر بصفة مطلقة وامتلأت الجزائر بالأعلام الجزائرية وهو ما جعل وقف القتال بمثابة الاستقلال وأطلق سراح جميع المسجونين والمعتقلين ودخل المهاجرون في تونس و المغرب إلى الجزائر وأمّا منظّمة الجيش السري الفرنسية(لوأس) فقد أصابها الهلع والفزع و فقدت وعيها وأعصابها واندفعت مع مجموعات من الحركية وأنصار الجزائر فرنسية في أعمالها الهمجية من هدم وقتل وحرق واصطدمت مع الجيش الفرنسي في شارع إسلي(العربي بن مهيدي) كما اصطدمت معه في شوارع وهران ووقع قتلى وجرحى واستمرّت أعمالها الوحشية هذه حتّى شهر يوليو وانتقلت إلى فرنسا و قامت بنصب كمين لقتل ديغول وقد طاردهم المناضلون في الجزائر حتّى أرغموهم على الاستسلام وقد أدّى عملهم هذا إلى زرع الخوف في نفوس أفراد الجالية الفرنسية ممّا دفعها إلى مغادرة الجزائر كما ذكرنا من قبل ومع الاستقلال لم يبق منهم إلاّ أقلّ من 1% وهو ما جعل جزءا من اتّفاقيات إفيان بدون مفعول وفي هذا الفوضى لم تعر الحكومة الفرنسية أيّ اهتمام بالحركية يعني المتعاونين مع الجيش الفرنسي و بمصيرهم فضاعوا جزاء لخيانتهم.

مضمون الاتفاقيات. وهي عبارة عن عدّة نصوص تتناول الجوانب المختلفة للعلاقات بين الجزائر وفرنسا وهذه النصوص هي:

☐ اتفاق حول وقف القتال ويتضمّن 12 بندا تحدّد مجريات وقف القتال

☐ تصريح عام يتضمّن خمسة فصول حول تنظيم السلطات في الفترة الانتقالية وحول محتوى الاستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا وحول المسائل العسكرية وحول فصل النزاعات وحول مستلزمات تقرير المصير

☐ تصريح حول الضمانات ويتضمّن ثلاثة أقسام فالقسم الأوّل يتضمّن الإجراءات العامّة والقسم الثّاني يتضمّن ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية والمحافظة عليها والقسم الثّالث يتناول وضعية الفرنسيين المقيمين في الجزائر كأجانب.

☐ تصريح مبدئي خاص بالتعاون الإقتصادي والمالي ويتضمّن أربعة فصول فالفصل الأوّل خاص بالإعانة الفرنسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والفصل الثّاني خاص بالتبادل المالي والاقتصادي والفصل الثالث في العلاقات النقدية والفصل الرّابع خاص بالضمانات حول الحقوق والالتزامات السابقة.

☐ تصريح مبدئي حول التعاون لاستثمار الثروات المعدنية في الصحراء وفيه أربعة فصول فالفصل الأوّل حول المحروقات السيّالة والبخارية والثّاني حول المواد المعدنية الأخرى والثالث حول المنظّمة التقنية لاستثمار الثروات المعدنية في الصحراء والرابع حول التحكيم في النزاعات.

☐ تصريح مبدئي حول التعاون الثقافي وفيه فصلان فالفصل الأوّل خاص بالتعاون والثاني خاص بالتبادل الثقافي.

☐ تصريح مبدئي خاص بالتعاون التقني وفيه سبعة بنود.

☐ تصريح مبدئي خاص بالمسائل العسكرية وفيه ثمانية فصول وملحق خاص بقاعدة المرسى الكبير والقواعد الأخرى في الصحراء وبالتسهيلات الجوّية والبرية والبحرية والاتصالات ووضعية القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر والإجراءات الشرعية الخاصة بهذا الميدان و كذلك الإجراءات الاقتصادية والمالية.

☐ تصريح مبدئي خاص بفصل النزاعات بطرق سلميّة.

الهيئة التنفيذية المؤقّتة. تطبيقا لاتفاقيّات إفيان تأسّست الهيئة التنفيذية المؤقّتة مكان السلطة الفرنسية الموجودة وإليها ترجع مسؤولية تسيير شؤون البلد في الفترة الانتقالية إلى الاستقلال بتنسيق مع المحافظة العليا الفرنسية الّتي عيّنها ديغول لتمثّله في الجزائر

وكان مقرّها بمدينة بو مرداس قرب مدينة الجزائر وتتكوّن هذه الهيئة من أعضاء جزائريين عيّنتهم الحكومة الجزائرية وآخرين فرنسيين عيّنتهم الحكومة الفرنسية و هم:

الطرف الجزائري:

شوقي مصطفي: المكلّف بالشؤون العامّة

بلعيد عبد السلام: المكلّف بالشؤون الاقتصادية

عبد الرزّاق شنتوف: المكلّف بالشؤون الإدارية

عبد القادر الحصّار: المكلّف بالأمن العمومي

بو مدين حميدو: المكلّف بالشؤون الاجتماعية

محمد بن تفتفة: المكلّف بالبريد

الطرف الفرنسي:

عبد الرحمان فارس: رئيسا

روجي روث Roger Roth: نائب الرئيس

جان مانوني Jean Manoni: المكلّف بالشؤون المالية

شارل كونيج Charles Koenig: المكلّف بالأشغال العمومية

الشيخ إبراهيم بيّوض: المكلّف بالشؤون الثقافية

محمد الشيخ: المكلّف بالشؤون الفلاحية

وبجانب هذه الهيئة تكوّنت قوّة عسكرية تسمّى القوّة المحليّة مهمّتها مساندة الهيئة التنفيذية والمحافظة على الأمن ولكن مع الأعمال الإجرامية الّتي كانت تقوم بها (لوأس) فإنّ فعاليّة الهيئة التنفيذية والقوّة المحليّة كانت ضعيفة ولو لا وجود المناضلين وجنود جيش التحرير الّذين سيطروا على الموقف لما استطاعت أ ن تقوم بشيء يذكر.

الخلاف بين الحكومة و أعضاء أركان الجيش.

تفاقم هذا الخلاف الّذي كان متسترّا مع وقف القتال وقد رأينا أنّ أعضاء أركان الجيش الثلاثة قد صوّتوا ضدّ اتفاقيّات إفيان وبدأوا يعبّرون عن غضبهم على الحكومة الّتي في نظرهم قد تنازلت لفرنسا في جميع الميادين وأن هذا الاستقلال شكلي وقد اتّصل بومدين في سجن باريس ببوالضياف أوّلا ليتولّى المعارضة ولكنه رفض فاتصل عندئذ بابن بلّة وكأنّما قد وقع بينهما اتّفاق على هذا الهجوم عند خروجه من السجن فلم تجد الحكومة وخصوصا رئيسها بدّا من أن تأخذ قرارا بإقالة بومدين وتكليف الرّائد موسى بن

أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة ولكن بو مدين لم يذعن لذلك وواصل مهامّه واتصل بالضباط المتواجدين على الحدود واستمالهم إلى جانبه ولم يستطع الرائد موسى أن يفعل شيئا وأصبحت الحكومة في أزمة واختلف أعضاؤها في اتخاذ المواقف وحاول كريم الاتصال بالولايات في الداخل وكثر التردّد وظهر نوع من الفوضى.

الفصل الثّالث

اجتماع المجلس الوطني للثورة الخامس
جوان 1962

بطلب من الحكومة المؤقّتة اجتمع المجلس الوطني للثّورة في طرابلس من 25 مايو إلى 6 جوان 1962 وحضر الاجتماع 52 عضوا وأعطيت الوكالات من البعض خصوصا بالنسبة للولاية الثّالثة والرابعة وتغيّب آخرون وكان مجموع الأعضاء المصوّتين 67 وعيّن محمد بن يحيى رئيسا للمجلس ويساعده عمر بو داود وعلي كافي وتمّت الموافقة بالإجماع على جدول الأعمال الّذي يتضمّن نقطتين وهما: دراسة مشروع برنامج وتعيين قيادة جديدة.

فيما يخصّ النقطة الأولى فإنّ النقاش استمرّ ثلاثة أيّام وبعد ذلك عيّنت لجنة متكوّنة من: أحمد بن بلّة رئيسا، بو منجل، هارون، قائد، يزيد، بن علّة، مهري لتقديم حوصلة للنقاش وفي صيغة مشروع مؤقّت يتضمّن جميع الملاحظات بدون إقرار نهائي واجتمع المجلس في 2 جوان ووافق بالإجماع على المشروع المؤقت الّذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس يحتوي على ثلاثة أقسام: القسم الأوّل خاصّ بنظرة عامّة عن الوضع في الجزائر والقسم الثّاني خاصّ بمضمون الثّورة الديموقراطيّة والشعبية في الجزائر والثّالث خاصّ بالجانب الاقتصادي والاجتماعي لهذه الثّورة.

وفيما يخصّ النقطة الثانية من جدول الأعمال يعني تعيين أعضاء القيادة الّتي أصبح يطلق عليها إسم المكتب السياسي فإنّ المجلس عيّن لجنة متكوّنة من: محمد بن يحيى رئيسا، حاج بن علّة، عمر بو داود، قاضي بو بكر لإجراء الاتصالات بين أعضاء المجلس لاستخراج قائمة من الأسماء يقع عليها الاتفاق لتشكّل المكتب السّياسي وبدأت اللّجنة اتّصالاتها في جوّ مشحون بالتوتّر والمناورات وقد تم الاتّفاق بين بن بلة و أركان الجيش

على إبعاد أعضاء الحكومة ما عدا الّذين كانوا في السجن واقترح مكتبا متكوّنا من: بن بلّة، خيضر، آيت أحمد، بو الضياف، بيطاط، حاج بن علّة ومحمدي سعيد وهو ما رفضه أنصار بن خدّة وكريم بلقاسم و لم يوافق بو الضياف وآيت أحمد على أن يكونا في القائمة المقترحة وبدا ظاهرا أنّه لا يمكن جمع ثلثي المجلس كما تطلبه النّصوص على قائمة من الأسماء.

وفي 5 جوان اجتمع المجلس من جديد وفي بداية المناقشة أعلن الرّئيس عن فشل اللجنة الّتي لم تتمكّن من وضع القائمة المطلوبة منه وطلب من المجلس تعيين لجنة جديدة للقيام بهذه المهمّة وبدأ النقاش وتدخّل الطاهر زبيري قائد الولاية الأولى وأخبر المجلس أنّه ليس لديه وكالات الأعضاء الآخرين من مجلس الولاية الّذين تغيّبوا ولكنه سيصوّت مكانهم وعارضه بن خدّة لأن النصوص تمنع ذلك وقام بن بلّة واختلف مع بن خدّة ووجه له كلاما بذيئا الشيء الّذي أغضب صالح بو بنيدر قائد الولاية الثانية وردّ على بن بلّة بكلام قبيح وارتفعت الأصوات من كلّ جهة ممّا اضطرّ رئيس المجلس أن يرفع الجلسة و لم يستطع المجلس أن يجتمع من بعد.

و في 7 جوان غادر رئيس الحكومة وبعض الوزراء طرابلس وبدأ بعض الأعضاء الآخرين يغادرون طرابلس و لم يبق منهم إلاّ 27 فأمضوا بينهم وثيقة عجز.

بهذه الصّفة توقّف اجتماع المجلس الوطني للثّورة السادس وهي الأخيرة من حياته الثّورية واشتدّت الأزمة بين الحكومة المؤقّتة وأعضاء أركان الجيش المعزّزين بابن بلّة وخيضر وبيطاط وذهب كلّ فريق إلى تجنيد أنصاره في حين كانت الجزائر تشتعل تحت قنابل وحرايق (لوأس) فذهب كريم وبو الضياف إلى تيزي وزّو(الولاية الثّالثة) وذهب بن بلة إلى القاهرة ثمّ إلى الرباط ومنها مع بومدين إلى تلمسان حيث التحق بهم فرحات عبّاس وبو منجل وفرانسيس وأمّا بن خدّة فبقي يتكلّم باسم الحكومة المؤقّتة والتحق بمدينة الجزائر وكان عبّر عن رغبته في إبعاد الفتنة على الجزائر وعن ضرورة اعتبار ما عاناه الشعب الجزائري من العذاب والتضحية.

و في 3 يوليو 1962 جرى الأستفتاء المقرّر في اتفاقيات إفيان حول استقلال الجزائر و صوّت الشعب الجزائري بالإجماع على الاستقلال: النتيجة الرسميّة تقول أنّ نسبة 99,59% قالت نعم وفي 4 يوليو اعترفت الحكومة الفرنسية بصفة رسميّة باستقلال الجزائر

و في 5 يوليو قام الرّئيس بن خدّة مع فرق من جيش التحرير باستعراض ضخم في شوارع مدينة الجزائر وخرجت الجماهير الشعبية بكثافة لا نظير لها من قبل لتعبّر عن فرحها وابتهاجها بالحكومة المؤقّتة وبالاستقلال.

وفي 23 يوليو أعلن بن خدّة أن الحكومة المؤقّتة تقبل أن تسلّم السلطة إلى المكتب السياسي الموجود في تلمسان على شرط أن يكون ذلك بواسطة المجلس الوطني للثّورة وفي 30 يوليو جدّد اقتراحه هذا ولكن بن بلّة لم يستجب له وفي 7 أوت 1962 قدّم بن خدّة استقالته واعترف بالمكتب السياسي الموجود في تلمسان وبذلك تبدأ مرحلة أخرى جديدة من تاريخ الجزائر.

الملاحق

الملحق 1

بيان أوّل نوفمبر

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الّذين ستصدرون الحكم بشأننا ونعني الشعب بصفة عامّة و المناضلين بصفة خاصّة إنّنا نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا البيان هو أن نوضّح لكم الأسباب العميقة الّتي دفعتنا إلى النّشاط وأن نوضّح لكم مشروعنا ورؤيانا وهدفنا الّذي يرمي إلى استقلال بلادنا في إطار مغربي وغرضنا كذلك هو أن نزيل الالتباس الّذي قد توقعكم فيه الأمبريالية وعملاؤها من الإداريّين وغيرهم من السيّاسيين الانتهازيين.

إنّنا نعتبر قبل كلّ شيء أنّ الحركة الوطنية بعد سنوات طوال من الكفاح قد وصلت إلى مرحلة الإنجاز والتحقيق النهائية إنّ هدف كلّ حركة ثورية هو توفير جميع الظروف للقيام بالعمل الّذي يؤدّي إلى الحريّة وإنّنا نعتقد أنّ الشعب في أعماقه يقف وراء المطالبة بالاستقلال وأنّ الظروف الخارجية مواتية لإيجاد حلّ للمشاكل العربية الإسلامية وما وقع في المغرب وتونس أخيرا يعبّر بقوّة عن ذلك ويؤثّر بعمق في مسيرة الكفاح التحرّري في شمال إفريقيا وإنّنا نؤكّد على أنّنا كنّا من الروّاد في المطالبة بتوحيد العمل الّذي لم يتحقّق - للأسف- بين الأقطار الثلاثة.

اليوم لقد اندفعت كلّ من تونس والمغرب في هذا الاتجاه وبقينا نحن في المؤخرة كانّما تجاوزتنا الأحداث فحركتنا الوطنية مكبّلة بسنوات من الجمود قد فقدت وعيها وتخلّى عنها الرأي العام فهي تتفكّك بالتدريج تحت ابتهاج الاستعمار الّذي أصبح يعتقد أنّه انتصر على الطليعة الثورية الجزائرية. نحن في خطر؟

أمام هذا الوضع الّذي ينبئ بالويل فإنّ مجموعة من المناضلين الشباب الواعين بمسؤوليتهم و معهم الأغلبية من العناصر النزيهة الشجاعة قد رأت أنّ الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الّذي وضعته فيه الصراعات الأنانية وللدفع بها بجانب إخواننا في المغرب وتونس إلى الكفاح الثوري الحقيقي.

إننا نؤكّد أنّنا لسنا مع التيّارين المتنازعين على السلطة في الحركة الوطنية وإنّنا نضع المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات الخسيسة وامتثالا للمبادئ الثورية فإنّ نشاطنا موجّه كلّية ضدّ الاستعمار وهو عدوّنا العنيد الّذي يرفض دائما أن يمنح أيّ شبر من الحريّة بطرق سلمية.

هذه هي الأسباب الأساسية الّتي جعلت حركتنا الانتعاشية تتقدّم أمامكم باسم:

جبهة التحرير الوطني

وهي بهذا تبتعد عن جميع الملابسات وتعطي الفرصة لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات ومن جميع الأحزاب أن ينظمّوا إلى الكفاح التحرّري بدون قيد ولا شرط.

للتوضيح أكثر فإنّنا تقدّم لكم الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

هدفنا هو الاستقلال الوطني:

1 باسترجاع الدولة الجزائرية سيادتها الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية

2 احترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو عقائدي.

أهدافنا الداخلية:

1 التطهير السياسي بوضع الحركة الوطنية الثورية في مسلكها الحقيقي وبالقضاء على جميع مخلّفات الفساد وسياسة التقارب مع الاستعمار وهي سبب تخلّفنا الحالي.

2 جمع و تنظيم جميع الطاقات الحيّة من الشعب الجزائري للقضاء على النظام الاستعماري.

أهدافنا الخارجية:

□ تدويل القضية الجزائرية.

□ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره العربي الإسلامي الطبيعي.

□ في إطار ميثاق الأمم المتحدة التعبير عن تعاطفنا مع جميع الأمم الّتي تساند كفاحنا التحرّري.

وسائل الكفاح:

طبقا للمبادئ الثورية ونظرا للظروف الداخلية والخارجية مواصلة الكفاح بجميع الوسائل حتّى تحقيق هدفنا.

وللوصول إلى هذه الغاية فإنّ جبهة التحرير الوطني ستقوم بمهمّتين أساسيتين في نفس الوقت: نشاط مكثّف في الميدان السياسي في الداخل وفي الخارج جعل القضية الجزائرية حقيقة ملموسة في العالم كلّه بمساعدة حلفائنا الطبيعيين.

إنّها مهمّة ثقيلة تتطلّب تجنيد جميع الطاقات في البلاد. سيكون الكفاح طويلا ولكن النتيجة محقّقة.

وفي الأخير ولتفادي التأويلات المغرضة ولنبرهن على رغبتنا في السلم وفي تجنب مزيد من الخسارات البشرية فإنّنا نقدّم قاعدة مشرّفة للتفاوض مع السلطات الفرنسية إذا كانت نيّتها سليمة وتعترف بصفة نهائية للشعوب بحقّها في تقرير مصيرها بنفسها:

1 الاعتراف بالأمّة الجزائرية في تصريح رسمي يلغي جميع التدابير الّتي جعلت الجزائر أرضا فرنسية متناسية التاريخ والجغرافيا واللغة والدّين وتقاليد الشعب الجزائري.

2 فتح مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين.

3 إحداث جوّ من الثّقة بإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين وبإلغاء جميع التدابير الإستثنائية وبوقف جميع المتابعات القضائية.

و في المقابل:

1 فإنّ المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المكتسبة بصفة نزيهة تكون مضمونة مع احترام الأشخاص والعائلات.

2 جميع الفرنسيين الّذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الخيار بين المحافظة على جنسيتهم الأصليّة ويصبحون أجانب وبين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يتمتّعون بجميع الحقوق والواجبات.

3 العلاقات بين الجزائر وفرنسا ستحدّد في اتفاق بين الطرفين على أساس المساواة و الاحترام.

أيّها الجزائري

إنّنا ندعوك إلى اعتبار ميثاقنا هذا. واجبك أن تنظمّ إليه لإنقاذ بلادنا واسترجاع حريّته. إنّ جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أمّا نحن فإنّنا مصمّمون على مواصلة الكفاح ولنا اليقين بأنّك تبغض الاستعمار وإنّنا نضحّي بأنفسنا في سبيل الوطن.

الجزائر في فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

الملحق 2

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الأوّل * 1956

الأعضاء الدائمون

مصطفى بن بوالعيد
يوسف زيغود
بلقاسم كريم
عمّار وعمران
محمد العربي بن مهيدي
رابح بيطاط
رمضان عبّان
بن يوسف بن خدّة
إدير عيسات
محمد بو الضياف
حسين آيت أحمد
محمد خيضر
أحمد بن بلّة
محمد لمين دبّاغين
فرحات عبّاس
أحمد توفيق المدني
محمد يزيد

الأعضاء النوّاب

(البشير شيهاني)
الأخضر بن طوبال
السعيد محمدي
سليمان دحيلس
عبد الحفيظ بو الصوف
علي ملاّح
محمد بن يحي
محمد لبجوي
عبد الملك تمّام
سعد دحلب
عضو من النقابة
عضو آخر من النقابة
محمد الصالح الوانشي
الطيّب الثعالبي
عبد الحميد مهري
أحمد فرانسيس
براهيم مزهودي

---

* المصدر: بن يوسف بن خدّة - أزمة 1962 . دحلب - 1976.

الملحق 3

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة *
1962

بن يوسف بن خدّة، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بو الصوف، ساعد دحلب، بلقاسم كريم، السعيد محمدي، محمد يزيد، هواري بومدين، أحمد قائد، علي منجلي، مصطفى بن النوي، مختار بوإزم، بن حدّو بو حجار، عمّار عدلاني، رابح بو عزيز، محمد بو داود، محمد علي هارون، عبد الكريم السويسي، فرحات عبّاس، محمد بن سالم ، مصطفى بن عودة، محمد بن يحيى، أحمد بو منجل، سليمان دحيلس، محمد حماي (قاسي)، علي كافي، محمد خير الدين، حاج لخضر العبيدي، عبد الحميد مهري، عمّار أوعمران، عمر وصدّيق، الطيب الثعالبي، السعيد إعزورن، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلّوة، رابح بيطاط، محمد بو الضياف، محمد خيضر، رابح بلوسيف، العربي برجم، صالح بو بنيدر، الطاهر بو دربالة، عبد المجيد كحلراس، أحمد فضال، أحسن محيوز، محمد واعلي، أكلي محند وُلحاج، الطيب صديقي، الطاهر زبيري، إسماعيل محفوظ، عمّار ملاّح، محمد ص.يحيوي ، يوسف بوخروف، لخضر بو رقعة، محمد بو سماحة، حسن خطيب، أحمد بو حنان، عبد الوهاب مولاي، بوبكر قاضي، الحاج بن علّة، أحمد بن الشريف، رابح زراري، أحمد فرانسيس ، حسين قريدي، مصطفى الأشرف.

و يضاف إلى هؤلاء خمسة أعضاء من الولاية السادسة لم يعيّنوا إلاّ بعد 19 مارس 1962.

---

* المصدر السابق: بن يوسف بن خدّة. ص. 143.

ملحق رقم :

الملحق 4

قائمة أسماء قادة الولايات الستّة حسب الترتيب التاريخي

الولاية الأولى:

- ☐ مصطفى بن بو العيد: من أكتوبر 1954 إلى مارس 1956
- ☐ خلاف داخل قيادة الولاية: من مارس 1956 إلى ديسمبر 1956
- ☐ محمود الشريف: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- ☐ محمد العموري: من ديسمبر 1957 إلى أفريل 1958
- ☐ أحمد النواورة: من أفريل 1958 إلى نوفمبر 1958
- ☐ الحاج الأخضر العبيدي: من نوفمبر 1958 إلى جوان 1959
- ☐ مصطفى بن النوي: من جوان 1959 إلى ماي 1960
- ☐ علي سوهاي: من ماي1960 إلى فبراير 1961
- ☐ الطاهر زبيري: من فبراير 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الثانية:

- ☐ مراد ديدوش: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- ☐ يوسف زيغود: من جانفي 1955 إلى سبتمبر 1956
- ☐ الأخضر بن طوبال: من سبنمبر 1956 إلى يوليو 1957
- ☐ علي كافي: من يوليو 1957 إلى جوان 1959
- ☐ صالح بو بنيدر: من جوان 1959 إلى يوليو 1962.

الولاية الثالثة:

- ☐ بلقاسم كريم: من أكتزوبر 1954 إلى يوليو 1957
- ☐ السعيد محمدي: من يوليو 1957 إلى ديسمبر 1957

- ☐ أعميروش آيت حمودة: من ديسمبر 1957 إلى مارس 1959
- ☐ خلاف داخل قيادة الولاية بين محند ؤلحاج و ميرة إلى أكتوبر 1959
- ☐ محند ؤلحجاج: من أكتوبر 1959 إلى يوليو 1962 .

الولاية الرّابعة:

- ☐ رابح بيطاط: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- ☐ بو جمعة سويداني: من جانفي 1955 إلى أفريل 1956
- ☐ عمّار وعمران: من أفريل 1956 إلى ديسمبر 1956
- ☐ سليمان دحيلس: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- ☐ محمد بو قرّة: من ديسمبر 1957 إلى ماي 1959
- ☐ صالح زعموم: من ماي 1959 إلى يوليو 1960
- ☐ محمد بو نعامة: من يوليو 1960 إلى أوت 1961
- ☐ يوسف خطيب: من أوت 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الخامسة:

- ☐ العربي بن مهيدي: من أكتوبر 1954 إلى ماي 1956
- ☐ عبد الحفيظ بو الصوف: من ماي 1956 إلى يوليو 1957
- ☐ محمد بو خروبة (هواري بو مدين): من يوليو 1957 إلى أكتوبر 1958
- ☐ بن علي بو دغن (لطفي): من أكتوبر 1958 إلى مارس 1960
- ☐ بن عبو بو حجار (عثمان): من مارس 1960 إلى يوليو 1962.

الولاية السّادسة:

- ☐ علي ملاّح: من أوت 1956 إلى ماي 1957
- ☐ أحمد بن عبد الرزاق (الحوّاس): من ماي 1957 إلى مارس 1959
- ☐ الطيب جغلالي: من مارس 1959 إلى يوليو 1959
- ☐ حلّت في 1960

القاعدة الشرقية:

- ☐ عماربو قلاز: ديسمبر 1956 إلى أكتوبر 1958
- ☐ عواشرية: من أكتوبر 1958 إلى أفريل 1959

الملحق 5

معركة فلاّوسن في الولاية الخامسة

عن جريدة المقاومة الجزائرية-تطوان- العدد 18-10جانفي 1957

... ويوم 26 نوفمبر نصبت كتيبتان من جيشنا كمينا على الساعة الحادية عشر لكتيبتين من جيش العدو كانتا تتهيآن للقيام بحملتهما اليومية على الدواوير الـتي لم يعد يسكنها إلا الأطفال والنساء والعجزة بعد أن التحق الكهول بالمجاهدين وكان ذلك بجبل فلاّوسن بمقربة من ندرومة وكنّا نحن في انتظار الكتيبتين بعد أن أخبرنا بقدومهما فتركناهما تمرّان أمامنا طيلة خمس دقائق حتى أصبحت القافلة كلّها بين رجالنا المصطفين على حافة الطريق والمختفين وراء الأكوام والأشجار وعند الإشارة من قائدنا شرعت جميع أسلحتنا تنفث النار من كل جهة في وقت واحد فأخذ الجنود الاستعماريون يدفعون ثمن عجرفتهم فقد قتل بعضهم في الحين وأخذ البعض الآخر يفرّون بدون وعي ممّا جعلهم يصبحون هدفا مرموقا لرشّاشاتنا.

وكان ذلك من المناظر الجميلة المثيرة لأن هؤلاء الجنود كانوا يعتزمون منذ قليل على ارتكاب ابشع الاغتيالات على المدنيين العزل فأخذنا نصيح (تحيا الجزائر) ونطلق النار بسرعة ونتّخذ جميع الاحتياطات لنواجه كل هجوم محتمل تقوم به النجدات الاستعمارية وغنمنا مدفع هاون مع خمس وعشرين قذيفة و ثلاث رشاشات خفيفة مع 24 علبة مشحونة وثلاث بنادق (كران) وبندقيتين أمريكيتين وثماني قذائف مضادّة للدبابات وآلة تصوير و ثماني بذلات عسكرية ومسدّسا وغير ذلك.

وبسرعة وصلت خمسون سيارة لنجدة جنود العدو كما توقّعنا و قامت عشر طائرات من الهيلوكوبتر بالتحليق فوقنا عبثا وأخذت مدفعيتنا المضادّة للطائرات تطلق النار عليها فسقطت طائرة للقنص على الأرض مشتعلة و قام جنودنا بالحيلولة دون نزول هيلوكوبتر كانت ترغب في نقل الجثث فوقعت على الأرض وتحطّمت وجاءت طائرة

استطلاع فأصيبت هي الأخرى وسقطت ورجع العدو من حيث أتى وقد قتل من جنوده أكثر من مائة من بينهم كومندان وكبتان وأصيب جيشنا بثلاث شهداء وفي الغد رجع جيش العدو وكعادته قام بإحراق بيوت المدنيين وقتل عشرين مدنيا من النساء والأطفال والعجزة بكيفية وحشية.

الملحق 6

معركة فرنة (القاعدة الشرقية)

عن جريدة المجاهد- العدد 9- 20 أغسطس 1957

أعدّت فرق من جيش التحرير الوطني كمينا للعدو وأحكمت إعداده منذ أيام وتمّت الخطط ولم يبق إلاّ التنفيذ وعين يوم 29-7-57 لذلك ووقع الكمين في مكان يسمّى فرنة وكانت فرقة أخرى من جنودنا تحاصر مركزا بغرب سوق أهراس على الساعة السابعة فوقعت قافلة في الكمين تتكوّن من 3 سيارات ج.م.س. وسيارة(جيب) وسيارة مصفّحة وكانت هذه القافلة متجهة نحو محطّة الهميسي ولمّا دخلت في المضيق انفجر لغم أعدّه جنودنا من قبل فنسف سيارتين من نوع ج.م.س. وقتل من فيهما من جنود الاستعمار وصبّ رجالنا النار على الباقي فاشتعلت السيارة ج.م.س. الباقية وحصد رصاص المدافع الرشاشة الضباط الّذين يركبون سيارة جيب وألحقت أضرار كبيرة بالسيارة المصفّحة و قتل جميع من بها.

وكانت نتيجة الكمين هي إبادة فرقة العدو إبادة كاملة إذ قتل جميع الجنود الّذين تتركب منهم الفرقة و عددهم 73 وجرح جندي فرنسي قطعت ساقاه وبينما كانت النار تشتعل كانت فرقة أخرى من جنودنا تحاصر مركز العدو القريب من الكمين المذكور والموجود بالخروبة كانت تحاصره حتّى تحول بينه وبين إرسال المدد إلى الوحدات الواقعة في الكمين فحصد رصاص المدافع الرشاشة جنود العدو الّذين هرعوا إلى السيارات وأشعل جندي منّا النّار في العلم الفرنسي المرفرف على المركز المذكور بطلقات من رشاشته... وسقط أخيرا 20 قتيلا من جنود العدو وجرح عدد كبير.

ثمّ حشد العدو قواته و أتى بالطائرات و انقلب القتال إلى اشتباك دام إلى الساعة العاشرة ليلا وكانت تشارك في المعركة 3 طائرات قاذفات قنابل وطائرة مقاتلة وأخرى كشّافة وسادسة عمودية من نوع(بنان) وألحقت بالعدو في هذه المعركة خسائر كبيرة

أخرى في الأرواح والعتاد الحربي وأحرقت سيارة مصفّحة و سيارتان ج.م.س. وسيارة (4-4) وسيارة جيب وأسقطت طائرة مقاتلة وأعطبت أخرى كشّافة... أمّا من جهتنا فقد استشهد 3 مجاهدين و جرح إثنين...

الملحق 7

معركة بوزكزة (الولاية الرابعة)

من جريدة المجاهد- العدد 9- 20 أغسطس 1957

نصب فريق من المجاهدين كمينا لوحدة معادية من اللّفيف الأجنبي يوم 3 أوت في ناحية جبلية تبعد 50 كلم. جنوب شرق الجزائر وأثناء هذا الكمين سقط من جنود العدو صرعى 56 جنديا. وفي الحين قام العدو بعملية راتيساج واسعة النطاق للأخذ بالثأر من المجاهدين وكانت هذه العملية بقيادة جنرالات كثيرين من بينهم الجنرال أولار والجنرال ماسو قد كان المربّع الّذي كانت تجري فيه هذه العملية منطقة جبلية واقعة بين بالسترو وسور الغزلان ومدية والبليدة.

وفي الغد (الأحد يوم 4 أوت) عند نزول اللّيل اجتمعت فرقنا بعد أن أرادت فكّ الحصار ثمّ هاجمت مؤخرة إحدى الوحدات العدو فكانت المعركة خاطفة وقويّة وقد كان لعنصر المفاجأة ولقوّتنا وقعهما على العدوّ حيث اضطربت صفوفه و تفرّق جنوده هاربين في فزع عام وفوضى شاملة تاركين في ساحة المعركة 100 قتيلا أمّا المجاهدون فقد تراجعوا في نظام ثمّ أخذوا مواقعهم ينتظرون العدوّ الّذي سيحشد قوات ضخمة ويرجع من جديد وهكذا تجدّدت المعركة واشتعلّ أوارها ولكن قوات العدو الكثيرة والمعزّزة بالطائرات الّتي كانت تطلق الصواريخ كي تكشف للمدفعية عن مواقع المجاهدين فشلت أمام مدفعيتنا الّتي حطّمت هجماتها.

وبفضل كثافة الظلام ووقوع فرقتين من جنود العدو في الفوضى واضطراب ممّا جعلهما تتبادلان إطلاق النار بينهما إذ تظن كلّ واحدة منهما أنّها تجاه المجاهدين بفضل ذلك تمكّن مجاهدونا من الانسحاب وفي صباح الغد وقع اشتباك آخر على بعد بضعة كيلومترات من ميدان معركة البارحة ودام هذا الاشتباك طوال النهار فتكبّد العدو فيه هزيمة نكراء وحسب الأخبار الواردة إلينا أخيرا فإنّ خسارة العدو قد ارتفعت إلى 420

قتيلا و 500 جريحا حملتهم طائرات الهيليكوبتر وأسقطت طائرة مقاتلة وحجزت كمية من الأسلحة و الذخيرة.

وهكذا تأتي معركة بوزكزة لتكتب في تاريخ ثورتنا المجيد مع أخوات لها سابقات ستبقى فخر الجزائر وحديث الأجيال المقبلة.

المراجع

باللّغة العربية:

1) **الصحف:** جريدة المقاومة- جريدة المجاهد - مجلّة أوّل نوفمبر.

2) **المذكّرات و الدراسات:**

الأخضر بورقعة: مذكّرات. دار الحكمة. الجزائر. 1990.

توفيق المدني: حياة كفاح. المؤسّسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1988.

عبد الحفيظ أمقران: مذكرات. دار الأمة. 1991.

عبد اللّه شريّط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية. الجزائر.

علي كافي: دار القصبة. الجزائر 1999.

محمد صالح الصديق: عميروش و قصص ثورية. دحلب. 1989

محمد عباس:

المركز الوطني للدراسات التاريخية:الثورة الجزائرية و صداها في العالم.1985.

باللّغة الفرنسية:

Bibliographie

Les journaux : El-Moudjahid 1956-1962- Résistance Algérienne. Ed. D. 1956-1957-
L'Echo d'Alger- La Dépêche de Constantine- Le Monde- Le Figaro-Témoignage Chrétien- Nouvel Observateur - L'Express.

Ouvrages :

ABBAS Ferhat: Autopsie d'une guerre. Garnier. 1980. Paris.
AGERON CH. Robert: La décolonisation française A. Colin. 1991. Paris
«La guerre d'Algérie et les Algériens.(collectif) A. Colin.1997.
AIT-AHMED Hocine: Mémoires d'un combattant. Sylvie Messinger. 1983
ALLEG Henri : La guerre d'Algérie. Temps Actuels. 1981. Paris.
La Question. Minuit. 1958. Paris.
BEN KhEDDA Ben Youcef: Les origines du Ier Novembre. Dahlab1989. Alger
«Les accords d'Evian. OPU.1986. Alger.
«Alger capitale de la résistance. Houma.2002. Alger.
«Abane_ Ben M'hidi. Dahlab.2000. Alger.
«La crise de 1962. Dahlab.1997. Alger.
BELHOCINE Mabrouk: Le courrier Alger-Le Caire. Casbah. 2000; Alger.
BARRAT Robert : Les maquis de la liberté. ENAL. 1988. Alger.
BOUDIAF Mohammed :La préparation du Ier Novembre.El Jarida. 1976
«Où va l'Algérie. Ed. De L'Etoile.1964. Paris.
CHALLE Maurice: Notre révolte. Presses de la Cité.1968. Paris.
CHEIKH Slimane: L'Algérie en armes. OPU. 1981. Alger.
COURRIERE Yves: La guerre d'Algérie. Fayard. 1969. Paris.
DANIEL Jean: De Gaulle et l'Algérie. Le Seuil. 1986. Paris.
DAHLAB Saad: Mission accomplie. Dahlab. 19990. Alger.
DUVAL L. Etienne :Au nom de la vérité. A. Michel. 2001. Paris.
EINAUDI J. Luc: La ferme Ameziane L'Harmattan. 1991.Paris.
FANON Frantz: L'An V de la révolution. Maspéro. 1958. Paris.
HAROUN Ali: La Wilaya VII. Seuil. 1986. Paris.
«L'été de la discorde. Casbah 2000 Alger.
HARBI Mohammed: Aux origines du FLN. CH. Bourgeois. 1975. Paris.
HARBI Mohammed: Le FLN. Mirage et réalité. Ed. J.A. 1980. Paris.
JAUFFRET et WAISSE: Militaires et guérilla. Complexes.2001. Bruxelles.
JEANSON Francis: Notre guerre. Minuit. 1960. Paris.
KECHIDA : Les architectes de la Révolution. Casbah.2001. Alger.
LACOUTURE Jean: La guerre est finie. Complexes.1985. Bruxelles.
LACOUTURE et ROLLAND: De Gaulle ou l'éternel défi. Le Seuil. 1988. Paris.
LEBJAOUI Mohamed: Vérités sur la Révolution algérienne. Gallimard. 1970. Paris.
MAAMERI Khalfa : Abbane. L'Harmattan.1988. Paris.
MANDOUZE André: La Révolution algérienne par les textes. Maspéro. 1961.Paris.
MASSU Jacques :La vraie bataille d'Alger. Plon. 1971. Paris.
MAHSAS A.Le mouvement révolutionnaire en Algérie. L'Harmattan.1979. Paris.
MEYNIER Gilbert: Histoire intérieure du FLN. Fayard.2002. Paris.
«Le FLN. Documents et histoire. Fayard. 2004/ Paris
MIQUEL Pierre: La guerre d'Algérie. Fayard. 1993. Paris.

PAILLAT Claude: Dossiers secrets de l'Algérie. Presses de la cité. 1961. Paris.
ROY Jules : Les chevaux du soleil. Grasset. 1970. Paris.
SERVAN-SCHREIBER J.J.: Lieutenant en Algérie. Presses Pocket. 1971.
SOUSTELLE J. L'espérance trahie. Alma. 1962.
STORA B. Histoire de la guerre d'Algérie. La Découverte. 1993. Paris.
STORA B. et AYOUNE M. Mon Algérie.Acropole. 1989.
TEGUIA Mohamsd : L'Algérie en guerre. OPU. 1984. Alger.
TERRENOIRE Louis :De Gaulle et l'Algérie. Fayard. 1964. Paris.
TOURNOUX J. R. Secrets d'Etat. Plon. 1960. Paris.
VERGES et ARNAUD : Pour Djamila Bouhired. Minuit. 1957. Paris.
VIDAL NAQUET P. L'affaire Audin. MINUIT.1958. Paris.
«La raison d'Etat. Minuit. 1962. Paris.
YOUSFI Mohamed : L'Algérie en marche. ENAL. 1985. Alger.

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية . بن عكنون

الجزائر

صور هذا الكتاب
من طرف الأستاذ
محماني يوسف
فلاوسن - تلمسان
الجزائر

هذا الكتاب يروي الأحداث الهامة والأساسية الّتي وقعت أثناء الثورة التحريرية من بدايتها في فاتح نوفمبر 1954 إلى نهايتها مع تحقيق الاستقلال في 5 يوليو 1962 وهو بهذا تاريخ الثورة الجزائرية وسمّيته (المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية) لأنه لا يتعرّض لهذه الأحداث إلاّ باختصار ولا يذكر التفاصيل والجزئيات منها ولا يذكر الأحداث الأقلّ أهمية لأنّ ذكرها يتطلّب العديد من المجلّدات ومشاركة العديد من المؤرّخين نرجو من الله أن يوفّقنا لذلك في يوم من الأيام.

وهدفنا من هذا الاختصار هو من جهة أن نعطي صورة كاملة و صادقة لمسيرة الثورة من أوّلها إلى آخرها حتّى يستطيع القارئ من الأجيال القادمة أن يفهم هذه المسيرة وأن يقدّرها أحسن تقدير و من جهة أخرى أن نروّج عند شبابنا اليوم الصورة الكاملة للثورة الجزائرية لأنّ ما يعرفون عنها هو صور متقاطعة كأنها منفصلة لا صلة بينها وهو ما يجعلهم لا يقدّرون هذه الثورة ولا يشعرون بقيمة ما حقّقته ومن جهة ثالثة نريد أن نبيّن للمتشكّكين كيف استطاعت الثورة برجالها المخلصين وبتضحيّات أفراد شعبها المؤمنين أن تصل إلى هدفها المنشود وهو الاستقلال.

صور هذا الكتاب
من طرف الأستاذ
حماني يوسف
فلاوسن - تلمسان
الجزائر


9 789961 751138

مؤسسة إحدّادن للنشر و التوزيع.الجزائر.

هذا الكتاب يروي الأحداث الهامة والأساسية الّتي وقعت أثناء الثورة التحريرية من بدايتها في فاتح نوفمبر 1954 إلى نهايتها مع تحقيق الاستقلال في 5 يوليو 1962 وهو بهذا تاريخ الثورة الجزائرية وسمّيته (المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية) لأنه لا يتعرّض لهذه الأحداث إلاّ باختصار ولا يذكر التفاصيل والجزئيات منها ولا يذكر الأحداث الأقلّ أهمية لأنّ ذكرها يتطلّب العديد من المجلّدات ومشاركة العديد من المؤرّخين نرجو من الله أن يوفّقنا لذلك في يوم من الأيام.

وهدفنا من هذا الاختصار هو من جهة أن نعطي صورة كاملة و صادقة لمسيرة الثورة من أوّلها إلى آخرها حتّى يستطيع القارئ من الأجيال القادمة أن يفهم هذه المسيرة وأن يقدّرها أحسن تقدير و من جهة أخرى أن نروّج عند شبابنا اليوم الصورة الكاملة للثورة الجزائرية لأنّ ما يعرفون عنها هو صور متقاطعة كأنها منفصلة لا صلة بينها وهو ما يجعلهم لا يقدّرون هذه الثورة ولا يشعرون بقيمة ما حقّقته ومن جهة ثالثة نريد أن نبيّن للمتشكّكين كيف استطاعت الثورة برجالها المخلصين وبتضحيّات أفراد شعبها المؤمنين أن تصل إلى هدفها المنشود وهو الاستقلال.





9 789961 751138

مؤسسة إحدّادن للنشر و التوزيع.الجزائر.